سلسلة افعل ولا تفعل

3

القضية السكانية إلى أين

(أجتماعياً - وأمنياً - وبيئياً - ودينياً)

دكتور / زكريا طاحون

2010

سلسلة افعل ولا تفعل

3

القضية السكانية إلى أين

(أجتماعياً - وأمنياً - وبيئياً - ودينياً)

دكتور / زكريا طاحون

رقم الإيداع : ٣٨٣٦ / ٢٠١٠
الترقيم الدولى: 977-17-8346-7

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

(......وإن خفتم عيلة فسوف

يغنيكم الله من فضله إن شاء)

صدق الله العظيم

التوبة آية 28

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أهلنا في مصر والدول العربية ، راجياً الله عز وعلا لهم أن يلهمهم طريق رشد نحو الاهتمام بالتربية السكانية والإسكانية ، تخطيطا وتنظيما وتوجيها ورقابة ، حتى يمكن لأبنائنا وأعقابنا من بعدنا تغيير ما عجزنا عن تغييره، والتعامل بوعي وحكمة مع الثالوث الماحق للبيئة العاقلة (الفقر والجهل والمرض) ، ومحاولة تحقيق الأهداف والبرامج الإنمائية في طول وعرض البلاد معتمدين دائما "اليات التخطيط والمتابعة والتقويم .

كما أهدي بل واشكر كوكبة متميزة من علمائنا الكرام الذين اهتديت بمصادرهم ومراجعهم في أخراج هذا العمل بهذه الصورة المتواضعة.

واخص بالشكر عالمين جليلين كبيرين هما الأستاذ الدكتور هشام حسن مخلوف ، والأستاذ الدكتور عزت فهيم الشيشيني، حفظهما الله في مجال "السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، في معظم فقرات هذا الكتاب .

ادعو الله ان يثقل موازينهما بأعظم الحسنات .

وصلي الله وسلم وبارك على عبده ورسوله سيدنا محمد ، وعلى إخوانه أنبياء الله ورسله

الفهرس

مفتتح هذه الدراسة

تعاني البلدان ذات النمو السكاني المتسارع ، وما يترتب على ذلك من ازدحام واكتظاظ في غياب آليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ، تعاني من العديد من التاثيرات التي سرعان ما تتحول الى مشكلات وخاصة مع عدم مرونة سكانها وعدم تقبلهم لسياسات وتدابير حكوماتهم نحو اعتماد ثقافات الأسر والعائلات صغيرة الحجم ، وسياسات خفض معدلات المواليد ، والذي يهدف الى تحقيق خفضاً متوازياً ومتوازنا لمعدلات النمو العشوائي للسكان.

وبالطبع فلا يتحقق ذلك إلا بالوعي السكاني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي، ومن خلال خطة طموحة ومستمرة للتربية السكانية والاسكانية ، وضمن مناهج دراسية نظامية إجبارية مدروسة ومخططة، في التعليم النظامي . فضلا عن التعليم غير النظامي كي تتحقق بعض المنطلقات الأساسية التالية :

- الاهتمام بالشباب باعتبارهم عدة المجتمعات وعتادها

اليوم وغدا ، فشباب اليوم هم أزواج الغد ، وهم المسئولون عن الإنجاب ، أي انهم هم المسئولون عن الزيادة السكانية.

- تضمين المناهج الدراسية في التعليم النظامي ، ببرامج للسكان والاسكان والإنجاب.
- الاستفادة من خبرات البلدان التي حققت نتائج ملموسة في خفض اعداد السكان، مثل: "اندونيسيا ، وتونس ، وايران ، ... وغيرها.
- تنفيذ الإعلان الدولي الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2000، والخاص بتعظيم وتحقيق الأهداف الإنمائية للسكان، والذي وقعته اكثر من 180 دولة ، والذي يدعو فيما يدعو إلى التحكم في معدلات النمو الإنجابي ومعدلات الخصوبة ، ومن ثم مكافحة الفقر المدقع والجوع والمرض ، المترتب على الزيادات السكانية العشوائية غير المخططة .
- الايمان بأن التعليم عموما وخاصة التعليم الابتدائي هو حق لجميع المواطنين ، وأن يتحقق ذلك بحلول عام 2015 .

فعلى الجميع -كل في موقعه - التعاون والمساعدة في تنفيذ هذه الأهداف الإنمائية، وبخاصة مؤسسات المجتمع المدني.

والله ولي التوفيق

مدينة العبور في 2010/1/1

دكتور/ زكريا طاحون

الفصل الأول

مدخل نحو دراسة القضية السكانية المصرية

- مقدمة

أولاً - تعريف علم السكان ومفهومه

ثانياً - الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان

ثالثاً - الوضع السكاني المصري (النمو - المكونات)

رابعاً - المقاييس الديمغرافية في مصر.

خامسا - الوضع السكاني العالمي الراهن

مقدمة :

من المدهش بل والمثير جدا، أن تعداد العالم لم يصل إلى رقم البليون نسمة ، إلا في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر ، وتحديداً في عام 1984م وبعد مرور الملايين من السنين.

لكن سرعان ما تزا يد التعداد السكاني العالمي ، وخاصة خلال النصف الأخير من القرن الماضي ، وبالأخص خلال الاربع عقود التي شهدت نهايته، حتى وصل إلى بليون نسمة أخرى. ثم توالت الزيادات العشوائية المتتابعة بواقع بليون نسمة تقريبا كل حوالي 15 سنة فقط.

ومتابعة لهذه الزيادات المتلاحقة ، فإن تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2001، يسجل لنا تطور النمو السكاني في العالم منذ عام 1804 حتى نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة .

كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (1)

***يبين تطور النمو العالمي للسكان منذ عام* 1804 حتى عام 2000**

العام	المدة المستغرقة في إضافة كل بليون	النمو السكاني العالمي
1804	ملايين السنين	البليون الأول
1927	بعد 123 سنة	البليون الثاني
1960	بعد 23 سنة	البليون الثالث
1974	بعد 14 سنة	البليون الرابع
1987	بعد 13 سنة	البليون الخامس
1999	بعد 12 سنة	البليون السادس

ويتزايد معدل النمو السكاني العالمي بمعدل كبير ومتسارع حيث يصل إلى 1.2٪ سنوياً. وحيث يعيل العالم النامي (البلدان الفقيرة) تعيل

وحدها المزيد من السكان ، أي في المناطق الأكثر فقراً والأقل تطوراً في عموم الكوكب. والتي يصل معدل النمو السكاني المتزايد فيها إلى 1.5٪ سنوياً ، مقارنة بمعدل نو 0.2٪ في المناطق الأكثر تطورا وثراء، كما في الشمال (بلدان الغرب).

ومن المفزع حقا أن يزيد تعداد العالم في القرن الماضي فقط إلى أكثر من 4 بلايين نسمة ، ليستقبل قرننا الجاري (الحادي والعشرون) هذه الإضافة الثقيلة بالكثير من القلق وعدم الترحيب.

أولاً : تعريف علم السكان ومفهومه :

هو العلم الذي يتناول حجم السكان بالدراسة والبحث ، ويعني بتوزيعهم وبخصائصهم ، وما يطرأ على ذلك من تغير ، وأسباب هذا التغير ، ونتائجه.

ويقصد بحجم السكان Population size، أنهم السكان المتواجدون في مساحة معينة، وفي توقيت معين. كما يقصد بالتوزيع السكاني Population distribution، أي انتشار السكان في مساحة معينة وفي لحظة معينة بدوية كانت أم حضارية أم ريفية .

أما الخصائص والسمات الديمغرافية للسكان Population characteristic فأنها التكوين النوعي لهم (ذكورا – وإناثا) وتوزيعاتهم، وفئات أعمارهم ، وخصائصهم الاجتماعية (التعليم ، والحالة الراهنة ، والخصائص الاجتماعية (الحالة العلمية والمهنية ، والنشاط الاقتصادي).

أما التغير Change فهو النمو أو التناقض في حجم السكان الكلي أو أحد مكوناته خلال فترة زمنية معينة.

وأهم العوامل التي تؤثر في النمو السكاني فهي (الخصوبة Fertility والوفيات Mortality ، والهجرة Migration).

مصادر البيانات الديمغرافية :

تتوفر المعلومات والبيانات الديمغرافية من مصادر أربعة هى:

أ . التعداد العام للسكان General Population Census

حيث كان يعتمد في السابق على التعدادات في جوانب الأمن والضرائب والدفاع فقط ، أما الآن فيعتمد على التعدادات أساساً في

العمليات التخطيطية والتنمية وغيرها ، ذلك لتحقيق هدفين أساسيين هما :

- هـدف متحـرك *Dynamic* : ذلـك لمعرفـة اتجاهـات المـتغيرات الديمغرافية زمنياً.
- هدف ساكن *Static* : أى بالصورة الفوتوغرافية للمجتمع السكاني في لحظة زمنية معينة، ولا بد من وجود عناصر معينة في إجراء مثل هذه التعدادات وهى :

1. وجود هيئة متخصصة ومعنية بالتعداد (مثل الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر).
2. آنية التعداد: بحيث يكتمل العد النهائي في توقيت معين.
3. الشمول : حيث يخضع للتعداد كل مواطن على قيد الحياة في الوقت المحدد للتعداد.
4. الدورية : أي إجراء التعدادات كل فترة معينة (كأن يجري كل 5 سنوات أو 10 سنوات مثلاً أوحسب ما تحدده الجهات ذات العلاقة).
5. وحدة التعداد الجغرافية : وهو الفرد الذي يبلغ بياناته كاملة لأجهزة التعداد.
6. حدود التعداد : أي المنطقة التي يشملها التعداد.

أسس إجراء التعدادات :

تجرى التعدادات على أساسين هامين، هما: التعداد الفعلي أو التعداد النظري ، هكذا :

أ- التعداد النظري :

وهذا التعداد يحصر عدد السكان لخطة العد، وذلك بحسب مكان إقامتهم المعتاد ، مما يعطي صورة حقيقة للسكان الدائمين بالمناطق ، لكنه في بعض الحالات قد يعد الفرد مرتين، مما يستدعي توفر أعلى درجات الوعي لدى الجمهور.

ب- التعداد الفعلي :

ويسجل هذا التعداد الأفراد في مكان و جودهم فعلاً لحظة العد، بصرف النظر إن كانوا مقيمين إقامة دائمة أم مؤقتة أم زائرين ، لكن وبالرغم من بساطته، إلا أنه يعطي صورة مضللة عن التعداد ، حيث قد يختلط به سكان آخرون من غير سكان المنطقة محل التعداد.

الإحصاءات الحيوية Vital Statistics :

وهى مجوعة الأحداث والتراكمات التي تصيب الإنسان منذ ولادته وحتى وفاته وتشمل :

1. ***المواليد*** : من حيث نوعهم ، وترتيبهم ، وتاريخ ولادتهم ، ومكانها ، وتاريخ التسجيل ، وأهم خصائص الوالدين (مثل مكان الإقامة ، تاريخ الزواج ، المهنة ، التعليم ، الديانة ، الجنسية ، العمل).
2. الوفيات : وتشمل العمر ، مكان الإقامة ، الحالة الزواجية ، عدد الأطفال ، الديانة ، تاريخ الوفاة ، مكانها ، سببها ، تاريخ تسجيلها.
3. الزواج : ويسجل مكان الزواج ، وتاريخه ، والعمل ، والإقامة ، والمهنة ، والتعليم ، وعدد الزيجات السابقة ، والديانة.

4. الطلاق : وتسجل جميع البيانات الآنفة مثل التي في الزواج.

السجل السكاني Population Register :

لقد أعتادت الدول الأوربية الاحتفاظ بسجلات سكانية لأغراض إدارية بحتة ، حيث تحتفظ كل مدينة بسجل سكاني دائم عن خصائص سكانها، والذين يخطروا الجهات المعنية عن كل تغيير يطرأ على هذه الخصائص .

ويتعذر على معظم الدول النامية اتباع هذا النظام لكلفته العالية ، فضلاً عن عدم توافر الدقة في تنفيذه.

المسوح الديمغرافية Demographic Surveys :

وتجرى هذه المسوح الديمغرافية بأسلوب الاستقصاء ، عن طريق تصميم استمارة تحوي عدداً من الأسئلة لجمع البيانات المطلوبة ، على عينة من السكان طبقاً للأهداف الموضوعة ، مثل: تنظيم الأسرة، و الصحة الإنجابية، وغيرها.

ثانيا : الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في مصر :

1. الزواج :

تقدد تطورت الحالة الزواجية المبكرة للسكان في مصر في سن الزواج حيث كانت (16 سنة للذكور و8 سنوات للإناث) خلال الفترة من 1986 حتى 1996 .

حيث أفرزت ما يلي :

1/1. أن نسبة 25.7٪ (ربع السكان تقريباً) كانوا في سن الزواج حتى عام 1986، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 27.8٪ في عام 1996.

1/2. أن المتزوجين في عام 1986 بلغوا ما يقارب ثلثي السكان (64.8٪) ، ثم انخفضت هذه النسبة عام 1996 إلى نسبة 61.2٪

1/3. عدم توافر منزل الزوجية ، مما رفع من نسبة من عقدوا قرانهم ولم يتزوجوا ، إلى نسبة 3.9٪ من السكان عام 1996، بعد أن كانت 1٪ فقط عام 1986.

1/4. شكلت المطلقات والأرامل نسبة 8.5٪ من مجموع السكان في سن الزواج عام 1986 ، ثم انخفضت هذه النسبة قليلاً عام 1996 لتصل إلى 7.1 ٪.

ويوضح ذلك الجدول التالي التوزيع النسبي للسكان في سن الزواج حسب الحالة الزواجية في تعدادي عام 1986 وعام 1996) :

جدول رقم (2)

يبين التوزيع النسبي للسكان من سن الزواج في تعدادي 1986، 1996

الحالة الاجتماعية	النسبة المئوية	
	تعداد 1986	تعداد 1996
- الذين لم يسبق لهم الزواج	25.7٪	27.8٪
- المتزوجون	64.8٪	61.2٪
- المعقود قرانهم	1.00٪	3.9٪
- المطلقات و الأرامل	8.5٪	7.1٪

2. ارتفاع نسبة الأمية من السكان :

يشكل التعليم منعطفاً رئيسياً في تغيير اتجاهات الأفراد نحو القضايا الأساسية في المجتمع ، والذي يدفع بدوره عجلة التنمية للأمام ، وبالتالي يؤثر في عناصر النمو السكاني ويتأثر بها أيضاً ، خصوصاً في نسب الاستيعاب التعليمي، وكذلك في نوعية التعليم وكفاءته ، وفي إتاحة التعليم لقاعدة كبيرة من طلاب العلم.

وعلى العكس، فتشكل الأمية مشكلة لهذا التوجه، الأمر الذي يحتاج إلى جهود رسمية وتطوعية مستمرة لمكافحتها ومواجهتها. حيث يعاني نصف شعب مصر تقريباً الآن من هذه الأمية ، والتي تشتت جهود الدولة ، وتبدد خطتها الطموحة نحو التنمية .

هذا وتبين المعلومات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تعدادات 1976 ، 1986 ، 1996 كيفة تغلغل الأمية في جسد الدولة المصرية، وبخاصة في ريفها .

كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (3)

يبين نسبة السكان الأميين طبقاً لمحل الإقامة في عشر سنوات فأكثر.

العام	أماكن تواجد السكان	الجنس		الجملة
		ذكور	إناث	
تعداد 1976	الحضر	27	53	35
	الريف	56	88	72
تعداد 1986	الحضر	27	45	36
	الريف	47	76	61
تعداد 1996	الحضر	20	34	27
	الريف	36	63	50

بينت إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادر في الأول من يناير 2004 ، أن عدد الأميين يزيد عن 12.8 مليون نسمة، وحيث تشكل الإناث 8.9 مليون من هذا الرقم.

3. *ابعاد المشكلة السكانية المصرية :*

تتركز المشكلة السكانية المصرية في ثلاث أبعاد رئيسية هى :

3/1. النمو السريع للسكان .

3/2. التكدس حول مصادر المياه وخاصة في الدلتا وعدم توزيع السكان توزيعاً عادلاً .

3/3. رداءة وتدني والخصائص السكانية .

تراجع نسبة الإناث في المساهمة في قوي العمل :

تساهم الإناث في الفئة العمرية 12- 64 سنة في نسبة 18٪ عام 1984 ، و في نسبة 22٪ في عام 1997 ، و في نسبة 21.6٪ عام 2002 ، وهذه

النسب لازالت متدينة ، مما يستدعى الاهتمام بتعليم البنات وتثقيفهن ، وخلق فرص عمل أكثر لهن.

ارتفاع معدل البطالة وعدوانية المتعطلين :

وصلت نسبة البطالة في تعداد 1986 إلى 10.7٪ في أعمار 15 سنة فأكثر ، ثم انخفضت الى 8.9٪ عام 1996 ، ثم ارتفعت لتصل إلى 9.9 عام 2003.

ومن الخطير أن تتركز هذه البطالة فيمن تقل أعمارهم عن 30 سنة ، لتصل إلى 90٪ ، وهذه الفئة العمرية هى فئة الشباب التي تمثل القوى الفاعلة والضاربة في المجتمع .

ثالثا : الوضع السكاني (النمو – المكونات) :

تشهد معظم دول العالم لجمهورية مصر العربية بانها من اوائل البلدتن التي عرفت التعدادات ومارستها منذ فجر التاريخ ، حيث اجرت اول تعداد سكاني عام 3340 قبل الميلاد. ثم توالت التعدادات المصرية العشوائية ، والتي كان الهدف منها جمع الضرائب ، ومعرفة الأعداد المطلوبة للجيوش، في الأزمات المتعاقبة.

لكن التعداد المصري الذي أنجز عام 1882 كان هو التعداد الذي أجرى بالمعنى المعتبر للتعدادات ، ثم أجريت بعده تعدادات أخرى مثيلة في أعوام 1907 ، 1947 ، 1960 ، 1966 ، 1986 ، 1996. استناداً إلى نظام تسجيل البيانات للمواليد والوفيات، والذي طبق بمصر منذ عام 1912م.

وتوضح لنا النقاط التالية تطور تعداد السكان في جمهورية مصر العربية، وذلك في الفترة من عام 1882 إلى عام 1996 (وهي الفترة التي تمت فيها التعدادات بالمعنى الحديث للحصر والعد) :

- ففي عام 1882 كان عدد السكان في مصر 6.7 مليون نسمة.
- في عام 1996 تضاعف العدد السكاني ليصل إلى 59.3 مليون نسمة.

  ثم تضاعف العدد إلى 8.8 مرة خلال 114 عاماً فقط.
- فخلال 50 عاماً، أي في الفترة من 1897 إلى 1947، قفذ العدد من 9.5 مليون نسمة إلى 19 مليون نسمة.
- وخلال 30 عاما تضاعف حجم السكان مرة أخرى، من 19 مليون نسمة

لعام 2004 والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في جمهورية مصر العربية في الفترة من عام 1947 حتى عام 2004 .

حسبما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (4)

يوضح الزيادة الطبيعية للسكان من عام 1947 حتى عام 2004.

العام	المواليد	الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
1947	43.7	21.4	22.3
1960	42.9	16.9	26.00
1966	40.9	15.9	25.00
1976	36.6	11.8	24.8
1986	38.6	9.2	29.4
1996	27.6	6.2	21.4
1998	27.5	6.5	21.00
1999	27.00	6.4	20.6
2000	27.4	6.3	21.1
2001	26.7	6.3	20.4
2002	26.28	6.37	19.9
2003	26.12	6.48	19.6
2004	25.83	6.37	19.4

أسباب ارتفاع معدلات المواليد في مصر :

1. ارتفاع القيمة الاقتصادية للأطفال ، وانخفاض تكلفة تربيتهم.
2. الزواج المبكر ، وطول فترة الحياة الإنجابية للمرأة في مصر.
3. ارتفاع معدل وفيات الأطفال، واتجاه الأسر المصريةإلى الإنجاب وتعويض من مات.

4. انخفاض المستوى التعليمي ، وانتشار الأمية ، وبخاصة في الريف.
5. الاعتقاد بأن كثرة الإنجاب تؤمن المرأة من الطلاق ، ومن التعدد . أو أن يتزوج الرجل بأخرى.
6. انتشار المعتقدات الدينية الخاطئة ، وعدم الرضا من البعض عن وسائل تنظيم الأسرة (تنظيم النسل).

وتعتبر الخصائص السكانية المختلفة للسكان في أي قطر بما فيها مصر، هى المعبر الحقيقي عن أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والديمغراطية ، والتي تعكس المشكلات والمنغصات التي يعاني منها السكان من عدمه ، وكذلك نوعية هذه المنغصات والمشكلات ومدى حجمها ، وطرق حلها أو استعصائها على الحل .

وفيما يلي استعراض لأهم هذه الخصائص السكانية :

الخصائص الديمغراطية لسكان مصر :

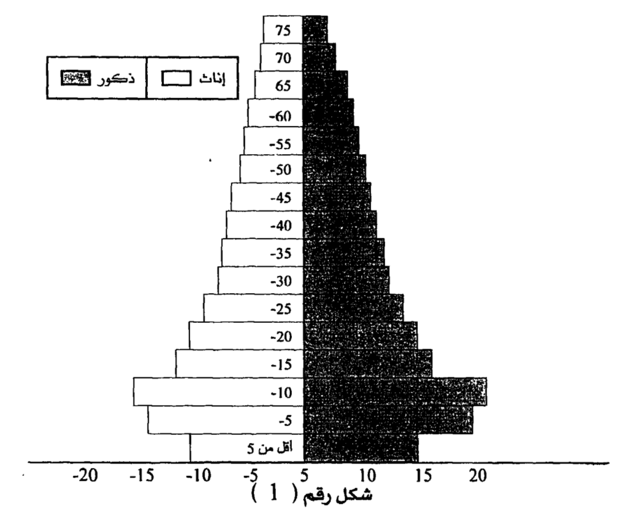
1. التنوع النوعي للسكان :

كانت النسبة بين النوعين (الذكر والأنثى) في تعدادي عام 1986 ، 1996 ، هى - (105) ذكر مقابل (100) أنثى ، أي بنسبة 51.2٪ للذكور مقابل نسبة 48.8٪ للإناث ، وهذا يقترب من النسب العالمية وقتها لسكان العالم ، أي لا توجد تيارات هجرة أو أحداث جسيمة تؤثر في نوع دون الآخر.

2. التوزيع العمري للسكان :

يظهر تعداد 1996 أن الفئة العمرية للسكان (الأقل من 37 سنة) يمثلون نسبة عالية تصل إلى 37.8٪ من جموع السكان ، وهذه النسبة غير منتجة، وتعيش عالة على الآخرين.

ولذلك يمكن للمتتبع للهرم السكاني التالي، معرفة التوزيع النوعي والعمري لسكان مصر (ذكور وإناث) في تعداد 1986 كما يلي:



شكل رقم (1)

يبين الهرم السكاني لسكان جمهورية مصر العربية

رابعا : السياسات السكانية المصرية :

صدرت في مصر وثائق سكانية أربعة ، تعني جميعاً بسكان مصر وهي كالتالي :

1. وثيقة السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة (1973 – 1982).
2. وثيقة السياسة القومية للسكان (1986).
3. وثيقة الاستراتيجية السكانية (1992- 2007) .
4. وثيقة السياسة القومية للسكان والاستراتيجيات (2002- 2017).

وسنتناول الوثيقة الأخيرة (4) بالشرح، باعتبارها أحدث وثيقة صدرت وجاري تنفيذها بمشاركة جميع الوزارات والجهات المعنية بالسكان ، والتي اشتملت على الخطة الاستراتيجية والقومية للسكان بالدولة عن الفترة من 2002- 2017 ، حيث تم تحديد الأهداف الأساسية والفرعية ، وتحديد أدوار الوزارات والجهات المشاركة في تنفيذها ، حتى يمكن الوصول بمعدل الخصوبة إلى معدل الإحلال، وهو 1.2 طفل لكل سيدة، كهدف قومي في نهاية الخطة.

ونتناول أهداف السياسة السكانية ، ومرتكزاتها ، ومكوناتها كالتالي:

1. الأهداف :

1/1 خفض معدل النمو السكاني.

1/2 تحقيق توزيع جغرافي متوازن.

1/3 الإرتقاء بالخصائص السكانية.

1/4 إذابة الفروق الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية بين المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية المختلفة.

2. المرتكزات والمبادئ :

2/1 احترام حق الأسرة الثقافي والديني ، واحترام الحق في اختيار العدد المناسب لأطفالها، واحترام حق الحصول على المعلومات والوسائل التي تحقق ما سبق.

2/2 منع الإجهاض والتعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة.

2/3 الحق في الهجرة وحرية الانتقال داخل مصر أو خارجها.

2/4 الترغيب والتحفيز وعدم الإكراه على زيادة الوعي نحو تنظيم الأسرة.

2/5 إطلاق التنمية الشاملة للإنسان لتحقيق الرفاهية ورفع قدراته الإنتاجية.

2/6 تكليف المحليات بإدارة وتنفيذ البرامج السكانية.

2/7 إشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في إدارة وتنفيذ البرامج السكانية.

2/8 حق الإنسان وحريته المتفقة مع الشرائع السماوية.

2/9 تعزيز حماية ودعم الأسرة كونها الخلية الأساسية للمجتمع .

2/10 الإنصاف بين الرجال والنساء ، والمساواة بينهما.

2/11 إدماج الاهتمامات السكانية في الاستراتيجيات الإنمائية والتخطيط واتخاذ القرارات.

3. الخطة الاستراتيجية القومية للسكان (2002- 2017)

3/1 تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

3/2 العناية بصحة الطفل.

3/3 التعليم ومحو الأمية.

3/4 تحسين وضع النساء.

3/5 الاهتمام بالشباب والمراهقين.

3/6 حماية ودعم الأسرة.

3/7 الإعلام والتعليم والتثقيف والاتصال.

3/8 حماية البيئة.

3/9 إعادة التوزيع الجغرافي المتوازن للسكان.

3/10 إذابة الفوارق الطبقية بين السكان.

3/11 دعم البحوث والدراسات والمعلومات.

نتائج السياسة القومية للسكان :

1. انخفاض المواليد إلى معدل 26.12 والوفيات إلى 6.48 في الألف، وبالتالي انخفاض معدل الزيادة السكانية إلى 1.96٪ عام 2003.
2. انخفاض معدل الخصوبة الكلية لكل سيدة إلى 3.3 طفل عام 2003.
3. انتشار وسائل تنظيم الأسرة بين السيدات في سن الحمل إلى 56.1٪ عام 2000 وإلى 60٪ عام 2003.
4. انتشار مراكز تنظيم الأسرة في جميع أنحاء البلاد.
5. انخفاض الوفيات للرضع عام 2000 إلى حوالي 44 في الألف.
6. انخفاض الأمية إلى حوالي 28.6 عام 2003.
7. التوسع في المجتمعات العمرانية الجديدة ، وتكثيف المشروعات والإنشاءات في جنوب الوادي (الصعيد) .

خامسا : المقاييس الديمغرافية :

(1) مقاييس التركيب العمري والنوعي للسكان :

وهى مقاييس خاصة بالتركيب العمري والنوعي للسكان هكذا:

1. العمر الوسيط: *Medial Age*

هو العمر الذي يكون فيه عمر نصف السكان أكبر سناً من النصف الآخر ، فإذا كان النصف الأول للسكان كبيراً كان مجتمعاً قوياً فتياً والعكس بالعكس.

2. نسبة الذكور *Male Ratio*:

وتستخرج هكذا:

$$\frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد السكان جميعاً}} \times 100$$

3. نسبة الإناث Female Ratio

وتستخرج هكذا:

$$\frac{\text{عدد الإناث}}{\text{عدد السكان جميعاً}} \times 100$$

4. نسبة النوع Sex Ratio

وتستخرج هكذا:

$$\frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \times 100$$

5. الهرم السكاني Population Pyramid:

يوفر الهرم السكاني طريقة سهلة وواضحة لفهم التركيبة العمرية لأي مجتمع ، حيث كلما كان الهرم السكاني عريض من أسفل ومدبب من أعلى ، يعني هذا أن معظم السكان يتركزون في الأعمار الصغيرة ، وتقل نسبة السكان في الأعمار الكبيرة ، أي أن معدلات المواليد تكون مرتفعة بها ،

وتكثر فيها فئات الأطفال وصغار السن ، مما يؤدي على أمرين هامين هما :

5/1. استهلاك نسبة عالية من الموارد والخدمات .

5/2. وصول أطفال اليوم إلى سن الإنجاب بعد مدة لا تزيد عن عشرين سنة ، وبالتالي يستمر التزايد السكاني مدة لا تقل بأي حال عن أربعين سنة قادمة ، بسبب أعداد المواليد الجدد الذين سينجبهم أطفال اليوم.

6. نسبة الإعالة العمرية Age Dependency Ratio

وتستخرج من الآتي:

$$\frac{\text{عدد السكان في غير سن العمل (أقل من 15 سنة ، وأكثر من 65 سنة)}}{\text{عدد السكان في سن العمل (15- 65 سنة)}}$$

(ب) مقاييس التزاحم والتحضر السكاني Urbanization and Population Crowding:

وتنقسم إلى :

1. مقياس نسبة الحضر:

$$\frac{\text{عدد السكان المقيمين في الحضر}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \times 100$$

ويعبر هذا المقياس عن درجة تحضر المجتمع وتطوره ونموه أو ثباته أو زيادته أو نقصانه **Population Density**

ونستخرج هذا المقياس من:

$$\frac{\text{عدد السكان}}{\text{مساحة الدولة بالكيلو متر مربع}}$$

ويقيس درجة اكتظاظ سكان الدولة (عدد السكان لكل كم^2) بعد استبعاد المناطق الصحراوية غير المنتجة.

3. مقياس كثافة السكن (الازدحام) Overcrowding:

ونستخرج هكذا: $\frac{\text{عدد السكان}}{\text{مجموع الحجرات بالوحدات السكنية}}$

ويفيد هذا المقياس في الدراسات الصحية والاجتماعية للسكان، حيث يبين متوسط عدد الأفراد لكل حجرة.

(جـ) مقاييس التغير السكاني: Population Changes:

1. معدل الزيادة الطبيعية في Rate of Natural Increase:

إن الزيادة أو النمو السكاني يخضع في الأساس لثلاث عوامل هي: المواليد والوفيات والهجرة ، لكن الهجرة لا تستند إلى أي أساس بيولوجي كالمواليد والوفيات. لذا فإن الزيادة السكانية تعتمد على عاملين فقط هما: المواليد والوفيات.

- فالزيادة الطبيعية للسكان خلال عام= (عدد المواليد – عدد الوفيات) خلال العام.

إذا المعدل الطبيعي للزيادة خلال سنة = $\frac{\text{(عدد المواليد – عدد الوفيات) خلال السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 100$

= معدل المواليد الخام – معدل الوفيات الخام

2. معدل النمو السنوي للسكان Annual Population Growth Rate

ويختلف هذا المعدل عن معدل الزيادة الطبيعية ، حيث يؤخذ في الاعتبار الهجرة ، وهى المكون الثالث للنمو السكاني ، ويمكن حساب هذا المعدل كالتالي :

2/1 . المتوالية العددية

بافتراض ثبات مقدار الزيادة السكانية (الفترة بين التعدادين) هكذا:

$$\text{المعدل (م)} = \frac{\text{س}_1 - \text{س}}{\text{ن س}} \times 1000$$

2/2. المتوالية الهندسية

بافتراض ثبات معدل الزيادة من سنة لأخرى (الفترة ما بين التعدادين) هكذا:

$$(1 + \text{م}) = \frac{\text{لو س}_1 - \text{لو س}}{\text{ن}} \times 1000$$

حيث :

م: معدل النمو السنوي للسكان.

س_1: عدد السكان في التعداد الأخير.

س: عدد السكان في التعداد السابق.

ن: عدد السنوات المحصورة بين التعدادين.

(د) بعض المقاييس الإنسانية للخصوبة Fertility :

1. معدل المواليد الخام Crude Birth Rate :

ويعتبر هذا المعدل أشهر المعدلات التي توضح حالة الإنجاب في المجتمع بالرغم أنه معدل أولي وتقريبي.

ويحسب هكذا:

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال السنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

2. معدلات الخصوبة حسب العمر Age Specific Fertility Rates :

تتوقف القدرة الإنجابية للمرأة على عمرها ، لذلك يستلزم هذا الأمر حساب معدلات تفصيلية للإنجاب ، مما يمكن من معرفة وطأة الخصوبة بالنسبة لكل فئة عمرية في سن الحمل.

ولذلك يلزم معرفة الآتي :

2/1. توزيع النساء حسب سن الحمل والعمر (51- 94) سنة.

2/2. توزيع المواليد حسب أعمار النساء في سن الحمل.

ولذا ، يحسب معدل الخصوبة العمري: .

هكذا
$$\frac{\text{عدد مواليد النساء الأحياء في فئة عمرية معينة}}{\text{عدد النساء في منتصف السنة في نفس الفئة العمرية}} \times 100$$

وبذلك يسهل حساب معدل الخصوبة للأم طبقاً لحالتها المهنية والتعليمية.

3. معدلات الخصوبة الكلية Total Fertility Rate :

أي مجموع المعدلات العمرية للإنجاب حسب عمر الأم.

هكذا:
$$\left(\sum_{\text{س} = 15}^{49} \frac{\text{م س}}{\text{ن س}} \right) \times 5$$

حيث أن :

م س : تعني عدد المواليد في الفئة العمرية الخامسة س.

ن س : تعني عدد النساء في الفئة العمرية الخمسية س.

س : تعني الفئة العمرية (خلال المدى العمري(15- 49) .

أي ضرب المعدل في المعدل في الرقم 5 باعتبار أن الفئة س هو 5 سنوات ، ومعدل الخصوبة الكلي ، أي العدد الإجمالي من المواليد ، الذي يمكن لامرأة واحدة إنجابهم ، إذا أتيح لها نفس الفرصة للإنجاب من العمر (15- 49) بشرط تعرضها لنفس معدلات الخصوبة في سنة القياس.

4. معدل الإحلال الإجمالي (GRR) Gross Reproductive Rate :

يتم حساب معدلات الإنجاب ، مع الأخذ في الاعتبار المواليد (إناث وذكور) لكن القدرة الإنجابية المستقبلية لأي مجتمع تتأثر بأعداد المواليد الإناث. لذلك يمكن حساب معدل الإحلال الإجمالي طبقاً لذلك ، وحسب عمر الأم (معدل إنجاب الإناث للإناث).

هكذا:

- معدل الإنجاب الأنثوي النوعي للإناث في أي فئة عمرية :

$$= \frac{\text{عدد المواليد الإناث للنساء في الفئة العمرية}}{\text{عدد النساء في نفس الفئة العمرية}}$$

- معدل الإحلال الإجمالي = مجموع معدلات الإنجاب الأنثوي في الفئات العمرية (15 – 49) =

$$5 \text{ مج} \quad \frac{\text{ث}}{\text{ن}}$$

حيث أن

ث : ترمز لعدد مواليد الإناث المسجلين للنساء في الفئة العمرية س.

ن : ترمز لعدد النساء في نفس الفئة العمرية.

ويقيس هذا المعدل قدرة المرأة على إنجاب أنثى تحل محلها إذا ما تعرضت لمعدلات الخصوبة الأنثوية النوعية المذكورة ، وفي هذه المعادلة تم ضرب مجموع المعدلات في خمسة (حيث أن طول الفئة العمرية 5 سنوات).

5. معدلات الإحلال الصافي Net Reproduction Rate (NRR) :

تحسب هذه المعدلات بنفس طريقة حساب معدل الإحلال الإجمالي ، حيث تضرب معدلات إنجاب الإناث لكل فئة عمرية في احتمال بقاء المولودة الأنثى على قيد الحياة حتى هذا العمر ، ذلك لعدم إهمال عامل الوفيات ، مما يستلزم معه تعديل معدل الإحلال الإجمالي ليقتصر على مواليد الإناث المتوقع عدم وفاتهن وبقائهن على قيد الحياة. هكذا.

$$\text{معدل الإحلال الصافي} = 5 \text{ مج} \left(\frac{\text{ث}}{\text{ن}} \times \text{ج} \right)$$

ح احتمال بقاء المواليد الاناث حتى منتصف الفئة العمرية س

(هـ) بعض المقاييس الأساسية للحالة الزواجية Nuptiality :

1. معدل الزواج الخام Crude Marriage Rate:

$$= \frac{\text{عدد حالات الزواج التي تمت خلال سنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

2. معدل الطلاق الخام Crude Divorce Rate

$$= \frac{\text{عدد حالات الطلاق التي تمت خلال سنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

(و) بعض المقاييس الأساسية للوفيات Morality :

ويتأثر هذا المعدل بعوامل: الجنس ، والعمر ، والمهنة ، والعرق ، والطبقة الاجتماعية ، والرعاية الصحيحة ، ومعيشة السكان.

1. معدل الوفيات الخام (الإجمالي) Crude Death Rate :

$$= \frac{\text{عدد الوفيات خلال سنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

2. معدل الوفيات حسب العمر Age Specific Mortality Rate :

$$= \frac{\text{عدد الوفيات في أي فئة عمرية خلال سنة}}{\text{عدد السكان في نفس الفئة العمرية في منتصف السنة}} \times 1000$$

3. معدل الوفاة بسبب معين Specific Mortality Rate

$$= \frac{\text{عدد التوفين بسبب معين خلال سنة}}{\text{عدد السكان في منتصف السنة}} \times 1000$$

4. معدل وفيات الأطفال الرضع Infant Mortality Rate :

ويقصد هنا بالأطفال الرضيع الذين ماتوا في عامهم الأول هكذا:

$$= \frac{\text{عدد وفيات الأطفال الرضع خلال السنة}}{\text{عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة}} \times 1000$$

5. الأجل المتوقع (توقع الحياة) Life Expectancy

وهو المتوسط التقريبي لعدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الإنسان بافتراض ثبات معدلات الوفاة الخاصة بالعمر في سنة الأساس. ويتم حساب ذلك من نماذج وجداول الحياة التي تعبر عن ظروف الوفاة لكل مجتمع.

6. جداول الحياة **Life Tables** ، والتي تساعد في :

6/1 الذين يصلون لعامهم الأول.

6/2 الباقين على قيد الحياة عند كل عمر.

6/3 عدد السنوات التي عاشها سكان فئة عمرية معينة.

6/4 متوسط عدد السكان المتوقع لكل فئة عمرية.

6/5 التنبؤ بعدد السكان في المستقبل.

6/6 حساب معدل الإحلال.

6/7 حساب التأمين على الأحياء.

خامساً : الوضع السكاني العالمي الراهن :

يعيش أكثر من 5 بلايين نسمة (يعادلون 80٪ في مناطق العالم الفقيرة والأقل نموا وتطوراً ، أي ما أسطلح على تسميتهم بالعالم النامي.

ذلك في الوقت الذي يعيش فيه نحو 20٪ من سكان العالم (حوالي 2 مليار) في المناطق الأوفر حظاً والأكثر تطوراً ونماء ، وبمعدل 0.2٪ مقابل 1.5٪ في البلدان النامية.

وتتفاقم مشكلة سوء توزيع الثروة والسكان سنة بعد أخرى ، حتى بينت تقديرات الأمم المتحدة حديثاً: أن 97٪ من الإضافات السكانية السنوية يعيشون في المناطق قليلة التطور، الأقل نماء .

ويبين الجدول التالي التوزيع الجغرافي للسكان بين المناطق الأقل تطوراً والأكثر تطوراً في العالم ، ومعدلات النمو السنوي لهؤلاء للسكان في بداية الألفية الثالثة:

جدول رقم (5)

يبين التوزيع الجغرافي للسكان في المناطق المتطورة والأقل تطوراً ومعدلات النمو

بيـــان	السكان (مليون نسمة)	معدل النمو	النسبة المئوية
سكان المناطق الأقل تطوراً	4940	1.5	٪80.5
سكان المناطق الأكثر تطوراً	1194	0.2	٪19.5
اجمالي سكان العالم	6134	1.2	٪100

المصدر: تقرير منظمة الأمم المتحدة لعام 2001 م .

ويتزايد عدد سكان العالم بمتوالية غير مسبوقة في تاريخ البشرية ، وبخاصة خلال القرنين الماضيين (19 ، 20) ، حيث بلغ عدد السكان الآن ما يربو على 6.5 بليون نسمة ، بمعدل سنوي متسارع يصل إلى نسبة 1.2٪.

النمو السكاني العالمي المتوقع مستقبلا :

شهدت العقود الأربعة من عام 2005 تراجعاً مشجعاً في نسب الخصوبة العالمية حيث انخفض إلى 2.7٪ طفل لكل امرأة، بعد أن كان قد وصل إلى 4.9٪ طفل لكل امرأة ، وبالتالي تراجعت معدلات النمو السكاني إلى 1.2٪ حالياً ، ولكن ستظل ظاهرة النمو السكاني ازدياد ، نظراً لنمو عدد النساء اللاتي هن في سن الإنجاب، ولذلك تتوقع الأمم المتحدة يصل تعداد العالم إلى حوالي 9.3 بليون نسمة بحلول عام 2050م.

ويوضح الجدول التالي التطور المتوقع لنمو السكان حتى عام 2005

جدول رقم (6)

يوضح النمو العالمي المتوقع للسكان

العام	عدد السكان بالمليار
2000	6.560
2005	6.441
2010	6.825
2015	7.207
2020	7.579
2025	7.960
2030	8.270
2035	8.575
2040	8.854
2045	9.104
2050	9.322

المصدر: تقرير الأمم المتحدة الصادر 2001

الفصل الثاني

الصحة العامة والتنمية المجتمعية

- مقدمة :

أولاً - المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية على صحة السكان .

ثانياً - العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الصحة .

ثالثاً - الرعاية الصحية للمسنين والشباب والأطفال .

رابعاً - الدراسات السكانية، الميدانية في مجال الصحة والسكان .

مقدمة :

تعرف الصحة العامة للفرد بأنها: حالة الاكتمال الفيزيائي والعقلي له ، وشعوره بالرفاه الاجتماعي ، وليس مجرد غياب المرض عنه ، وأن يعيش حياة اجتماعية واقتصادية منتجة ومستقرة .

وتعتبر الصحة هى الغاية التي يسهر لتحقيقها المخططون ، حيث تعتبر التنمية الصحية عنصراً أساسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية فأصحاء المجتمع هم الأكثر قدرة وإمكانية على العمل والإنتاج والعطاء.

لكن الذى يؤسف له في بعض البلدان النامية حدوث نمو دون حدوث تنمية أو تطور اقتصادي ، ولما كانت التنمية الصحية هى جزءاً أساسياً في التنمية الاجتماعية ، فإن القصور في هذه التنمية الصحية يؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية بمعناها الواسع.

لذلك ، فإن الاعتلال الصحي يفضي إلى فقدان الكثير من وقت ونوعية الإنتاج ، وأن ضعف الفاعلية لا يتسبب إلا من الإعاقات الجسدية. فالصحة هى استثمار إنتاجي ، لذلك فالإعتلال والسقم هو خسارة تؤثر مباشرة على الإنتاجية، وتحرم العامل من الاضطلاع بدوره المجتمعي الفاعل.

وتقاس صحة الأسرة بخلو أعضائها من الأمراض والاعتلالات ، باعتبارها البناء الأساسي للمجتمع ، وتتداخل وظائف الأسرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيولوجية والسيكولوجية ، ومن هنا ينبغي تحليل العلاقات التي من شأنها توفير الخدمات الصحية والرعاية بجودة معقولة ومقبولة لكافة افراد الأسرة .

أولا : المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على صحة السكان :

لاشك ان الفرد هو جزء من كل والكل هنا هو الأسرة ، وكون الأسرة هى الوحدة الأساسية لتكوين المجتمع ، لذلك ينبغي الاهتمام بالفرد والأسرة والمجتمع ، ذلك بدراسة الأوضاع الصحية للمجتمع ، ووضع الحلول والسياسات المستقرة للتعامل الواقعي والعلمي مع جميع أفراد المجتمع.

وتعتني المنظمات الدولية بذلك ، كونها تهتم بعملية المشاركة المجتمعية في الخدمات الصحية للمجتمع. ومع تقدم العلوم الإنسانية ، فقد تبينت أهمية الأبعاد الاجتماعية والثقافية في الصحة والمرض ، لذلك امتد نطاق الاهتمام ليشمل الحياة الاجتماعية والنفسية للمريض ، وبالتالي تأسست لذلك علاقات وطيدة بين الطب والمجتمع أي بين الصحة والمرض.

وهنا لابد من الإقرار بأن المرض مشكلة أسرية تصيب التركيب العددي للأسرة ، وليس المريض فقط ، لاتصال هذه المشكلة بحجم الأسرة وطبيعتها ومدى تقدمها والقيم السائدة فيها ، لذلك فإن التأثير المرضي يصيب الجميع ، مع تفاوت هذه التأثيرات بين الدول المتقدمة ، حيث كان في السابق يعتقد أن العوامل البيولوجية والطبيعية هى الأسباب الوحيدة التي تحدث المرض ، لكن هذا الاعتقاد قد تغير مع تقدم العلوم الإنسانية.

وتتباين مساهمات البلدان النامية في ممارساتها للمجالات الاجتماعية (صحة الفرد والمجتمع)، وانخفاض مستوى التعليم والتسرب منه ، وانتشار الأمية بين الإناث ، وعدم الاهتمام بأوضاع النساء في الكثير من المجتمعات ، رغم خطورة دورهن في تربية النشء ، وإكسابهن الحميد من العادات والتقاليد والقيم المؤثرة على الصحة العامة للأسرة والمجتمع .

ثانيا : العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الصحة :

تبوح الدراسات الحديثة وتؤكد بأن هناك علاقة وطيدة بين النظم المختلفة والصحة ، وتسهم هذه العلاقة في تمتين البناء الاجتماعي وتقويته ، اقتصاديا وسياسياً وعائلياً وتربوياً وسكانياً ....الخ .

لذلك تبرز أهمية مساهمات وأدوار علماء الاجتماع والطب والخدمة الاجتماعية ، واستجلائهم للأصول والمسببات الاجتماعية للأمراض المختلفة التي تصيب مجتمعاتهم .

لهذا نذكر هنا اهم العوامل ذات التأثير المباشر وغير المباشر على الصحة المجتمعية فيما يلي :

1. ارتباط المهنة بالصحة من النواحي: النفسية والاجتماعية والجسمانية .
2. البيئة الملوثة باعتبارها مؤثر مباشر على الصحة العامة .
3. أهمية دور الثقافة والوعى بالصحة .
4. الإصابة بالأمراض المتوطنة، وقلة الوعي بسبب الفقر والجهل والأمية .
5. أهمية دور الثقافة العامة وتأثيرها على صحة المواطنين .
6. التركيب السكاني الهش ، ففي المجتمعات الأفقية تنتشر أمراض الطفولة والشباب ، وفي المجتمعات الرأسية تنتشر أمراض الشيخوخة. كما أن هناك أمراض خاصة بالنساء وأخرى خاصة بالرجال. علماً بأن الرجال أكثر تعرضاً لبعض الأمراض من النساء.
7. العلاقات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة والصحة ، ونظرة بعض هذه الطبقات المتباينة للأمراض ، لذلك فهناك أمراض تسمى بأمراض الأغنياء وأخرى للفقراء.
8. التقاليد والأعراف والعادات الاجتماعية ، وتأثيرها على الصحة العامة،

ومن أبرز هذه التقاليد على سبيل المثال لا الحصر : طهي الطعام وتجهيزه ، وشرب اللبن دون غلي ، وأكل اللحوم النية وخاصة الكبد ، وكذلك بعض العادات الخاصة بالنظافة الشخصية ، والسلوك الجنسي ، والمعتقدات الموروثة ، والأمثال الشعبية وغيرها.

9. لكن أخطرها عموماً هو ما يسمى بسلوك المرض Illness behavior ، ويظهر ذلك جليا في الأمراض : العقلية ، والنفسية ، وأمراض الإعاقات الجسمانية ، والتي شاع انتشارها في هذه الأيام .

ثالثا : الرعاية الصحية للمسنين والشباب والأطفال:

تتميز كل مرحلة عمرية بخصائص معينة من حيث مشكلاتها واحتياجاتها بشكل متداخل ، لكنها متصلة اتصالاً وظيفياً وثيقاً ويتوجب لذلك الاهتمام بالرعاية الصحية للطفولة والشباب والمسنين كالتالي:

1. رعاية الطفولة صحياً :

يجب أن تستبق الرعاية الصحية الطفل قبل الولادة (أي في فترة الحمل) بمعنى أن نعتني بالأم الحامل أثناء فترة الحمل ، كما نعتني كذلك بالطفل الوليد منذ ولادته وحتى نهاية السنوات الخمس الأولى من عمره.

وتهدف عملية الرعاية الصحية لهؤلاء الأطفال إلى :

1/1. وقاية الطفل من الأمراض.

1/2. الاكتشاف المبكر لأمراض الطفولة.

1/3. السيطرة بالعلاج على الأمراض قبل تضاعفها وتفاقم آثارها .

1/4. الرضاعة الطبيعية والتغذية المتوازنة.

1/5. الإرتقاء بالصحة العامة للطفل.

وتنقسم برامج رعاية الطفولة – المتأمل انتشارها – إلى :

- رعاية الوليد ومتابعة نموه .
- إجراء التطعيمات اللازمة ضد الأمراض المعدية للاطفال.
- محاولة إرضاع الأطفال الرضاعة الطبيعية. حيث أن لبن الأم هو الغذاء الأمثل المتوافر في جميع الأوقات ، والمعقم ربانياً، وبدرجات حرارة طبيعية مناسبة ، وفي نفس الوقت فهو واقي لجميع الأمراض ،

وتوفر الرضاعة الطبيعية توفر الكثير من دخل الأسرة .

- فطام الطفل .

2- رعاية الشباب صحياً :

2/1. إيجاد المجالات المناسبة لتحقيق اللياقة البدنية النفسية والاجتماعية.

2/2. متابعة التطور البدني للشباب بيولوجيا ونفسيا واجتماعياً .

2/3. تجنب الشباب الآثار المؤثرة على صحتهم اجتماعياً ونفسياً وجسدياً وخاصة شبح البطالة وعدوانية المتعطلين.

2/4. رعاية النساء في سن الشباب ، وفي مرحلة الإنجاب، والقوة، والعطاء، وتربية النشء ، والعمل في المنزل أو خارجه.

3- رعاية المسنين صحياً :

3/1. وذلك بالوقاية من الأمراض والحوادث ، والرعاية الصحية والنفسية.

3/2. مراعاة سن اليأس عند المرأة فسيولوجيا ونفسياً وعاطفياً .

رابعا : الدراسات الميدانية في مجال الصحة والسكان :

تعطى معظم دول العالم جل اهتمامها بالدراسات والأبحاث التي تعني بصحة السكان، وذلك للوقوف على المسببات الحقيقية لغالبية المشكلات الصحية لرعاياها ، بهدف علاجها واجتثاثها والوقاية منها. حتى تتحقق الصحة الاجتماعية والاقتصادية.

وتقسم هذه الدراسات الميدانية Field Researches إلى:

1. دراسات وصفية Descriptive والتي تصف حالة قائمة في منطقة ما.
2. دراسات تشخيصية –تحليلية Diagnostic-Analytical والتي تركز على إثبات علاقة معينة بين انتشار مرض ما وصحة البيئة.
3. دراسات تجريبية: كالتي تقيم مناهج التثقيف الصحي ..

الفحوص الطبية الميدانية :

وتنقسم إلى :

- المسوح Surveys الجماعية المتكاملة: وتشمل الفحوص الإكلينيكية والمخبرية ، التي تجرى لجماعات سكانية معينة .
- الفحوص Screening المبسطة بصفة دورية منتظمة لبعض الفئات ، ذلك لاكتشاف مشكلات معينة ، مثل: قياس حدة الإبصار والسمع وضغط الدم والبول لاكتشاف السكر مثلا .

وعادة ما تكون هذه الفحوص على مستوى الدولة ، وتكون طويلة الأمد أو تكون إقليمية محدودة، وتركز على قطاع محدد من السكان.

الفصل الثالث

المشكلة السكانية والتنمية

مقدمة :

أولاً - الايضاحات الفكرية لمفهوم التنمية .

ثانياً - العلاقة بين التنمية والتوزيع السكاني .

ثالثاً - النظريات السكانية وعلاقتها بالتنمية .

رابعا - نظرية الحجم الامثل للسكان .

خامسا - مفهوم التنمية البشرية .

سادسا - التوقعات السكانية المستقبلية وتداعياتها .

مقدمة :

تعرف التنمية المجتمعية بأنها : مجموعة من عمليات التغيير الارتقائي للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعياً وثقافياً ، والتي يقوم بها أبناء الدول النامية ، في سبيل تحقيق خطط التنمية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، وذلك بمنهج ديمقراطي ، بما يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة ، وتكامل المجتمعات المحلية مع المجتمع القومي الكبير من جهة أخرى .

وتعرف التنمية الاقتصادية أيضاً بأنها : مجموعة من الجهود المبذولة للتغلب على مشاكل التخلف المجتمعي ، لذلك فهي الأسلوب الأمثل الذي يجب أن تتبعه الدول الفقيرة أو ما يسمى ببلدان العالم الثالث كي تسرع خطاها نحو الازدهار ، في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وتتمحور طبيعة التنمية الشاملة في المجتمعات في :

1. الأنشطة المتتالية والمتتابعة خلال فترة زمنية محددة ومقننة .
2. أن التغيير من حال إلى حال أفضل لعموم فئات المجتمع.
3. الارتقاء بالمجتمع من حاله الراهن إلى حال أحسن، وذلك بمعايير القيم العليا في الحق والعدل والخير والمساواة .
4. التخطيط ، أي أن تكون جميع الخطوات محسوبة ومدروسة ، وموقتة بتوقيتات متفق عليها ووفق برنامج زمني معين ، بحيث تحدد المسئوليات والأدوار بدقة الجميع .

5. النهوض الشامل والتغيير العام ، حيث لا يكون ذلك قطاعياً أو جزئياً ، بل يجب أن يكون شاملا اجتماعياً ، خاصة في البناء والوظائف.
6. الشمول بحيث يمس جميع مناحي الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي تزامن محدد ، ولجميع القطاعات .

أولا : الإيضاحات الفكرية لمفهوم التنمية :

تزايد اهتمام المجتمع العالمي بالتنمية ، و مع التراكمات ظهرت اجتهادات كثيرة، تحاول أن تعطي إيضاحات فكرية لمفهوم التنمية ، حيث تركزت هذه الاجتهادات في محورين رئيسيين هما:

(أ). أسلوب التنمية :

أي الأسلوب الذي تتحقق به التنمية ، أي الاعتماد على موارد ومصادر المجتمع الذاتية (مادية وبشرية) ، مع تزكية الإسهامات الإيجابية من مواطني الدولة (معنوية ، مادية ، فنية) اعتماداً على آليات التخطيط ، فضلاً عن التكامل والشمول والاتزان في جميع خطوات العمل ومستوياته المختلفة ، مع تكاتف الأجهزة والمنظمات الحكومية بتناغم وانسجام مع التغيير المنشود.

(ب). هدف التنمية :

إن هدف التنمية – طبقاً لأحدث الكتابات – هو إحداث تغيير ارتقائي مخطط ، يشمل مختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة سواء في هيكلها البنائي أو في مهامها ووظائفها وواجباتها، بما يسمح بإطلاق قوى التنمية الذاتية للمجتمع ، وارتقائه المستمر في الأهداف المتتابعة حتى يحقق الهدف النهائي ، والذي يشمل العدالة والسعادة والخير والرضاء النفسي لكافة أبناء المجتمع .

وتسعى التنمية دائماً إلى تحقيق الإنتاج بكم متزايد من السلع والخدمات ، التي تشبع رغبات واحتياجات أبناء المجتمع ، مع توزيعها بعدالة بين المواطنين بعدما تقاسموا الأعباء الإنتاجية والخدمية من قبل ، مما ينشر الرفاه والرخاء والرضا بينهم جميعاً.

ثانيا : العلاقة بين السكان والتنمية :

عرفنا فيما سبق أن السكان هم هدف التنمية النهائي ، وهم أيضاً وسيلتها الأساسية الآن من خلال طاقاتهم وإمكانياتهم المتاحة. والتي تعود بالنفع عليم وبالرفاهية ، من خلال جنيهم لثمار هذه التنمية.

لذلك فالعلاقة بين التنمية والسكان هى علاقة شديدة الوثوق ، حيث درجة التوازن القائمة بين الموارد البشرية (السكان) والموارد الاقتصادية المتاحة في فترة زمنية محددة.

هذا ، ونستعرض هنا العلاقة بين التنمية وأبعاد عنصر السكان (خصائص التوزيع والنمو) كالتالي:

1. التنمية والخصائص السكانية (التوزيع الجغرافي)

إن العلاقة متبادلة بين التوزيع الجغرافي للسكان وخصائصهم السكانية ، حيث كلما تحسنت النواحي الاجتماعية والاقتصادية للسكان ، كلما ارتفعت مستويات معيشتهم فضلاً عن تحسن مستويات التعليم والصحة ومهارات وابتكارات السكان وغيرها ، مما يؤدي إلى تحسن الخصائص السكانية للمواطنين ويهيئ الظروف الطبيعية لمعالجة أي خلل في التوزيع السكاني لهم .

وتسبب معدلات نمو السكان المرتفعة ، وتدني الخصائص السكانية ، وسوء التوزيع الجغرافي ، والهجرة غير المخططة ، مشاكل كبيرة تعيق جهود معظم الدول النامية في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

2. التنمية والنمو السكاني:

يرى الكثير من الخبراء والمخططين أن النمو المرتفع للسكان يقف حجر عثرة وعائق شديد أمام التنمية السكانية ، ولذا بات يطلق على هذا

النمو المرتفع بالانفجار السكاني. خاصة عند عدم تأهيل فئات كثيرة منهم للاضطلاع بمهام إنتاجية وخدمية ، والانخراط باندفاع في دولاب العمل.

ولكن النمو السكاني وعلى الرغم من أهميته كقوة عمل منتجة ، إلا أن هذا النمو يحتاج إلى المزيد من السلع والخدمات (أي زيادة الاستهلاك) مما يؤدي على ضعف الموارد المحدودة ، ولذا تنشأ هنا مشكلتان هما:

- إذا كان رقم الإنتاج عند رقم الاستهلاك ، قاد ذلك إلى تحقيق مستوى معيشة أفضل للسكان.
- إذا كان الإنتاج والتنمية أقل من الاستهلاك ، أدي ذلك إلى انخفاض مستوى المعيشة ، وتصبح معدلات النمو السكاني العالية عائق للتنمية وضاغط على الموارد والمصادر والإمكانيات، مما يقلق معه الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

لذلك يجب عل الدول النامية القيام بالتالي:

- تقليل الفجوة في التنمية بينها وبين الدول الأخرى (تقليل فجوة التخلف) وذلك بعمل التالي:
  - خفض معدلات المواليد حتى لا تؤكل جهود التنمية.
  - الاستفادة من خطط الإنتاج الطموحة وخلق طاقات إنتاجية جديدة.
- كذلك محاولة إمداد الإعداد المتزايدة بالسلع والخدمات اللازمة والاحتفاظ بنفس مستويات الاستهلاك.

ثالثاً : النظريات السكانية وعلاقتها بالتنمية :

التطور التاريخي وعلاقته بالتنمية :

- تواردت العديد من النظريات – خاصة التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر – والتي أولت جل اهتمامها للعلاقة بين التنمية والسكان والموارد والمصادر، وأشهرها نظرية "مالتس".
- ويركز الفيلسوف الصيني "كونفوشيوس" وأتباعه على بعض الجوانب المرتبطة العدد الأمثل للسكان، وأهمية التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان، ويؤكدون على مسئولية الدولة في الحفاظ على التوازن بينهما ورعاية عملية انتقال السكان من المناطق المزدحمة إلى المناطق الأقل ازدحاماً.
- كما نجد أن "أفلاطون" في عصر الإغريق، وضع نواة لفكرة الحجم الأمثل للسكان، من خلال مناقشاته لفكرة المدينة الفاضلة، كما توافق "أرسطو" مع من اعتبر أن زيادة السكان يستتبعه زيادة الفقر ومن ثم زيادة المشاكل الاجتماعية للسكان، وخاصة الفيلسوف "مالتس".
- ولا يفوتنا أن نعزز عالم الاجتماع العربي "عبد الرحمن بن خلدون" في مؤلفه الشهير "المقدمة كما في العصور الوسطى"، عندما تناول موضوع السكان من زوايا متفرقة، أكد فيها أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادات ملحة ومتتالية في الحاجات، كما يرجع له الفضل كأول من ناقش التوزيع الجغرافي، وتحدث عن الفروق بين الحضر والريف، عند مناقشته للأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

، وتأثير البرودة والحرارة منها والرطوبة ، باعتبارها عوامل لتحديد البيئة الملائمة للحياة البشرية – برمتها بما فيها التأثير على سلوك الناس ، وخاصة في الريف (البادية) الذي يعتمد أساساً على الزراعة ، وأن البيئة الحضرية تعتمد على الصناعة والتجارة وغيرها من الأنشطة المختلفة.

- كما برز فكر في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ينادي بزيادة السكان ، بهدف زيادة القوة الاقتصادية والعسكرية للدولة، أو ما يسمى بالمدرسة (المركانتالية) والتي كانت تحض أن على الدولة واجب لابد ان تتحمله ، هو زيادة الغذاء والثروة ، ولا يتم ذلك إلا من خلال جيش قوى وأراضي وممتلكات واسعة ، وكل ذلك حسب معتقدهم يتطلب عدداً كبيراً من البشر (السكان).
- سيطرت في القرنين الأخيرين نظرية "مالتس" (النظرية التشاؤمية) وركزت على العلاقة بين التنمية ونمو السكان والموارد، واشتهرت نظرية هذا الإنجليزيٍ توماس روبرت مالتس "Tomas Ropert Malthus".
- حيث ركزت على نقطتين هامتين هما:
  - حاجة الإنسان للغذاء.
  - غريزة الإنسان الطبيعية.

من هذين الأمرين ينطلق "مالتس" إلى تقرير مبادئه التالية:

1. يرى "مالتس" أن السكان يمكن أن يتضاعفوا كل 25 سنة ، لقدرة الإنسان على الزيادة والتكاثر بحكم الغريزة الطبيعية للإنسان ، وأن يتحقق ذلك وفق متوالية هندسية: 1 ، 2 ، 4 ، 8 ، 16 ، 32 ،....الخ.

2. في الوقت الذي يتزايد عدد البشر بمتوالية هندسية ، فإن للأرض قدرة محدودة ومتناقصة على إنتاج الغذاء ، أي بمتوالية حسابية 1، 2، 3، 4 ، 5 ، 6.....الخ.

3. وجود فجوة كبيرة بين الغذاء المتاح والمحدود وحجم السكان المتزايد . ويبين الجدول التالي تزايد السكان والموارد الغذائية وفق نظرية "مالتس" كالتالي :

جدول رقم (6)

يوضح تزايد السكان وضعف الموارد الغذائية

الفترة بالسنوات	صفر	25	50	75	100	125	150	175	200	
السكان (مليون نسمة)	1	2	4	8	16	32	64	128	256	512
الغذاء (مليون وحدة)	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

من الجدول السابق يتضح أنه لا يمكن الوصول إلى "مستوى الكفاف" أو التوازن بين السكان والغذاء ، وذلك للإنجاب والنمو السكاني مقابل محدودية الأرض ومحدودية إنتاجها الغذائي .

ذلك أنه طالما تزايدت اعداد السكان بمتوالية هندسية ، فلابد –حسب رايه – أن يتضاعفوا مرة أخرى بعد 50 سنة ، وهنا تصبح العلاقة بين الغذاء والسكان 3: 4.

وبعد مرور قرن من الزمان يكون السكان قد تزايدوا حوالي 16 مرة (أى يكون عددهم 16 مليون نسمة مقتبل المليون الأواى التي كانت في البداية).

وفي الجانب الآخر المقابل فان حجم الغذاء لا ينمو طوال هذه المدة الزمنية ، إلا 5 مرات فقط (أي يصبح حجمه بعد 100 هو 5 مليون وحدة غذائية ، مقارنة بالكمية الأصلية ، وهى مليون وحدة غذائية .

وهنا فإن النسبة ستصبح بين الوحدات الغذائية وعدد السكان هى 5 : 16 ، وبعد ثلاثة قرون ستكون النسبة هى 4096 :13 ، وهكذا يختل الميزان بينهما أكثر فأكثر .

ومن المستحيل الوصول إلى وضع أمثل من التناسب بين السكان والغذاء ، بسبب وجود حزمة من الموانع تقف في وجه التوازن الدائم بين السكان والغذاء .

ولذا يقسم "مالتس" هذه الموانع إلى ما يلي:

1. موانع إيجابية :

وهى التي تؤدي إلى القضاء على الأعداد الزائدة من السكان ، مثل: الحروب ، والأوبئة ، والمجاعات ، وأمراض سوء التغذية ، وغيرها مما يرفع معدل الوفيات وتقليل عدد السكان ، وهذه العوامل تحقق البؤس والشقاء والألم والمكايدة الإنسانية.

2. موانع واقعية :

وهى التي تحول دون ظهور أعداد جديدة من السكان من خلال تخفيض المواليد ، مثل: تأخير سن الزواج ، أو عدم الزواج كلية.

ورغم الشهرة الكبيرة التي حظيت بها نظرية "مالتس" للسكان.

إلاّ أن عدد كبير من الانتقادات قد وجهت لها ، ومنها:

1 . اقتصارها على دراسة العلاقة بين السكان والغذاء ، ولم تأخذ في الاعتبار الموارد الأخرى غير الغذائية التي يمتلكها المجتمع .

2. افتراضها ثبات الخبرة الفنية والمستوى التكنولوجي ، أي عدم تطور طرق الإنتاج الزراعي ، بالرغم أن ما حدث هو العكس، إذا أدى التقدم العلمي الكبير في مجال البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية واستخدام الدورة الزراعية ، إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، ومن ثم زيادة إنتاج الغذاء.

وعلى الرغم من الانتقادات الواضحة لنظرية "مالتس" إلا أنها دقت ناقوس الخطر في بلدان الغرب محذرة بالعواقب، ومنذرة بالآثار التي يترتب عليها النمو السكاني، الذي أدى إلى هذه الزيادة السكانية الكبيرة.

النزعة التفاؤلية السكانية :

تستند هذه النزعة إلى أن زيادة السكان تعني زيادة الثروة ، باعتبار أن السكان قوة منتجة تضاف إلى رصيد المجتمع الكثير من السلع والخدمات ، ولا تعتبرهم قوة استهلاكية ، تؤدي إلى نقص رصيد المجتمع من السلع والخدمات.

ويعتبر "أوجست كانت" عام 1845 رائد هذه النزعة ، وذلك في مؤلفة عن علم الاجتماع ، والذي أيده في ذلك كل من : "دركايم" الفرنسي الأصل ، و"ديريل" البلجيكي ، حيث أعطى الأول أهمية لتقسيم العمل الاجتماعي ، وأن التقسيم هذا نقطة البداية في سلسلة المتقدمات في كل ميادين العمل والحياة. لأن هناك علاقة طردية بين تقسيم العمل، وحجم السكان، ودرجة كثافتهم.

أما "دبريل" فقد اعتبر الإنسان عاملاً مفسراً للتقدم ، حيث وجد في زيادة السكان عاملاً يدفع المجتمع إلى المزيد من التقدم.

ومن الحكمة عدم الخوض كثيرا في تفصيلات النزعة التفاؤلية ، بين

اعداد المواطنين وحجم الوحدات الغذائية اللازمة لهم ، حتى يتحقق لهم الإستقرار وينعموا بالرفاهوالطمأنينة ، نظرا لأن حالة الكثير من هذه البلدان المتخلفة تعاني كثيرا من خطورة زيادة عدد السكان عندها ، وتفشل دائما في وجود حل حاسم وناجز لهذه المشكلة .

وهذا يعني أن النظريات التفاؤلية للسكان لا تنطبق في كثير من جوانبها على حالات البلدان المتخلفة كثيفة السكان عديمة الخطط قليلة الإنتاج .

رابعا : نظرية الحجم الأمثل للسكان :

مما سبق اتضح لنا أن النزعة التشاؤمية تركز على السكان باعتبارهم قوة استهلاكية ، حيث تعمل على استنفاذ الثروة. كما أن النزعة التفاؤلية تركز أيضاً على السكان باعتبارهم قوة إنتاجية، وانهم مصدراً من مصادر الثروة القومية للدولة.

وبين هاتين النزعتين (التشاؤمية والتفاؤلية) نشأ اتجاه وسط ، ينظر للسكان باعتبارهم قوة إنتاجية وقوة استهلاكية أيضاً وفي آن واحد ، وأن هناك حجماً معيناً للسكان يمكن أن يحقق للسكان التوازن ، وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للسكان.

هناك حالات ثلاثة لوضع السكان مقارنة بالموارد المتاحة في أي مجتمع كالتالي:

1. حالة الكثافة السكانية Over Population

وهى حالة تناقص متوسط الدخل الفردي ، نتيجة لزيادة عدد السكان عما تتطلبه عملية الاستغلال الأمثل لها ، أي زيادة السكان مقارنة بالموارد المحدودة.

2. حالة قلة السكان Under Population

أي عدم كفاية الأيدي العاملة، نتيجة لتناقص عدد السكان عما يحققه الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

3. حالة الحجم الأمثل للسكان Optimum Population

وهي الوضع الأمثل الذي يحققه حجم أمثل لاستغلال الموارد المتاحة ، أي تحقيق وضعاً وسطاً بين حالة قلة السكان وكثافتهم ، وينتج عن ذلك أعلى متوسط ممكن لدخل الفرد.

تعريف الحجم الأمثل للسكان :

هو العدد الذي يستطيع في ظل مستوى المعرفة القائمة ، أن تُستَغَل الموارد المتاحة أحسن استغلال ، والذي به يمكن الحصول على أعلى ناتج في المتوسط. والذي يتغير بتغير الظروف المادية والفنية المحيطة بالمجتمع.

وذلك من خلال :

- زيادة السكان بالنسبة للبلدان التي تشكو من قلة سكانها.
- زيادة الموارد والمصادر وإحداث التقدم التقني بالنسبة للبلدان التي تشكو من الاكتظاظ فإن كان لدينا مجتمع يبدأ حجمه بخمسة ملايين نسمة مثلا ، ثم يزداد إلى أن يصل إلى 45 مليون نسمة ، وطبقاً لكل حجم من السكان يتم حساب متوسط دخل الفرد عند مستوى معين من المعرفة الفنية والتقنية.

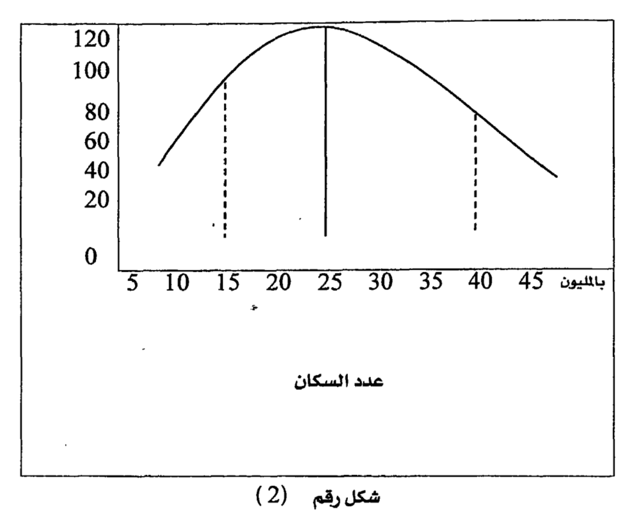
حسبما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (7)

بين عدد السكان ومتوسط دخل الفرد

السكان بالمليون	5	10	15	20	25	30	35	40	45
متوسط دخل الفرد بالجنية	50	70	85	95	100	95	85	70	50

ويعبر عن ذلك بالشكل التالي :



شكل رقم (2)

يبين الحجم الأمثل للسكان.

خامسا : مفهوم التنمية البشرية :

هو تحسين قدرات البشر ، ووضعهم في بؤرة اهتمام المخططين وصناع القرار بالبلدان النامية ، على اعتبار أنهم هم الثروة الحقيقية لأي أمة ، لذلك فالتنمية هى: صنع البيئة الملائمة لهم ، لكي يتمتعوا بحياة كريمة.

فالتنمية البشرية التي كانت تضع البشر في خدمتها ، أصبحت هى نفسها مسخرة في خدمة البشر ، وانتفاعهم بقدراتهم وبأي تحسينات ، وبذلك أصبح الإنسان هدف التنمية ، وليس وسيلة أو عنصراً للإنتاج فقط ، أي أن التنمية تستهدف الآن تحقيق الرفاهية للبشر. لأنها توسع الخيارات المتاحة للناس ، بتمكينهم الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، خالية من العلل ، وأن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم ، وتساعدهم على تحقيق إمكانياتهم الكامنة بأنفسهم ، وبناء الثقة ، والعيش بكرامة ، والشعور بالإنجاز واحترام الذات.

هدف التنمية البشرية :

1. **الهدف المباشر للتنمية البشرية :**

هو توسيع اختيارات الناس وفقا لقدراتهم البدنية والنفسية وصحتهم الإنجابية والتعليمية ومهاراتهم المهنية. وتعزيز العلاقات الإنسانية والتعاونية بين الناس ، وكذلك الحريات والتشريعات والقوانين التي تتيح الانطلاق في قدراتهم البشرية واختياراتهم المختلفة.

2. **الهدف النهائي للتنمية :**

هو الوصول بالمجتمع إلى الحرية والرفاهية ، لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة ، وتبوئ المكانة المرموقة عالمياً.

محاور التنمية :

1. **التنمية الصحية ، وتشمل:**

1/1 . الصحة البدنية والعقلية والنفسية.

1/2 . الصحة الإنجابية.

2. **التنمية الفكرية ، وتشمل:**

2/1. التعليم والتدريب والتأهيل المهني،

2/2. الثقافة.

3. **التنمية السكانية والاجتماعية ، وتشمل:**

3/1 . الحفاظ على الأسرة بمفهومها الطبيعي.

3/2. التكافل الاجتماعي.

3/3. ضمان الحد المناسب للمعيشة.

3/4 . التوعية بمزايا الأسرة صغيرة الحجم.

3/5 . تقليل التفاوت بين الطبقات والثروات والدخول.

4/6. تطبيق التشريعات والقوانين التي تحمي المجتمع.

3/7. دعم حق الإنسان في الاختيار والحرية.

3/8. توفير ظروف العمل المناسبة.

3/9. توفير الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة.

3/10. التخطيط التعليمي المتناسق مع متطلبات سوق العمل.

3/11. توفير البيئة السكنية والصحية للمجتمع.

سادسا : التوقعات السكانية المستقبلية وتداعياتها :

لاشك أن معرفة التقديرات المستقبلية ، في غاية الأهمية، حيث يعتمد عليها المخططون وواضعوا السياسات (من حيث الخصائص السكانية) اجتماعياً، وديمغرافياً واقتصادياً وتوزيع السكان ، والسياسات والبرامج الفاعلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية ، وكل ذلك لتحقيق الرخاء والنماء للمجتمع.

ولدراسة وفهم ما تقدم من تقديرات (إسقاطات) فلابد من الاعتماد على نتائج التعدادات السكانية (الوفيات ، الخصوبة ، الهجرة)، ومن ثم يمكن وضع الفروض المختلفة للنمو السكاني (التقديرات ، الخصائص).

وللتنبؤ بذلك ، قام المركز الديمغرافي بالقاهرة بإجراء إسقاطات عن سكان مصر في الفترة من عام 2001 حتى 2021 (*) ، وسيكون مفيداً الاعتماد على ملخص هذه الدراسة الجيدة في بحثنا هذا ، كالتالي:

1. فروض الدراسة :

وهى الفروض التي يتم على أساسها إجراء إسقاطات السكان في المستقبل، وهذه فروضاً لكل مكون من مكونات النمو السكاني كالتالي :

2. فروض الوفيات :

اعتمدت الدراسة على فرض واحد ، يتعلق بمعدل وفاة الرضع ضمن الخطة الصحية لوزارة الصحة والسكان المصرية ، حيث حددت

(*) المركز الديمغرافي بالقاهرة: إسقاطات السكان المستقبلية بمحافظات مصر ، لأغراض التخطيط والتنمية (2001 – 2021)

30 في الألف معدلاً مستهدفاً لوفاة الرضع عام 2017.

3. فروض الخصوبة كالتالي :

3/1. الفرض المنخفض: وهو 2.1 مولود حي لكل أسرة خلال فترة حياتها الإنجابية في 2020.

3/2. الفرض المتوسط: 2.1 مولود لكل امرأة في عام 2030.

3/3. الفرض العالي: 2.1 مولود لكل امرأة حتى عام 2040.

4. فروض الهجرة :

اعتمدت الدراسة فرض واحد للهجرة على أساس أن صافي الهجرة الخارجية = صفر ، لثبات حجم الهجرة الخارجية بين تعدادي 1986/1996.

5. نتائج الدراسة :

سنقوم بعرض نتائج الفرض المتوسط فقط ، الذي يكون في الغالب مطابقاً للواقع المصري كالتالي:

1. إسقاطات السكان حسب فئات السن والنوع :

تبين نتائج هذه الإسقاطات انخفاض معدلات المواليد ، وانخفاض معدلات الوفيات ، لكن هناك فجوة بينهما ، وهى التي تسبب النمو السكاني المتزايد عاماً بعد عام ، وأن عدد السكان في ازدياد مضطرد طوال فترة الإسقاط ، حيث تم تقدير 65 مليون نسمة في عام 2001 ، وسيصل إلى ما يقرب من 91 مليون نسمة عام 2021 أي تقدر الزيادة السكانية بحوالي 26 مليون نسمة بعد عشرين عاماً.

ويقدر المركز الديموجرافي بالقاهرة إسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر لأغراض التخطيط والتنمية في الفترة من 2001 - 2021 حسبما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (8)

يوضح معدلات المواليد والوفيات والنمو السكاني المقدرة في الفترة من

2021 - 1996 طبقا للفرض المتوسط

السنوات	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل النمو اسكاني
1996- 2001	27.6	7.2	20.4
2001- 2006	25.6	6.5	19.1
2006- 2011	23.9	6.1	17.8
2011- 2016	21.8	5.9	15.9
2016- 2021	19.9	5.8	14.00

كما يبين الجدول التالي عدد السكان المقدرة عن الفترة من 1996 – 2021 حسب تقدير المركز الديموجرافي بالقاهرة :

جدول رقم (9)

يبين عدد السكان المقدر في الفترة من 1996 – 2021

السنوات	عدد السكان بالألف
2001	65072
2006	71595
2011	78247
2016	84728
2021	90883

2. إسقاطات أعداد الطلاب في سن التعليم :

(أ) التعليم قبل الجامعي :

على الرغم أن المقيدين في التعليم الابتدائي في عام 1996 ، 1997 كان 85٪ ، إلا أنه يخالف سياسة الدولة الرامية إلى جعل القيد بالتعليم إلزامياً بنسبة 100٪. لكنه يتزايد بتزايد عدد السكان من 6 مليون طالب في التعليم الابتدائي عام 2000 ، إلى حوالي 7 ملايين طالب في عام 2021.

ويتطلب ذلك زيادة عدد المدرسين بحوالي 25 ألف مدرس. وزيادة الفصول بنحو 24 ألف فصل ، بفرض ثبات استيعاب الفصل كالسابق لعدد 45 طالباً.

لذلك، فالدولة ولكي تستوعب هذه الزيادة ، فإن عليها إنفاق حوالي 1.2 بليون جنيه عام 2021 ، على أساس تكلفة الفصل الواحد هو 150 ألف جنيه وبالنسبة لإسقاطات المرحلة الإعدادية ، ولكي نحافظ على نسبة القيد عام 1997/1996 وهى 77٪ ، وكثافة الفصل التي هى 36 طالب ، وأن نتائج الإسقاطات ستؤدي لزيادة عدد الطلبة بمقدار نصف بليون طالب ، وعدد المدرسين بحوالي 9 آلاف مدرس ، والفصول بحوالي 12 ألف فصل.

وعلى افتراض أن تكلفة الفصل الواحد هى 50 ألف جنيه/فإن ذلك يستلزم تكاليف إنشائية تقدر بحوالي 600 مليون جنيه.

وبالنسبة لإسقاطات المرحلة الثانوية ، ومع تثبيت الوضع القائم عام 1997/1996، فإن نسبة القيد هى 58٪، وكثافة الفصل هو 36 طالب ، فإن عدد الطلبة المقدر يزداد من 2669 مليون في عام 2000 إلى 2890 مليون عام 2021 ، وزيادة عدد المدرسين من 53 ألف عام 2000 أيضاً إلى 58 ألف عام 2021، والفصول من 74 ألف عام 2000 إلى 80 ألف فصل عام 2021 ، ويتطلب ذلك تكلفة قدرها 300 مليون جنيه، بافتراض أن تكلفة الفصل الواحد 150 ألف جنيه.

2021، والفصول من 74 ألف عام 2000 إلى 80 ألف فصل عام 2021 ، ويتطلب ذلك تكلفة قدرها 300 مليون جنيه، بافتراض أن تكلفة الفصل الواحد 150 ألف جنيه.

(ب) التعليم العالي والجامعي :

توضح نتائج الإسقاطات أن عدد الطلاب عام 2000 كان 1.9 مليون طالب تقريباً ، وسيصل عام 2021 إلى حوالي 3.4 مليون طالب ، وأن الزيادة المتوقعة في التعليم العالي والجامعي هى حوالي 1.5 مليون طالب، خلال العشرين سنة القادمة.

3. إسقاطات قطاع الصحة :

للحفاظ على المستوى الصحي الذي توفره الدولة عام 1996 ، فإن الزيادة المتوقعة تتطلب زيادة عدد الأطباء من 45 ألف طبيب عام 2000، إلى 65 ألف طبيب عام 2021 ، والممرضات من 70 ألف عام 2000 إلى 100 ألف عام 2021 ، والأسرة بمستشفيات الحكومة من 115 سرير عام 2000، إلى 164 ألف سرير عام 2021.

4. إسقاطات الغذاء :

(أ) تتأثر المواد الغذائية التي حققت اكتفاء ذاتياً مع الزيادة السكانية عام 2020

حسبما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (10)

يوضح تأثر بعض المواد الغذائية التي حققت اكتفاءً ذاتياً

السلعة	نسبة التأثر
- الخضروات	من 79٪ إلى 84.4٪
- البصل والثوم	من 73٪ إلى 75.8٪
- الدواجن	من 53٪ إلى 53.6٪
- البيض	من 72٪ إلى 76.7٪
- الفول البلدي	من 73.9٪ إلى 80.00٪
- العدس	من 24.1٪ إلى 24٪
- اللحوم الحمراء	من 44.2٪ إلى 45.9٪
- الأسماك	من 38.9٪ إلى 39.3٪
- المحاصيل الزيتية	من 27.8٪ إلى 28.7٪
- الزيوت النباتية والدهون الحيوانية	من 9.8٪ إلى 10.2٪
- القمح	من 58.2٪ إلى 64.6٪
- الأرز	من 62.0٪ إلى 71.00٪

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة 2004.

5. إسقاطات قوة العمل :

يتوقع زيادة قوة العمل من حوالي 19 مليون عامل عام 2000، إلى 29 مليون عامل عام 2021 أي مرة ونصف من الحجم الحالي للعمالة في عشرون عاماً، بفرض ثبات نسب المساهمة ، كما يتوقع فتح فرص عمل للشاب بحوالي نصف مليون فرصة ، لكن هذا العدد يتذبذب لمتغيرات عديدة أهمها: مستوى الخصوبة ، ونسب التقاعد.

ونظراً لأن فرصة العمل الواحدة تتكلف ما متوسطه 30 ألف جنيه ، لذلك فإن تكلفة فرص العمل الجديدة لا تقل سنوياً عن 15 بليون جنيه.

الفصل الثالث

البيئة والسكان

مقدمة

أولاً - النظام البيئي ومكوناته

ثانياً - خصائص النظام البيئي

ثالثاً - مفهوم التنمية المستدامة

رابعاً - النمو السكاني المتزايد وأثره على البيئة

خامساً - نمو سكان مصر وأثره على الزراعة بها.

سادساً - العشوائيات.

المقدمة :

يعرف الخبراء، البيئة بأنها: الوسط الذي يحيط بالإنسان ، أو الوعاء الكبير الذي يستوعب كافة الجوانب المادية وغير المادية ، البشرية وغير البشرية ، فالبيئة بهذا المفهوم تعني: كل ما هو خارج عن نطاق الإنسان وكيانه ، وكل ما يحيط به من عناصر موجودة – حية وغير حية ، كالهواء والماء والأرض وغير ذلك من سائر الموجودات.

أي أنها الحيز الذي يمارس فيه الخلائق والكائنات مختلف أنشطتهم الحياتية ، والذين ويكونون سوياً سلسلة متصلة ومتناغمة ومتشابكة من العلاقات الموزونة في دورات طبيعية مشتركة ، حيث ينتج النبات الطاقة والمادة الحية من مختف التراكيب العضوية ، ويأكل الحيوان النبات والأعشاب، كما يأكل الحيوان غيره من الحيوانات والنباتات ، وهكذا تعيش الكائنات المختلفة على الكتلة العضوية الحية التي تنتجها الأرض.

لذلك فالإنسان، الذي يسميه علماء البيئة بالمستهلك الكبير ، هو الحلقة الواصلة بين من يشاركونه الحيز البيئي ، من حيوانات ونبات ومصادر وموارد وخلافه.

هذا ، ولقد نشأ علم الايكولوجيا Ecology Lagys – والذي يسمى خطأ بعلم البيئة Environment – ليبحث في العلاقة بين الإنسان ومعطيات البيئة ومصطلحاتها وأحوالها. ولذلك فهما يختلفان عن بعضهما البعض ذلك لأن علم البيئة يهتم بالتفاعلات بين الإنسان والبيئة ، أي تطبيق المعلومات والمكتشفات المعرفية ، في سبيل السيطرة على البيئة ،

لتجنيب الإنسان ووقايتهم قدر الإمكان - بالعلم البيئي- من التأثيرات والتفاعلات الضارة، أي محاولة تحسين أحوال البيئة من التأثيرات الضارة.

أما علم التكنولوجيا، فيعني بدراسة واستخدام الكائنات الحية لعناصر البيئة المتاحة، أي بدراسة وظيفة الطبيعة وتراكيبها المختلفة.

وتتكون كلمة Ecology من أصل يوناني من مقطعين، الأول هو: كلمة Oikas، وهي تعني مكان الإقامة والمعيشة، والثاني وهو: كلمة وتعني دارسة. وعلى ذلك فإن هذه الكلمة تشير إلى دراسة أماكن تواجد الكائنات الحية.

ويتفاعل الإنسان المعاصر (صانع الأزمات) مع البيئة، بعصبية وهمجية وقليل من الرشد والحكمة، قد أثر فيها تأثيراً بليغاً، مما عوق عطاءاتها وإمكانياتها الواسعة في إعالة هذا الكم الهائل من البشر.

أولاً : النظام البيئي :

النظام البيئي هو تفاعل عناصر البيئة وفق نظام معين ، أي ما تحويه أي مادة طبيعة ، من كائنات حية وموارد غير حية في تفاعلها مع بعضها البعض ، ومع الظروف البيئية ، وما ينتج عن ذلك التفاعل من تبادلات بين جميع الكائنات الحية وغير الحية.

وللإنسان مكانته اللائقة والمحترمة كأحد مكونات النظام البيئي باعتباره ذا تطور فكري ونفسي متقدم عن غيره من الكائنات، لذلك فهو يتحكم في هذا النظام ويسيطر إلى حد كبير في هذا النظام ، لذلك فهو مسئول مسئولية كبيرة عن حق اتزانه وعدم استدراره أو استنزافه ، والمحافظة على موارده ومصادره ومصطلحاته.

ولذلك فالطبيعة تخضع لعلاقات معقدة ، تؤدي في نهاية الأمر إلى إتزان عناصره ، حيث تترابط العناصر بعضها ببعض في تناسق يتيح لها أداء دورها بصورة كاملة.

إن تحقيق هذا التوازن يتيح للطبيعة المقدرة على إعالة الحياة على سطح الأرض، دون مخاطر أو مشكلات تمس حياة الكائنات الحية والبشرية منها.

إن الموارد والمصادر التي تتكون منها النباتات ، يتم امتصاصها بواسطة التربة ، ومن ثم يأكلها الحيوان ، والذي يأكله الإنسان ، وهذه السلسة التي تساعد على أتزان النظام البيئي ، تتحلل بعد موتها وتعود مرة أخرى للتربة ، أي تعود إلى سيرتها الأولى وصدق الله العظيم حيث يقول : منها خلقناكم وفيا نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى.

وتنقسم كائنات النظام البيئي إلى :

1. الكائنات غير الحية: وهى الكائنات الطبيعية ، وتشمل الأرض بتضاريسها ، وكذلك التربة والمناخ بجميع عناصره.
2. الكائنات الحية: وتنقسم إلى:
   - كائنات منتجة للغذاء: وهى النبات.
   - كائنات مستهلكة للغذاء : وهى الإنسان والحيوان.
3. الكائنات المحللة : وهى التي تحلل الأجسام (إنسان ونبات) وغيرها من الكائنات ، انها الكائنات الدقيقة والبكتيريا والفطريات ، التي تحلل الرمائم وتعيدها إلى سيرتها الأولى.

ثانيا : خصائص النظام البيئي والإيكولوجيا :

نشأ علم الايكولوجيا Ecology – والذي يسمى خطأ بعلم البيئة Environment – ليبحث في العلاقة بين الإنسان ومعطيات البيئة ومصطلحاتها وأحوالها. ولذلك فهما يختلفان عن بعضهما البعض ذلك لأن علم البيئة يهتم بالتفاعلات بين الإنسان والبيئة ، أي تطبيق المعلومات والمكتشفات المعرفية ، في سبيل السيطرة على البيئة ، لتجنيب الإنسان ووقايتهم قدر الإمكان - بالعلم البيئي- من التأثيرات والتفاعلات الضارة ، أي محاولة تحسين أحوال البيئة من التأثيرات الضارة.

أما علم التكنولوجيا ، فيعني بدراسة واستخدام الكائنات الحية لعناصر البيئة المتاحة ، أي بدراسة وظيفة الطبيعة وتراكيبها المختلفة.

وتتكون كلمة Ecology من أصل يوناني من مقطعين، الأول هو: كلمة Oikas، وهى تعني مكان الإقامة والمعيشة ، والثاني وهو: كلمة Lagys وتعني دارسة. وعلى ذلك فإن هذه الكلمة تشير إلى دراسة أماكن تواجد الكائنات الحية.

تتعدد مكونات النظام البيئي وتتميز بالتفاعل المستمر فيما بينها، سواء كانت مكونات كيماوية أو فيزيائية أو حية أو غير حية ، وسواء كانت منتجة أو غير منتجة أو محللة.

ولذلك يتميز هذا النظام بالخصائص التالية :

- كثرة مكوناته ، وهذا ضروري جداً لاستمرارية الحياة بداخله.
- قدرته على إعادة الاتزان ، إذا ما اخترق ، لكثرة مكوناته وتعددها.
- سرعة استقراره بسبب تعدد الأنواع المكونة له، وتبادل علاقتها وتعقد التشابكات فيما بينها.

ثالثاً : التنمية المستدامة: Sustainable Development

يعرفها البعض بأنها: التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي في جميع نواحي الحياة ، مع الاستمرارية دون تعريض مظاهر البيئة الحية لمخاطر التلوث والهلاك والدمار.

وتعرفها الأمم بأنها: التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها(*) .

ولذلك ركز هذا التعريف المقتضب لهيئة الأمم المتحدة على نقطتين هما:

1. أن هدف التنمية يجب أن يفي باحتياجات الحاضر: لذلك يجب على الإنسان أن يعمل عقله وفكره في استغلال الموارد البيئية، لإحداث التقدم والإرتقاء المنشود في جميع الأنشطة.
2. مراعاة حقوق الأجيال القادمة ، وعدم الجور على حقوقها في الموارد والمصادر والمصطلحات البيئية ، كأن يستدرها ويستنزفها دون مراعاة ميراث من يأتون من بعده من الأجيال المتعاقبة.

لذلك يجب على الإنسان العاصر أن بجعل للتنمية المستدامة هدفا رئيسيا ، وهو أن تفي باحتياجاته الحاضرة ، وعليه في سبيل ذلك أن يسخر ما لديه من الأساليب والوسائل والطرق لاستغلال المصادر والموارد المتاحة : وكذلك توفير الإحتياجات اللازمة لإشباع رغباته الضرورية . ذلك لإحداث التقدم والارتقاء في مناحي حياته المتشعبة .

(*) ورد هذا التعريف في وثيقة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية سنة 1987، تحت عنوان: "من كوكب واحد إلى عالم واحد".

رابعاً : النمو السكاني المتزايد أثره على البيئة :

يتسبب التضخم السكاني في الكثير من الإخلالات والاختلالات في مواد الدول ومتطلبات السكان وحاجياتهم ، وبخاصة في بلدان العالم الثالث الفقيرة ، ولذلك باتت هذه المشكلة هي الشاغل الرئيسي في بلدان العالم الفقيرة ، ولذلك توليها الحكومات اهتماماتها إلى أقصى حد ممكن.

فكلما اتسعت الفجوة بين موارد الدولة وحاجيات أفرادها ، كلما تدنى مستوى معيشة أفرادها ، وانحدار مستواهم الاجتماعي ، وعم التخلف والتراجع ، وتفاقمت المشكلات والأزمات مع تدني خصائص وسمات السكان.

فلا يجب أن ننسى أبداً أن عدد سكان العالم قد ازداد بمقدار مليار نسمة (المليار الأخير من الستة مليارات) خلال 12 سنة فقط.

وإذا استمرت وتيرة النمو السكاني بهذا التسارع ، فإنه من المتوقع زيادة عدد سكان العالم بحلول عام 2050 إلى حوالي 9.5 مليار نسمة.

ومما يزيد الطين بله، هو التوزيع غير العادل سكان في هذا الكوكب الأرضي. فبينما يعيش حوالي 20٪ فقط من السكان في المناطق الغنية ذات الموارد الكبيرة ، والتقدم العلمي الهائل؛ ويعيش الباقي من السكان المقدر بحوالي 80٪ في المناطق الفقيرة ، ذات الموارد والتقدم العلمي المحدود ، فضلاً عن التخلف والفقر.

وفي جمهورية مصر العربية تبدو مشكلة النمو السكاني المتسارع بشكل أوضح ، حيث تضاعف حجم سكان مصر في قرن واحد (القرن العشرين) ست مرات. فقد وصل في بدايات العام 2004 إلى 70.5 مليون نسمة(*).

(*) طبقا لتقدير الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء.

خامساً : نمو سكان مصر وأثره على الزراعة :

لم تزد مساحة الأرض المزروعة في مصر(**) ، منذ نهاية القرن الماضي إلا بنسبة 14٪ فقط ، وأن المساحة المحصولية قد زادت فقط بنسبة 52٪ ، بينما زاد السكان في نفس الفترة بسنة 16.8٪.

ولهذا نتج الكثير من الأزمات والمشكلات ، والتي أهمها التوسع العمراني الذي توازى مع النمو السكاني ، وذلك على حساب الرقعة الزراعية الخصبة والمحدودة في نفس الوقت في الوادي والدلتا.

وإذا ما استمرت وتيرة الإنجاب بهذا التسارع ، فإنه سيحدث المزيد من تفتيت الأرض الزراعية ، لتكون أكثر من عشرة أفراد لكل فدان واحد(***) ، وقد تصل إلى 20 فرد/فدان بحلول سنة 2030.

إن هذا النمو السكاني المصري السريع يشكل عبئاً ثقيلاً على البيئة المصرية ، وعلى مواردها المختلفة والمتواضعة، وإذا استمرت هذه الوتيرة المتسارعة في التزايد السكاني ، فمن المتوقع بتضاعف عدد سكان مصر كل 30 سنة.

وللحفاظ على المعدل الحالي فإن على مصر أن تضيف 6 مليون فدان أخرى خلال الـ 25 سنة القادمة ، وهذا من المستحيلات لعدم وفاء الاستثمارات المطلوبة لتنفيذه ، فضلاً عن محدودية المياه المتاحة لزراعة وري هذه المساحة.

(**) المساحة المخصوبة= مساحة الأرض الزراعية مضروباً في عدد مرات زراعتها في السنة.

(***) كان المعدل في عام 1995 هو 10 أفراد لكل فدان واحد.

سادسا : نهر النيل والزيادة السكانية في مصر :

تتراجع باستمرار حصة المصري من مياه نهر النيل ، في ضوء ثبات حصة الدولة ا لمصرية من الأراضي الزراعية والنمو المتسارع في الإنجاب. ولذا يقدر أن يتدهور نصيب القرى من المياه ليصل ما بين 400 إلى 500 متر مكعب عام 2030 للفرد.

وعليه فإنه يصعب إعالة الزيادات السكانية القادمة في ضوء هذا التزايد والنمو والتوسع العمراني على حساب الرقعة الزراعية المحدودة. كل ذلك في غياب سياسة تخطيطية زراعية مدروسة.

النمو السكانية والتلوث :

أصيبت البيئة المصرية بأضرار بالغة ، نتيجة للزيادة السكانية الكبيرة ، فضلاً عن أسباب أخرى ، أهمها سلوك الإنسان المصري (وخاصة إنسان العشوائيات) والتقدم التقني والصناعي ، وما أحدثه ذلك من تعاظم مشكلة التلوث بكافة أشكالها وأنواعها (تلوث: الهواء ، والماء ، والتربة ، والغذاء....الخ).

ومن سوء الحظ أن ظاهرة التلوث باتت تضرب بلدان العالم أجمع كل حسب وعيه وصناعاته وسلوكه وإدراكاته لخطورة هذه المشكلة من عدمه.

مما زاد معه خطر استمرار الحياة الإنسانية على هذا الكوكب ، والذي يئن باطراد من السلوك والممارسات المذلة بحق لموارده ومصادره ومصطلحاته ، أمام اللامبالاة وعدم الوعي ، مما يفقده القدرة على إعالة هذه الكتل البشرية فاقدة الرشد والأهلية .

سابعاً : العشوائيات :

ظهرت المناطق العشوائية على أطراف المدن ، كأحزمه للفقر والفاقة، وظهر معها العديد من الأمراض البدنية والنفسية المصاحبة لهذه التجمعات التلقائية الفجائية المكتظة في غياب من التخطيط والتنظيم والإدارة الشعبية المحكمة ، كما انتشرت بها الأمراض والأسقام والأوبئة ، بسبب تدهور البيئة وتلوثها الطبيعي والسلوكي ، في هذه المناطق المحرومة من المرافق العامة والخدمات الضرورية.

ومن المحزن حقاً في دولة متقدمة ذات التاريخ العريق مصر؛ أن تنمو هذه التجمعات الطفيلية "العشوائيات" ليبلغ عددها الان 909 منطقة[*] موزعة على معظم محافظات مصر ، وتضم الآن قرابة الـ 6 مليون نسمة (9٪) تقريباً من إجمالي سكان الدولة المصرية.

وليست مفاجأة أن تكون محافظة القاهرة ، هى المحافظة الأولى التي تؤوي العشوائيات ، حيث بها الآن أكثر من مليوتان من الأفراد ، وحيث تستحوذ وحدها على 37٪ من سكان العشوائيات ، لم لا، وقد كانت القاهرة هى المحافظة المرشحة دائماً للهجرة من الريف إليها سبقاً للعمل وهجرة الزراعة بالريف .

فكانت ولازالت الطامة الكبرى التي أصابت الزراعة المصرية ، كما أصابت الاستقرار التوزيعي للسكان في مصر ، وأحدثت به ما أحدثت من الخلل والاختلال.

ثم انتشرت ظاهرة العشوائيات بمحافظات الجيزة والقليوبية وباقي محافظات مصر. في غياب الإدارة السكانية الواعية بمصر وقتئذ.

(*) طبقا لتقدير الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء.

الفصل السادس

السكان والصحة الإنجابية

- مقدمة :
- أولا : تعريف الصحة الإنجابية .
- ثانيا : الحقوق الإنجابية .
- ثالثا : عناصر الصحة الإنجابية .
- رابعا : فسيولوجية الإنجاب .
- خامسا : الدورة الحيضية .
- سادسا : الأمراض التي ينقلها الجنس .
- سابعا : الإصابة بالإيدز في جمهورية مصر .
- ثامنا : النوع الاجتماعي ودور المرأة .
-

مقدمة :

تهدف الصحة الإنجابية إلى تحسين نوعية حياة الفرد ، وتعتبر الصحة الإنجابية هى المدخل الجديد لحل مشكلات التزايد السكاني العالمي.

وقد عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بجمهورية مصر العربية عام 1994 ، وشاركت فيه العديد من الدول ، والتي وضعت السياسات والبرامج المختلفة في مجال الصحة الإنجابية ، تنفيذاً لما جاء في برنامج هذا المؤتمر . Program-me

ولقد خرج هذا المؤتمر الهام بمجموعة من الأهداف السكانية والإنمائية ، إضافة إلى الغايات النوعية والكمية المتبادلة ، مثل:

- النمو الاقتصادي المطرد في سياق تنمية مستدامة.
- إتاحة التعليم للجميع وبخاصة الإناث.
- المساواة بين الذكر والأنثى والإنصاف بينهما.
- خفض معدلات الوفاة بالنسبة للأمهات والأطفال.
- إتاحة خدمات الصحة الإنجابية للجميع.
- التوعية بموضوع تنظيم لأسرة وكذلك الصحة الجنسية.

ولقد ترك المؤتمرون لكل بلد الحق المطلق والسيادة الكاملة ، في حرية تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج عمل المؤتمر ، بما يتمشى مع قوانين كل دولة وتشريعاتها ، وأولويات التنمية بها ، مع الاحترام الكامل للقيم الدينية والأخلاقية ، وكذلك الخلفيات الثقافية والعلمية بكل قطر

على أن تفعل هذه الأهداف السكانية والإنمائية ، بما يحقق نموا اقتصاديا واجتماعيا ، مع مراعاة قواعد العدل بين جميع المواطنين ، وعدم التفرقة بين الجنسين (الذكر والأنثى) .

أولاً : تعريف الصحة الإنجابية :

تعرف الصحة الإنجابية بأنها: حالة رفاه الفرد عقلياً وبدنياً واجتماعياً ، في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي وعملياته ووظائفه. وليست مجرد السلامة من الإعاقة أو المرض.

وتعرف أيضاً بأنها: قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مأمولة ومرضية ، وقدرتهم على الإنجاب ، وحريتهم في تقرير الإنجاب وتواتره وموعده. أي حق الرجل في معرفة واستخدام أساليب تنظيم الأسرة المناسبة ، والتي تمكن المرأة في معرفة واستخدام أساليب تنظيم الأسرة المناسبة ، والتي تمكن المرأة من اجتياز فترة حملها بأمان فضلا عن الولادة المستقرة ، أي تهيئة أفضل للزوجين لإنجاب طفل صحيح بدنياً.

كما تعرف الرعاية الصحية الإنجابية بأنها: مجموعة من الطرق والأساليب والخدمات ، والتي تسهم في مستوى الصحة الإنجابية للجميع ، وبذلك فهي تشمل الصحة الجنسية التي ترجى إلى تحسين نوعية الحياة والعلاقات الشخصية بين الزوجين. وليس مجرد تقديم الرعاية الطبية والمشورة ، فيما يتعلق بالإنجاب والأمراض والعدوى التي تنقل بسبب الاتصال الجنسي.

وهنا لابد أن يكون للمرأة الحق في المساهمة الفعالة في المشاركة في تنمية وطنها الاقتصادية والاجتماعية ، وتمكينها من ذلك لتكون أكثر قدرة على التحكم في حياة مستقرة وراغدة ، هذا فضلا عن حمايتها من الأمراض المنقولة جنسيا أو الأمراض المعدية والمسببة للإعتلال والسقم ، مما يسبب التخلف عن أداء دورها الوطني.

ثانياً : الحقوق الإنجابية :

اعتبر المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في مصر الحقوق الإنجابية جزء من حقوق الإنسان العامة والمعترف بها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وكذلك القوانين الوضعية بالدول وغيرها من وثائق الأمم المتحدة وهذه الحقوق هى:

- حق الزوجين في تقدير مسئولياتهم بأولادهم حرية كاملة ، وتحديد عدد أولادهم ، وفترة التباعد فيما بينهم ، وتوقيت إنجابهم وأن تتوافر لهم المعلومات والوسائل اللازمة.
- حق بلوغ أعلى مستوى من الصحة الجنسية والإنجابية.
- حق لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاب دون إكراه أو عنف أو تحيز هذا ، على ألا تؤخذ هذه الحقوق بإطلاقها بالنسبة للمجتمعات المحافظة والتي تسودها قيم دينية مثل المجتمع المصري ، فجميع ما تقدم من حقوق يجب أن تقتصر على الزوجين.

وهناك فارق بين الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية ، فالحقوق الإنجابية تعتبر وسائل لتحقيق الصحة الإنجابية ، فإذا ما كانت متاحة وبالمقدور ممارستها ، مكن ذلك من تحسين مستوى الصحة الإنجابية للزوجين ، وخاصة فيما يتعلق بالحرية التعددية للأسرة ، بما فيها فترات التباعد بين الزوجين ، واتاحة الوسائل والمعلومات والبيانات الإنجابية للزوجين متى طلباها .

وجميع ما تقدم من حقوق يندرج تحت قاعمة الحقوق الإنجابية والجنسية ، والتي هى جزء من حقوق الإنسان العامة والموثقة في أغلب دساتير العالم .

ثالثاً : عناصر الصحة الإنجابية :

حدد المؤتمر الدولي للسكان ثمانية عناصر للصحة الإنجابية هى :

1. تنظيم الأسرة :

حيث تقدم المعلومات والبيانات والمشورات للجمهور، فضلاً عن وسائل الاتصال والتثقيف والمواءمة، وكافة التسهيلات والخدمات التي تحقق تنظيم الأسرة لتحقيق المباعدة بين الحمل والولادة، وترك فترة زمنية كافية بين الحمل والحمل الذي يليه، حتى تتحقق الرعاية والتغذية والتعليم والملبس والترفيه والتدليل للمواليد، وحتى تعطي الوالدة قسطاً صحياً ونفسياً لتستريح أعضاوها التناسلية بعد كل ولادة، وتستعيد لياقتها وتعوض احتياجاتها الجسدية.

وهناك مساعدات مجزية لتنظيم النسل، هي :

1/1. الحبوب المتعددة الأنواع.

2/1. اللوالب.

3/1. الحاجز المهبلي (العجلة)

4/1. الأقراص المهبلية.

5/1. الكريمات المهبلية.

6/1. الواقيات الذكرية.

7/1. الحقن التي تغطي فترات زمنية معينة (شهرية، 1/4 سنوية).

8/1. الكبسولات تحت الجلد.

هذا، فضلاً عن بعض التصرفات التقليدية التي تتبع لدى بعض الأزواج مثل : الرضاعة الطبيعية، وفترات الأمان، والقذف الخارجي... الخ.

ويأتي استخدام اللوالب في مقدمة الاستخدامات ،حيث يستخدمه أكثر من 35٪ من النساء ، ثم يليها الحبوب والتي تصل نسبة استخدامها إلى 10٪ ، وفي جميع الحالات فقد كشفت المعلومات التي رصدت في عام 2004 عن أن 60٪ من النساء المصريات اللاتي في سن الحمل يستخدمن وسائل تنظيم الحمل.

2. رعاية الأمومة والطفولة :

أي الرعاية قبل الولادة ، ثم الرعاية أثناء الولادة ، ثم الرعاية بعد الولادة ، حتى تتحقق الأمومة الآمنة ، إضافة إلى الرعاية الصحية للأمهات والرضع على حد سواء ، فضلاً عن الرضاعة الطبيعية.

3. الوقاية من العقم ومتابعة علاجه.

4. الوقاية من مضاعفات الإجهاض.

5. خدمات الإجهاض المأمون ، المستند للحالة الصحية للأم ، والمتوافق مع القوانين والتشريعات .

6. معالجة الالتهابات المنقولة للجهاز التناسلي ، والناتجة عن الاتصال الجنسي.

7. التثقيف والنصح والمشورة فيما يتعلق بالحياة الجنسية المعتدلة.

8. توعية النساء والرجال بالممارسات الجنسية الضارة.

هذا ، ويجب توعية الإناث بأهمية التناسل ومحاذيره الخارجة عن الطبيعة ، والتعهد بالرعاية للإناث منذ الطفولة الأولى وحتى بلوغهن سن الزواج ، وبخاصة مظاهر البلوغ ، والدورة الشهرية ، والجهاز التناسلي ، ووظائفه ، وكذلك سن اليأس ، وانقطاع الدورة الشهرية ، والمفاهيم الصحية والإنجابية والجنسية وغيرها.

كما يجب أن يعتنى بالرجل كذلك – وإن كان أقل من المرأة – بفترة البلوغ، والمراهقة، وكافة الأمور التناسلية، والأمراض التناسلية والصحية والنفسية والزواج، وما يترتب عليه من إنجاب.

أي أن الصحة الإنجابية تهم المرأة والرجل سواء بسواء، بصفتهما طرفي عملية الإنجاب.

رابعاً : فسيولوجيا الإنجاب Physiology :

وهو علم فسيولوجيا الأعضاء ، أي علم وظائف الأعضاء ، ويعني في دراستنا هذه بالمراحل والعمليات التي تتم حتى يحدث الإنجاب ، ومعرفة كيفية حدوث الحمل حتى تتم عملية الوضع.

ويتطلب ذلك معرفة أعضاء الجهاز التناسلي في كل من الرجل والمرأة ووظائف هذه الأعضاء ، كالتالي:

1. ***الجهاز التناسلي للمرأة ووظائفه :***

1/1. **المبيض :** وهو الذي ينتج البويضة ، وفي نفس الوقت يفرز الهرمونات الأنثوية.

1/2. **قناة فالوب :** وتعمل كممر تمر فيه البويضة من المبيض إلى الرحم.

1/3. **الرحم :** وهو الذي يعيش فيه الجنين ، إذا حدث التزاوج ولقحت البويضة بواسطة الحيوان المنوي ، وذلك بمساعدة المبيض الذي يعزز الهرمونات الأنثوية ، التي يستجيب لها الغشاء المبطن للرحم بصورة دورية ، وإذا لم يتم التزاوج بين البويضة ، والحيوان المنوي ، فإن الرحم يلفظ الغشاء المبطن للرحم ، فيحدث الحيض.

4/1. **المهبل :** هو العضو الذي يستقبل الحيوانات المنوية ، كما يتم خروج الجنين منه بالولادة.

2. ***الجهاز التناسلي للرجل :***

2/1. **الخصيتين :** وهي وتنتج الحيوانات المنوية.

2/2. **البروستاتا :** وهي المصنع الذى ينتج السائل المنوي والذي تسبح فيه الحيوانات المنوية .

2/3. **القضيب :** وهو عضو التناسل عند الجل .

2/4. **الكيس :** وهو الغلاف الخارجي الذي يحمل الخصيتين ويحميهما .

خامساً : الدورة الحيضية :

يفرز المبيض الهرومونات الأنثوية ، والتي تعمل على تكوين الغشاء المبطن داخل الرحم ، كما ينتج البويضة كل حوالي 14 يوم ، في منتصف الدورية. فإذا لم يحدث تخصيب للبويضة ، فإن هذا الغشاء يتحول إلى دم أو ما يسمى بالحيض أو الطمث (كل 28 يوم).

كيفية حدوث الحمل :

بعد اتمام الجماع بين الزوجين ، تدخل الحيوانات المنوية إلى المهبل ، كما تتحرك إلى أعلى وتدخل الرحم من خلال فتحة عنق الرحم ، ثم قناة فالوب ، حيث ينتظر وصول البويضة من المبيض إلى فتحة قناة فالوب.

ومن ثم تتحد الخلية الذكرية مع البيضة في قناة فالوب ، فتلقح ثم تلصق بجدار الرحم السميك ، وتنمو وتكبر ثم تكون جنيناً.

وتلخص هذه العملية الربانية المعقدة في النقاط التالية:

1- التبيض.
2- الإخصاب.
3- تدفق المني.
4- تكون النطفة.
5- انغماس النطفة في الرحم والتلقيح .
6- نمو الجنين.

ولتنظيم عملية حدوث الحمل بين الذكر والأنثى ، يستنتج أن وسائل تنظيم الحمل تعمل أساساً لمنع المني من الوصول إلى الرحم ، حتى لا تحدث عملية التزاوج والإخصاب بين الحيوان المنوي والبويضة.

سادساً : الأمراض التي ينقلها الجنس :

تتسبب الممارسات الجنسية ، وخاصة الزنا إلى انتقال حزمة كبيرة من الأمراض الضارة ، فمنها ما ينقل عن طريق الاتصال الجنسي فقط ومنها ما ينقل عن طريق الجنس والدم أيضاً(*) كما يلي:

1. ***الأمراض التي ينقلها الجنس، وأهمها :***
   - 1/1 . مرض الزهري.
   - 1/2. مرض السيلان.
   - 1/3 . مرض الكلاميديا.
   - 1/4. مرض الهيرمس (الجلاء التناسلي)
2. ***الأمراض التي ينقلها الجنس والدم، وأهمها :***
   - 2/1 . مرض الإيدز (مرض تحطم المناعة).
   - 2/2 . مرض الالتهاب الكبدي الوبائي (فيروس B)

هذا وقد يتعرض الإنسان لأكثر من مرض في وقت واحد ، بالرغم من أن أكثر هذه الأمراض شيوعاً هى: امراض السيلان والزهري والإيدز.

وأخطر هذه الأمراض هى التي تحدث بسبب الجنس ، حيث سهولة العدوى ، وقد تصيب أعضاء هامة في الجسم كالقلب والمخ وأعضاء أخرى حسب الإصابة ، والتي قد تؤدي الى الوفاة ،إذا لم تعالج علاجاً سليماً وسريعاً ، لأن بعضها يستغرق وقتاً علاجياً طويلاً مثل الزهري. الإيدز الذى يستعصى على الشفاء لا شفاء منه.

ولا تميز الإصابة بمثل هذه الأمراض أي كان من الناس طالما سار في

(*) صندوق الأمم المتحدة للسكان عام 1997.

طـرق الإنحـراف ، وأكثـر الفئـات سـرعة للإصـابة هـم: الـشواذ والبغايـا والمتعاملون معهم.

وتجدر الإشارة إلى أن إصابة النساء بمثل هذه الامراض هى أشد فتكاً مـن الرجـال ، بـل وتزيـد عنـه في مخـاطر أخـرى تتعلـق بالحمـل والعقـم ، والإجهـاض ، أو الـولادة المبتـسرة ، أو انتقـال العـدوى إلى جنينهـا ووليـدها ، حيث التشوهات الخلقية أو الوفاة.

وهذا تفصيل بمخاطر هذه الأمراض المعدية :

1. *مرض السيلان :*

يـسببه ميكـروب يـسمى "Gomocous" وفـترة حـضانته يـومين إلى أسبوعين ، وأعراضه: حـرقان في البـول مـع كثرة التبول مـع إفرازات صـديدية ، في القنـاة البوليـة ، وحـرقان في الفـرج واحمـراره ، مـع التهـاب حـاد في الـرحم ، وتنتقـل العـدوى بالاتـصال الجنـسي ، مـن الأم المـصابة إلى جنينهـا أثنـاء الولادة. ومن خطورته أيضاً تورم المفاصل (اليدين والرجلين) وظهور التهابات بالجلد لدى النساء مع بقع حمراء.

وللوقايـة يجـب الامتنـاع عـن العلاقـات الجنـسية الحرمـة. واسـتخدام الواقي الذكري.

2. *مرض الزهري :*

ويـسببه ميكروب ذا شكل حلزوني ، ويدخل للسيدات مـن الفـرج. وعنـق الرحم ، وتمـر أعراضه بثلاث أطوار: الأولى ظهور قرحة صلبة علـى الأغشية المخاطية ، بعد الإصابة التي تتراوح بين عشر أيام إلى ثلاثة أشهر. الثانية: وظهور طفح جلدي عام ذو لون نحاسي بعد شهرين ، وهنا يكون الميكروب قد نجح في الوصول إلى الدم. والثالث: إذا لم يعـالج المـرض في الطورين الأول

والثاني ، يكمن في الجسم لسنوات قد تصل إلى 30 سنة ، بعدها يظهر المرض ليهاجم الميكروب أجهزة الجسم وخاصة القلب والأوعية الدموية والأذن والمخ المفاصل والعيون والعظام ، مما يحدث تمدداً في الشريان الأورطي وهبوط في القلب فضلاً عن الشلل والجنون.

وينقل هذا المرض بالاتصال الجنسي مثل السيلان ، ومن الأم المصابة إلى جنينها وللوقاية من ذلك ، فلابد من الامتناع عن العلاقات الجنسية المحرمة واستخدام الواقي الذكري.

وتكمن مخاطر هذا المرض كونه يتحول إلى مرضاً مزمناً إذا لم يعالج سريعا فضلاً عن مكونه واختفائه لسنوات ثم مهاجمته للجسم الذي قد يموت ، وفي حالة الأطفال فإنهم يصابون بتشوهات خلقية وقد يصابوا بالعمى أيضاً.

3. مرض الإيدز "Aids" Acquired Immuna Deficiency Syndrome:

يهاجم مرض الإيدز الجهاز المناعي في جسم الإنسان فيدمره ، فإذا عجزت المناعة عن مقاومة فيروس الإيدز ، أصيب الإنسان بشتى أنواع العدوى وفقده القدرة على مقاومة الكائنات المعدية والسرطانات.

والاسم العلمي لهذا المرض اللعين هو: متلازمة العوز المناعي المكتسب ، وتعني كلمة متلازمة أن أخطار المرض التي تبدو كمجوعة من الأعراض المتفرقة في آن واحد ، وكلمة العوز المناعي أي أن الجهاز المناعي مصاب بإنهيار كامل وصل به إلى حد العوز ، أما كلمة المكتسب فتعني أن هذا المرض ليس موروثاً بالعدوى.

والفيروس المسبب لهذا المرض هو: فيروس العوز المناعي البشري أو فيروس نقص المناعة Human Immuna Deficiency Kirus.

ويهاجم فيروس هذا المرض الخلايا الليمفاوية التي تقوم بمهاجمة الميكروبات بتكاثر يؤدي إلى قلة نسبتها وضعفها أي ضعف المناعة ، ويهاجم كلا الجنسين من الذكور والإناث بنسب تكاد تكون متساوية.

ولخطوة هذا المرض اللعين ، فيبدو مفيداً لنا التركيز على أعراضه وخطورته وطرق الوقاية في التفصيل التالي :

(أ) أعراضه :

- ارتفاع الحرارة مع غزارة العرق ليلاً.
- حرقان في البول مع كثرة التبول.
- تضخم الغدد اللمفاوية في العنق والأبط وثنية الفخذ.
- اسهال مستمر.
- سعال جاف.
- نقص الوزن (حوالي 10٪ من وزن الجسم في شهرين).
- ظهور بقع حمراء أو قرمزية على الجلد والجفون وفي الدم.

(ب) انتقال العدوى بالإيدز :

يتواجد فيروس الإيدز في المريض حامل الفيروس وخاصة في دمه وسائله المنوي ، كما يوجد في السوائل المهبلية عند المرأة.

وينقل بثلاث طرق هى:

- الاتصال الجنسي:

إن جميع أنواع الاتصالات الجنسية بين الرجل والمرأة ، او الاتصالات الشاذة بين الذكور (اللواط) تعتبر أهم طرق انتشار الفيروس ، فيصل إلى الدم من خلال تمزقات دقيقة في بطانة الأعضاء التناسلية أو المستقيم ، ولذا فأكثر مصدر للعدوى: البغايا واللواطين.

- **الـــدم :**

إن عمليات نقل الدم أو مشتقاته الملوثة بفيروس الإيدز ، هي المدخل الثاني من مداخل العدوى بمرض الإيدز. ولذلك تتخذ الدول ما يلزم من تدابير دقيقة لتحري السلامة في هذا النقل .

- استعمال السرنجات والمحاقين الملوثة بالفيروس: وهذا هو سبب انتشار العدوى على نطاق واسع بين متعاطي المخدرات بالوريد دون تعقيم المحاقن والإبر كما ينبغي.

- عدوى الأم لجنينها : فقد تنقل الأم الحامل العدوى بفيروس الإيدز لطفلها قبل الولادة ، أو أثناء عملية الولادة ، أو بعد الولادة بزمن قليل. وبذلك تصل الآن نسبة العدوى بين أمهات مصابة بالفيروس إلى أطفالهن من 30٪ - 35٪.

(جـ) *طرق الوقاية من فيروس الإيدز :*

لم يفلح البحث العلمي الدولي حتى الآن في إيجاد لقاح ناجح أو فعال لهذا الفيروس. ولذلك تتركز الوقاية في تجنب الإصابة به ، وذلك باتخاذ التدابير الآتية :

- الامتناع كلية عن الاتصالات الجنسية ، إلا من داخل روابط الزواج الشرعي.
- التمسك بالقيم والتقاليد والأخلاق والسلوك التي نصت عليها الأديان.
- إذا أصيب أحد الزوجين ، فيجب عليه عدم الإخفاء عن الطرف الثاني ، بل عليه استعمال الواقي الذكري (العازل) في كل مرة اتصال (واقي جديد).

- التأكد من سلامة الدم ، ومن تعقيم الأدوات المستخدمة في النقل والحقن والمباضع الثاقبة للجلد ، أثناء أخذ العينات ، وعمليات الوشم وثقب الأذن وغيرها.
- الإقلاع نهائياً عن تعاطي المخدرات والمسكرات ، لأنها تضعف القدرة والتحكم ، مما يسهل بتعاطيها التورط في اتصالات جنسية قد تكون عرضية لكنها محفوفة بالمخاطر.

(د) خطورة مرض الإيدز:

يعتبر مرض الإيدز أخطر الأمراض الجنسية على الإطلاق التي تصيب الإنسان للأسباب التالية :

- يدمر المناعة ، مما يجعل الجسم عرضه للإصابة بالأمراض والعدوى.
- كمون هذا المرض في الجسم لفترة دون ظهور أعراض إلا بعد مدة.
- يسبب العقم اكلا الجنسين.
- ليس له علاج حتى الآن ، ولا أي نوع من أنواع التحصين.
- يؤدي في النهاية للوفاة.

سادسا : الإصابة بالإيدز في جمهورية مصر العربية :

اكتشفت أول حالات الإصابة بالإيدز عام 1986 ، ثم توالت الإصابات ، حتى وصلت عام 1998 إلى 712 حالة من المصريين ، و420 حالة من الأجانب.

وقد تم ترحيل الأجانب عن مصر ، وأصبحت جمهورية مصر تدقق بشدة في فحص الأجانب عند دخولهم للبلاد.

ويبين الجدول التالي حالات الإصابة بالإيدز في مصر في الفترة من سنة 1986 حتى سنة 2004 كالتالي :

جدول رقم (10) (*)

يوضح حالات الإصابة بالإيدز في مصر في الفترة من 1986 – 2004

السنة	عدد الحالات المصابة	السنة	عدد الحالات المصابة
1986	2	1996	56
1987	12	1997	117
1988	15	1998	84
1989	17	1999	85
1990	114	2000	135
1991	37	2001	116
1992	23	2002	116
1993	100	2003	159
1994	56	2004	87
1995	71		

(*) *البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز "وزارة الصحة" بيانات غير منشورة.*

كما يبين الشكل التالي توزيع حالات الإصابة بالإيدز حسب النوع في نفس الفترة السابقة (1986 - 2004) :



شكل رقم (5)

يبين توزيع الإصابة بالأيدز حسب النوع

في الفترة من 1986 - 2004

المصدر: البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز – وزارة الصحة – بيانات غير منشورة

ثامنا : النوع الاجتماعي ، ودور المرأة :

- *مفهوم النوع الاجتماعي Gender*

يعنى مصطلح النوع الاجتماعي ، الأدوار الاجتماعية للنساء وللرجال ، والتي تختلف بطبيعة الحال من مجتمع لآخر ، وحسب القيم الثقافية والاجتماعية السائدة ، والتي لا يولد بها الإنسان ، لذلك فمن السهل تغييرها طالما كانت مكتسبة من سلوك الإنسان وتربيته بعد الولادة.

وتشكل مفاهيم النوع الاجتماعي عائقاً كبيراً في طريق التنمية للمجتمعات اقتصاديا واجتماعيا ، إذا لم تعدل لتتوافق مع طباع المجتمع وخططه ، ولذلك فإن تعديلها إلى الأحسن يقلل من الفجوات النوعية ، في مجالات الحصول على الموارد ، والمنافع الناتجة عن نجاح عملية التنمية.

وتعود الفجوة النوعية ، بل وتتعمق أكثر عند اختلاف المعاملة بين الجنسين (الذكر والأنثى) ، فالمعاملة التفضيلية التميزية مثل حرمان النساء من حقوقهن في الميراث أو التعليم أو العمل أو الإرث ، يؤدي إكل هذا وغيره الى اعتمادهن على الآباء أو الأزواج في حصولهن على الموارد والحاجات أو وقوع الطلاق ، لتعيش المرأة ومن تعول في دوائر مظلمة من الفقر والفاقة ، وقبولها اتجاهات وصفية معينة تتسم بالتضحية وإنكار الذات ، والضعف والسلبية والحنان والعطاء.

وفي نفس الوقت يفرض على الرجل اتجاهات وأوصاف محددة أيضاً ، كالقدرة على اتخاذ القرارات والمخاطرة والمنافسة والعقلانية.

وهناك الكثير من المداخل التي حاولت التعامل مع الفجوات النوعية أي الفجوات المبنية على أساس الجنس من خلال محاولات واستراتيجيات ومداخل تهدف إلى تنمية المرأة ،

نذكر منها ما يلي :

1. مدخل الرفاهية الاجتماعية :

حيث اعتبر هذا المدخل النساء كجماعات في حاجة إلى تقديم الخدمات (خدمات الأمومة ورعاية الطفولة وتوفير الحضانات أو ما يسمى بالأدوار الإنجابية).

2. مدخل تمكين المرأة Empowerment :

ويهدف إلى تحقيق المساواة النوعية بين الرجال والنساء ، عن طريق إقامة مشاريع تساعد في تمكين المرأة ، كاثتثارة وعيها بتدني مكانتها الاجتماعية للتغلب على أوضاع النساء ، ومحاولة توفير قدرة مساوية للرجال من حيث اتخاذ القرار ، وتنفيذ المشروعات ، والمشاركة المتساوية للرجال والنساء في المشروعات التي تدفع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة في جمهورية مصر :

تتسع الفجوة بين الجنسين في مصر في بعض النواحي ، وتضيق في البعض الآخر .

لذا تستعرض هذه الفجوة في الجوانب التالية :

المرأة والتعلم :

تشكل المرأة نصف المجتمع ، ولذا لا يجب ان يهمش دورها في مشروعات التنمية. بل يجب الحاقها بمراحل التعليم المختلفة ، حتى تضطلع بدورها في مد مجتمعها بخبراتها ، ومساهمتها في إنجاح برامج التنمية القومية .

ونستعرض هنا الوضع التعليمي للمرأة مقارنة بالرجل في مصر كالتالي :

1 . *الأمية :*

تعرف نسبة الأمية في أي وطن بأنها: نسبة من لا يعرفون القراءة والكتابة من إجمالي سكان الدولة ، في فئات عمرية مختلفة .

وان الفرق بين نسبة الأمية للإناث والذكور ، يمثل الفجوة النوعية لهذه الظاهرة، وقد ضاقت الفجوة بين الإناث والذكور خلال الفترة (1986 – 1996) من 25٪ عام 1986 إلى 22٪ عام 1996. وبالرغم من هذا الخفض ، فإن مستوى الأمية للإناث لازال عالياً ، وأكبر من نسبة أمية الذكور ، وأن مقياس المساواة النوعية بين الجنسين قد زاد من 1.7 أنثى غير متعلمة لكل ذكر واحد غير متعلم في عام 1986 إلى 1.8 عام 1996.

ويوضح الجدول التالي هذه الفجوة عامي 1986 – 1996 هكذا

جدول رقم (11)

يوضح نسبة الأمية والفجوة النوعية بين الجنسين في مصر في الفترة (1986 – 1996)

النوع / السنة	1986	1996
إناث	63	51
ذكور	38	29
الفجوة النوعية (ذكور – إناث)	- 25	- 22
مقياس المساواة(*) (إناث – ذكور)	1.7	1.8

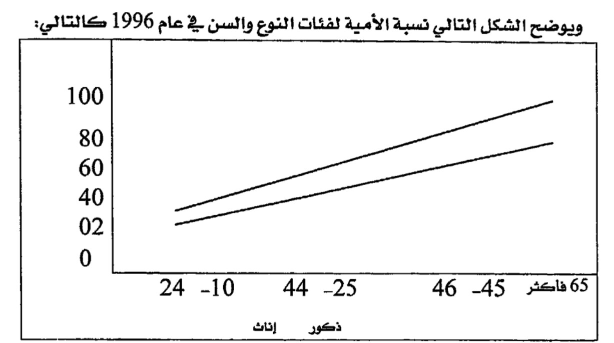
المصدر: تعدادات السكان (1986 – 1996) بالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

ونظراً لاهتمام الدولة بتعليم النساء ، فقد أصحت الفجوة النوعية بين الذكور والإناث ضيقة في الفئة العمرية 15- 24 عنها في الفئة العمرية

(*) قسمة النسبة لأي من الجنسين على النسبة للجنس الآخر يعطي مقياس المساواة بينهما.

25- 64 بما يعني. ضيق الفئة العمرية 10- 24 (أي الفئات الحديثة) وهذا يعكس اهتمام الدولة بالأجيال الحديثة.

ويوضح الشكل التالي نسبة الأمية لفئات النوع والسن في عام 1996 كالتالي:



المصدر تعداد السكان عام 1996 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

شكل رقم (5)

يوضح نسبة الأمية وفقاً لفئات النوع والسن عام 1996

2. *معدلات الالتحاق بمراحل التعليم قبل الجامعي :*

توضح الإحصاءات تزايد التحاق الإناث بالجامعة (كليات نظرية) مثل كليات: الألسن والاقتصاد والعلوم السياسية والتربية الفنية و الإعلام ، وتمثل هذه الفجوة 44٪ لصالح الإناث ، ذلك لميلهن وتفضيلهن الكليات النظرية عن الكليات العملية ، مما عمق الفجوة بين الجنسين.

حسبما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (12)

يوضح التوزيع النسبي للذكور والإناث المقيمين بالكليات النظرية لعامي(1990/1991)- (1998/ 1999)

الفئات	الألسن	الاقتصادي	التربية الفنية	الآداب	الإعلام	التجارة	الحقوق
1991/90							
الإناث٪	72	58	63	50	71	33	25
الذكور٪	28	42	37	50	29	67	75
الفجوة النوعية (ذ- ا)	44 -	16 -	26 -	0 .	- 42	34	50
مقياس المساواة (أ- ذ)	2.6	1.4	1.7	1	2.4	0,5	0.3
1999/98							
الإناث٪	69	67	71	55	70	37	33
الذكور٪	34	33	29	45	30	63	67
الفجوة النوعية (ذ- ا)	35 -	34 -	42 -	10 -	40 -	26	34
مقياس المساواة (أ- ذ)	2.00	2.00	2.4	1.2	2.3	0.6	0.5

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي عام (1997- 2001) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وقد تحسن إقبال الإناث على الكليات العلمية خلال الفترة (1990/1991) – (1998/1999) مثل الفنون الجميلة وطب الأسنان والصيدلة والطب البشري والهندسة .

كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (13)

يبين التوزيع النسبي للجنسين المقيدان بالكليات العملية (1990/1991) – (1998 – 1999)

الفئات	الفنون الجميلة	طب الأسنان	الصيدلة	الطب البشري	العلوم	الزراعة	الطب البيطري	الهندسة
1991/1990								
الإناث	49	42	43	40	32	31	29	15
الذكور	51	58	57	60	68	69	71	85
الفجوة النوعية (ذ/أ)	2	16	14	20	36	38	42	70
مقياس المساواة (أ/ذ)	1	0.7	0.8	0.7	0.5	0.4	0.4	0.2
1998 – 1999								
الإناث	57	49	48	40	39	32	38	25
الذكور	43	51	52	60	61	68	62	75
الفجوة النوعية (ذ- أ)	14	2	4	20	22	36	24	50
مقياس المساواة (أ- ذ)	1.3	1	0.9	0.7	0.6	0.5	0.6	0.3

المصدر: الكتاب الإحصائي (1997 – 2001) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

3. الأوضاع السياسية والنقابية للمرأة ودورها في اتخاذ القرار :

للمرأة أدوار لا يمكن تجاهلها ، إذا ما أتيحت لها الفرص وأصبحت تصطلح بأدوار هامة ، وفي مجالات متعددة ، أهمها: المجالات: التشريعية والتنفيذية والسياسية والحياة العامة وغيرها من الوظائف ، كما يلي :

3/1. مساهمات المرأة في وظائف الإدارة العليا :

شهد العقد الأخير تقدما ملحوظا في مشاركة المرأة في الحياة العامة ، حيث استطاعت تحقيق تقدمات مشهودة في العمل والإنتاج والتنمية ، مما حقق لها مكانة اجتماعية وكيان فعال في داخل أسرتها. لكن لازال نصيبها في وظائف الإدارة العليا محدوداً (7٪ عام 1988 ، 15٪ عام 1996 ، 20٪ عام 1999 ، 25٪ عام 2001).

ويبين الجدول التالي بعض وظائف الإدارة العليا في سنوات مختارة كالتالي :

جدول رقم (14)

يبين المعينين في وظائف الإدارة العليا الفترة من 1988 حتى 2001

الوظائف العليا	1988		1996		1999		2001	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
وزير فاعلى	1	73	2	74	2	72	2	73
نائب وزير	1	33	2	61	3	47	0	12
الدرجة الممتازة	7	795	21	623	28	517	40	546
الدرجة العالية	134	3007	307	3317	414	517	496	2800
درجة مدير عام	897	9284	2782	13157	3174	11538	6446	17121
الجملة	1040	13192	3114	17232	3621	14940	6984	20552

المصدر: إحصاءات العاملين بالحكومة والقطاع العام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما بين الجدول التالي المعينات في وظائف العليا بالحكومة والقطاع العام من العاملين في هذه الوظائف ، وفي بعض السنوات المختارة ، كما يلي:

جدول رقم (15)

يبين المعينات في وظائف الحكومة والقطاع العام إلى الإجمالي من هذه الوظائف

الوظائف العليا	1988	1996	1999	2001
درجة وزير	1.4	2.6	2.8	2.7
درجة نائب وزير	3.00	3.2	6.0	0
الدرجة الممتازة	0.9	3.3	5.1	6.8
الدرجة الممتازة	4.3	8.5	13.0	15.0
درجة مدي عام	8.8	17.5	21.6	27.4
كافة الوظائف العليا	7.3	15.3	19.5	25.4

المصدر: نفس المصدر السابق عاليه

3/2. مساهمات النساء في الحياة السياسية :

لازالت المرأة تحبو جاهدة نحو الحياة السياسية والنيابية؛ رغم أن الدستور يساوي بين جميع المواطنين المصريين أمام القانون في حقوقهم ، وواجباتهم ، وكذلك في مباشرة الحقوق السياسية والمناصب والمسئوليات ، دون النظر للعقيدة أو الجنس.

وكان لتسجيل النساء في جداول الانتخابات مرتين في الفترة 1975 حتى 2000 ، أن تحرك عددهم من 1.6 مليون 1975 إلى 8.8 مليون .

حسبما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (16)

يبين تطور أعداد النساء المقيدات في جداول الانتخابات ونسبتهن إلى إجمالي المقيدين

السنة	أعداد المقيدات	النسبة إلى إجمالي المقيدين
1975	1.565.517	٪16
1989	3.630.000	٪18
2000	8.764.361	٪35

المصدر: المنتدى الفكري الثقافي للمجلس القومي للمرأة (2000/7/12)

3/3 مشاركة النساء في مجلس الشعب والشورى :

تشغل المرأة نسبة متواضعة لا تزيد عن 1.6٪ من إجمالي الأعضاء في مجلس الشعب والشورى حتى عام 2000. لكن عددهم زاد في مجلس الشورى من 3.3٪ في 1980 إلى 5.7 ٪ في عام 2002 ، نتيجة لبعض التعيينات لزيادة نصيب النساء ، وتمثيلهن بهذين المجاسين النيابيين.

حسبما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (17)

يوضح نسب مشاركة النساء في مجلسي الشعب والشورى

السنة	الرجال	النساء
مجلس الشعب (1)		
1979- 1984	96.4	0.6
1984- 1987	91.00	9.00
1987 - 1990	91.7	8.3
1990- 1995	97.8	2.2
1995- 2000	98.4	1.6
مجلس الشورى (2)		
1980	96.7	3.3
1986	94.3	5.7
2002	94.3	5.7

المصدر: (1) إدارة الأمانة العامة بمجلس الشعب 2002.

(2) مركز معلومات بمجلس الشورى 2002.

4. الأوضاع المهنية والعملية للمرأة :

تعمل المرأة المصرية بجانب الرجل منذ القدم ، وخاصة في الزراعة ، والأعمال غير الرسمية والأعمال التقليدية شبه المهمشة ، ذلك في الوقت الذي يشغل فيه الرجل مراكز متسعة في قطاعات الإنتاج والتشييد والبناء والمصارف وأسواق المال ، بما يعكس نوعاً م التحيز ضد المرأة لصالح الرجل.

5. معدلات البطالة بين النساء :

تبلغ معدلات البطالة بين النساء ما يقارب أربعة أضعاف النسبة بين الرجال ، ذلك لشغل الرجال فرص العمل الجديدة دون النساء ، في الوقت الذي يمنح فيه النساء المزيد من الأجازات لرعاية أطفالهن وأسرهن ، وذلك يفسر عزوف رجال الأعمال عن تعيين النساء.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل البطالة لكلا الجنسين حتى عام 1995 لكنه انخفض بشكل ضئيل (0.20٪) خلال الفترة (1997 – 1999) ثم أرتفع إلى 23٪ في عام 2000 .

لذلك ، ينبغي على الحكومات الاعتناء بالنساء بإعطائهم القروض الصغيرة والميسرة ، وامتلاكهم للمشروعات الصغيرة المنتجة ، وتشجيعهم على تسويق منتجاتهم ، حتى يمكنهن ترسيخ أقدامهن في أسواق العمل مع الرجال ، مع تزويدهن بالمشورة ، وتوفير التدريب اللازم لهن.

هذا وترتفع البطالة الآن فهي أعلى بكثير في المدن عنها في الريف ـ خاصة بين النساء بقرابة ثلاثة أضعاف ، وعموماً فإن التلاشي التدريجي في الفروق بين الرجال والنساء قد بدأ منذ سنة 1995 ، فقد وصل البطالة لدى النساء في 2003/1/1 إلى 24.23٪ (*)

ويوضح الجدول التالي معظم المعلومات المتقدمة كالتالي :

(*) تقديمات الجهاز المركزي اللازمة العامة والإحصاء.

جدول رقم (18)

يوضح معدلات البطالة للرجال والنساء المتراوح أعمارهم ما بين 12-64 عاماً حسب محل الإقامة في الفترة من 1984 إلى 2000.

السنة	الحضر		الريف		الجملة	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
1984	6	17	3	5	5	11
1990	7	25	5	9	9	15
1993	8	28	7	18	7	22
1995	8	28	7	21	7	24
1997	6	21	5	19	7	20
1998	5	20	5	20	5	20
1999	5	19	5	19	6	20
2000	5	24	5	22	5	23

المصدر: العمالة بالعينة (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء)

- السكان اعمار 12- 64 سنة في الفترة من 1984 – 1995

- السكان اعمار 15- 64 سنة في الفترة من 1995- 2000

6 . استعمال العنف ضد النساء :

إن المشتغلين بدراسات وبحوث المرأة ، يعكفون الآن على تفنيد مصطلح العنف ، كونه يباشر على النساء بصور متعددة ، ومن أطراف متعددة أيضاً ، أهمها ما تلاقيه في بيت الزوجية.

ومصطلح العنف هو سلوك غير مرشد ، ضد صحة المرأة وحقوقها ، وهو قيد وسيف مسلط على حريتها وإجراء يحرم المرأة من ممارسة حقوقها ، ويشيع استخدامه للتفرقة بين الحقوق والواجبات الدينية والاقتصادية والاجتماعية للنساء.

ومن أشهر مظاهر العنف ضد المرأة ما يلي :

6/1. الزواج المبكر:

ويتم الزواج البكر قبل بلوغ الفتاة سن 16 سنة ، وهو تصرف اجتماعي سلبي يؤثر على صحتها ، حيث تتعرض لخطر الحمل قبل سن العشرين ، مما يحدث تداعيات صحية اليمة لصغار الأمهات وكذلك أبنائهن ، مما يعرضهم وأطفالهن للمرض أو الوفاة في بعض الحالات.

وعلى الرغم من أن الزواج البكر يجرمه القانون ، إلا أنه وجد في المسح السكاني المصري لعام 2000 ، أن حوالي 14٪ من النساء قد تزوجن قبل بلوغهن سن الـ 16 سنة ، مما يعني تحسن النسبة التي كانت 47٪ خلال الفترة (1960- 1964).

ويبين الجدول التالي نسب النساء اللائي تزوجن قبل بلوغ السن (16)

جدول رق (19)

يبين نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الـ 16 سنة

خلال الفترة (1960 - 2000)

الفترة التي وقع فيها الزواج	نسبة من تزوجن قبل سن 16
1964 – 1960	٪47
1969 – 1965	٪26
1974 -1970	٪23
1979 -1975	٪20
1984 -1980	٪17
1989 – 1985	٪14
2000	٪13.8

المصدر: المسح السكاني الصحي عام 2000

المركز الديموجرافي بالقاهرة 1993

هذا ، وتشيع هذه الظاهرة بكثرة. ففي الوقت الذي وصلت فيه نسبة من تزوجن قبل سن الـ 16 سنة في المناطق الحضرية؛ نجد أن ربع النساء المقيمات في ريف الوجه القبلي ، قد تزوجن قبل بلوغ سن الـ 16 سنة في عام 2000 في حين أن النسبة كانت 7٪ فقط للنساء المقيمات في المحافظات الحضرية.

ويبين الجدول التالي المفارقات الكبيرة بين المقيمات في المناطق الريفية والحضرية كالتالي :

جدول رقم (20)

يبين نسبة من تزوجن عام 2000 قبل بلوغهن سن الـ 16 سنة في الفئة العمرية 15- 49) (حسب محل إقامتهن

محل الإقامة	النسبة
- إجمالي الحضر	8.1
- إجمالي الريف	18.7
- محافظات حضرية	7.0
- محافظات وجه بحري	12.8
حضر	7.6
ريف	15.0
- محافظات وجه قبلي	19.0
حضر	10.2
ريف	23.6
- محافظات الحدود	14.3
- إجمالي الجمهورية	13.8

المصدر: المسح السكاني لعام 2000

6/2 . الختان :

شغلت قضية ختان الفتيات حيزا متسعا من اهتمام الرأي العام المصري في الآونة الأخيرة. فتم مناقشة هذه القضية بتفصيلاتها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عام 1964.

ومما يعيق فهم مخاطر هذه القضية في مصر، أنها ارتبطت قديما بعادات وتقاليد موروثة ومكتسبة لدى الكثير من القطاعات المختلفة بالمجتمع. لكن الكثير من المجتمع المصري بات مقتنعاً بضرورة وقف هذه العادة الكريهة ، والتي تعد من الممارسات العنيفة والقاسية على حياء وصحة الفتيات.

6/3. الإيذاء البدني للزوجات :

تعتبر عادات وممارسات الإيذاء الجسدي للزوجات ، من أهم أشكال العنف البدني والمعنوي ضدهن ، والذي يصل أحياناً إلى استخدام الألفاظ والعبارات النابية ، التي تعمق الكراهية للحياة الزوجية ، خاصة أن الزوجة التي يقع عليها هذا الضرر كثيراً ما تكون غير قادرة على الدفاع عن نفسها ضد هذه الممارسة الخطيرة .

وتتعدد الأطراف التي تمارس هذا الإيذاء على الزوجات . فقد يمارسها الزوج بمفرده ، وقد يمارسها أشخاص آخرين بخلاف الزوج ، مثل: الأب أو الأخ ، أو الأخت أو أحد أقارب الزوج وهلم جرا .

ولذلك يوضح لنا الجدول التالي التوزيع النسبي للنساء اللائي تعرضن للإيذاء الجسدي مرة واحدة على الأقل منذ بدء حياتهن الزوجية ، بواسطة الزوج بمفرده ، أو بواسطة آخرين ، تبعاً لخصائص خلقية مختارة :

الجدول رقم (21)

يوضح توزيع النساء اللائي تعرضن للإيذاء الجسدي مرة واحدة على الأقل بواسطة الزوج او آخرين كالتالي :

الخصائص الخلفية	نسبة النساء اللائي تعرضن للإيذاء منذ الزواج	الزوج فقط	الزوج وآخرون	أشخاص آخرون بخلاف الزوج	الجملة
السن الحالي					
15- 19	28.7	95.6	4.4	-	100
20- 29	34.8	95.1	3.4	1.5	100
30- 39	37.4	96.9	1.4	1.7	100
40- 49	33.1	96.2	2.0	1.9	100
مدة الحياة الزوجية					
اقل من 5 سنوات	23.4	93.2	4.6	2.2	100
5- 10	38.9		2.6	1.4	100
		96.0			
11+	37.2	99.6	1.7	1.6	100
محل الإقامة					
حضر	30.00	96.1	1.8	2.1	100
ريف	39.3	96.0	2.7	1.3	100
الأقاليم					
محافظات حضرية	27.8	97.4	2.0	0.6	100
محافظات وجه بحري	36.6	95.0	3.3	1.7	100
حضر	28.3	95.0	1.1	4.0	100
ريف	39.8	96.7	4.0	1.0	100
محافظات وجه قبلي	38.4	95.1	1.2	2.0	100
حضر	37.8	97.4	2.1	2.8	100
ريف	38.7	97.4	0.9	1.7	100
محافظات الحدود	22.4	95.8	2.5	1.7	100
الحالة التعليمية					

لم يسبق لها الذهاب للمدرسة	42.2	99.5	1.9	1.6	100
لم تتم المرحلة الابتدائية	46.8	95.7	2.7	1.6	100
أتمت المرحلة الابتدائية / بعض الثانوي	28.9	94.4	4.4	1.2	100
	14.3	96.2	1.3	2.4	100
تعمل مقابل عائد مادي	20.5	95.9	1.7	2.4	100
لا تعمل	37.5	96.1	2.4	1.5	100
الجملة	35.00	96.1	2.3	1.6	100

المصدر: المسح السكاني عام 1995

ويبين المسح السكاني الصحي لعام 1995 أن حوالي ثلث النساء السابق لهن الزواج ، تعرضن للأعتداء البدني مرة واحدة على الأقل خلال فترة زواجهن.

وهذه النسبة تكون أعلى في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية وتكون أقل ما يمكن في محافظات الحدود.

وهناك علاقة بين مدة الحياة الزوجية وتعرض النساء للاعتداء الجسدي من قبل أزواجهن ، وأن الزوجات الأقل من 5 سنوات زواج هن أقل إيذاء من الزوجات التي مضى عليهن أكثر من خمس سنوات زواج.

وتتعرض الزوجات الأميات أو الحاصلات على تعليم ابتدائي للإيذاء الجسدي ثلاثة أضعاف عن النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو أكثر.

كما تتعرض النساء غير العاملات للاعتداء الجسدي

الفصل السادس

المشكلة السكانية وانعكاساتها الأمنية

مقدمة :

أولا : الانعكاسات الأمنية للنمو المتزايد في حجم السكان .

ثانيا : الانعكاسات الأمنية للتوزيع السكاني العشوائي .

ثالثا : الانعكاسات الأمنية لخصائص السكان .

مقدمة :

إن المشكلة السكانية في مصر باتت مشكلة معقدة ذات أبعاد ثلاثة مقلقة ، وهذه الأبعاد هى : (النمو التزايد للسكان ، وسوء التوزيع السكاني والالتفاف حول مصادر المياه ، وتدني الخصائص السكانية للكثير من المواطنين) ، وتتفاقم الآثار السلبية لهذه المشكلة على الأحوال المعيشية للأفراد ، وعلى جهود الدولة في تلبية احتياجاتهم المختلفة.

إلا أن هناك بعداً آخر للآثار السلبية للمشكلة السكانية وهو البعد الأمني ، أي أن المشكلة السكانية تؤثر تأثيرا سلبياً أيضاً على الخدمة الأمنية التي تؤديها أجهزة الدولة ، فالدولة المصرية ليس منوط بها فقط توفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد ، ولكن يعتبر من أولى مهامها تحقيق الأمن والاستقرار داخل الدولة ، أي تحقيق الأمن العام لجمهور السكان .

ومهما قدمت الدولة من خدمات وأنشطة ، إلا أن ذلك لا يتحقق إلا في وجود أمن مستتب ومستقر وأمان للجميع أى جميع فئات الشعب . فجهاز الأمن العام في عموم الدولة المصرية يتعامل مع الأفراد جميعا بهدف توفير الأمن والأمان لهم .

لذا فإن أية مشكلات خاصة بالسكان تنعكس إيجاباً أو سلباً على الأداء الأمني لجهاز الأمن . ولهذا فإن المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة تؤثر كل منها على الأمن بصورة أو بأخرى.

ونتناول فيما يلي تاثير هذه المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة (الحجم – التوزيع – الخصائص) على أمن الدولة المصرية :

أولا : الانعكاسات الأمنية للنمو المتزايد في حجم السكان :

ترتبط معظم الخدمات الأمنية بحجم السكان ، خاصة بالنسبة لأجهزة الشرطة التي تتعامل مباشرة مع السكان ، فعلى سبيل المثال:

- إن تحديد عدد القوات المطلوبة لأقسام ومراكز ونقط الشرطة يرتبط بعلاقات تناسبية مع عدد السكان ، فلا يعقل مثلاً أن يكون عدد قوات قسم شركة حي المطرية مثلا ن وهو الأكثر ازدحاماً بالسكان ، مساوياً لعدد قوات قسم شرطة حي الظاهر وهو الأقل حجما في عدد السكان.
- يرتبط عدد أقسام ومراكز الشرطة في المحافظات أيضاً بحجم السكان ، بمحافظة مثل محافظة القاهرة ، يوجد بها الآن عدد 35 قسم شرطة ، في حين أن محافظة السويس يوجد بها عدد 5 أقسام شرطة فقط ، ويرجع ذلك إلى التفاوت الكبير بين حجم السكان في كل منهما.
- عندما ينمو حجم السكان ويزداد بدرجة كبيرة بمحافظة ما ، فإن الأمر قد يتطلب إنشاء أقسام شرطة جديدة ، كما حدث في القاهرة مثلاً ، بأن كان هناك قسم شرطة واحد لمدينة نصر ، وعندما إزداد حجم السكان به أنشئ قسم ثان في مدينة نصر ، وقد يتطلب الأمر زيادة عدد قوات الشرطة في الأقسام التي إزداد حجم سكانها إنشاء نقط شرطة جديدة بتلك الأقسام.

ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال أيضاً التطورات التي طرأت نتيجة زيادة عدد السكان في محافظة القاهرة خلال ثلاثين عاماً حيث أنه في

عام 1966 كان تعدادها 4.2 مليون نسمة وقد ازداد هذا العدد 3 مليون تقريباً في عام 1996 فأصبح تعدادها 7.1 مليون نسمة . وقد ترتب على هذا النمو السكاني للقاهرة تغيير في الهيكل الوظيفي للشرطة ، وما صاحب ذلك من ازدياد في الاحتياجات البشرية والمادية على النحو التالي:

- زاد عدد أقسام الشرطة بالقاهرة من 22 قسماً عام 1966 إلى 35 قسماً عام 1996.
- ترتب على هذه الزيادة بالقطع زيادة عدد أفراد الشرطة العاملين بمديرة أمن القاهرة نتيجة للأقسام الجديدة التي أضيفت ، كما قام جهاز الشرطة بتدعيم عدد العاملين في القسم الواحد ، فقد كان يوجد ضابط مباحث واحد في كل قسم شرطة عام 1966 وأصبح العدد 3 ضباط مباحث على الأقل من كل قسم شرطة ، إضافة إلى ذلك أن بعض نقاط الشرطة الهامة عين فيها ضابط مباحث ، وهذا الأمر لم يكن موجوداً عام 1996.
- دعم الهيكل الوظيفي لجهاز الشرطة بمدينة القاهرة ، فبعد أن كان يرأسه مدير أمن برتبة لواء ، فقد تم تقسيم القاهرة حالياً إلى عدد 4 إدارات جغرافية وعدد 2 إدارة نوعية ، وكل منهما برئاسة لواء بدرجة مدير أمن ، وأصبح يرأس جهاز الشرطة بالقاهرة مساعد أول وزير الدخلية.
- نتج بالضرورة على هذه الزيادة في هيكل وعدد قوات جهاز الشرطة توفير الاحتياجات المطلوبة لها من معدات وأسلحة وسيارات ومرتبات ، وغير ذلك من الطلبات والاحتياجات.
- إن زيادة حجم السكان يترتب عليه بالضرورة زيادة الدوائر الانتخابية

للمواطنين ، حيث تختص كل دائرة بعدد مناسب من السكان ، وبالطبع ينتج على زيادة هذه الدوائر زيادة في الخدمات الأمنية القائمة على حفظ الأمن والنظام ، وخصوصاً أثناء تأدية المواطنين لدورهم الانتخابي.

- تزداد كافة الخدمات الأمنية المرتبطة بالمواطنين بالضرورة مع زيادة عدد السكان ، مثل أقسام ووحدات المرور ، وأقسام ووحدات الجوازات ، وأقسام الأحوال المدنية ، ووحدات تصاريح العمل ، وذلك حتى يتم تأدية الخدمات المقدمة للمواطنين في هذه المواقع بسهولة ويسر.
- أصبح إنشاء رقم قومي لكل مواطن ضرورة أمنية في ظل التزايد السكاني الراهن ، وقد قامت بالفعل مصلحة الأحوال المدنية بتنفيذ الرقم القومي على مستوى المواطنين بالدولة.

ثانيا : الانعكاسات الأمنية للتوزيع السكاني العشوائي :

إن سوء التوزيع السكاني في مصر ترتب عليه مشكلات عديدة عموماً ومشكلات أمنية خصوصاً ، ويتمثل سوء التوزيع هذا إلى تمركز سكان الدولة في الوادي الضيق والدلتا ، وما ترتب على ذلك من ارتفاع الكثافات السكانية في بعض المناطق المكتظة بالسكان. ويرجع سوء التوزيع هذا إلى الهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن العمل ، وما ترتب عليه من النمو الحضري السريع على حساب الريف ، ولكل تلك العوامل تأثيرها المباشر على الأمن.

نشير إليه في الآتي:

1. إن للهجرة الداخلية بين المناطق أثر كبير ومباشر على الأمن سواء كانت بين المحافظات أو داخل المحافظة الواحدة من مكان إلى آخر ، وإن تيار الهجرة الغالب هو من الريف إلى الحضر ، وهذا المهاجر غالباً ما يكون على مستوى أقل في التعليم والثقافة ، كما أنه يأتي باحثاً عن فرصة عمل ، فإذا لم يجد هذه الفرصة ، فقد يلجأ إلى الإنحراف والجريمة ، بالإضافة إلى أنه قد لا يتواءم ولا يذوب في المجتمع الحضري؛ فيؤدي ذلك إلى الانحراف والجريمة.

هذا ، وهنا مظهرا أمنياً آخر للهجرة الداخلية ، وهو هجرة المجرم نفسه ، سواء من محل إقامته إلى مكان آخر داخل المحافظة ، أو من محافظة إلى محافظة أخرى ، ذلك لارتكاب جريمة معينة ، مما يصعب على جهاز الشرطة معرفة الفاعل ، من حيث صعوبة البحث والتحري ، وقد يظهر هذا النوع كثيراً خاصة في جرائم الأموال والسرقات والنصب.

وفي بحث مقدم لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة عن الجريمة في بورسعيد وهي منطقة حرة ، وجد أنها تجتذب نوعاً من المجرمين من خارج المحافظة ، حيث يدخل المجرم المدينة ليوم واحد ليرتكب جريمته ثم يغادرها في نفس اليوم. وهذه العملية تسبب صعوبة كبيرة في عمليات البحث والتحري عن مرتكبي هذا الإجرام إذ أن أجهزة البحث في كل محافظة تكون ملمة بمعتادي الإجرام داخل المحافظة وبأساليب إرتكابهم للجرائم ، ومن ثم تكون عملية التعرف على المجرم وضبطه في هذه الحالات أمراً ميسوراً. لكن في حالة أن يكون المجرم من خارج المحافظة ، فإن الأمر يزداد صعوبة ويحتاج إلى تنسيق كامل بين أجهزة البحث المختلفة ، هذا وإن إدخال أجهزة الحاسب الآلي في دواوين وزارة الداخلية ، وتأسيس قواعد بيانات لكافة مرتكبي الجرائم على مستوى الجمهورية قد يساعد لا شك في تحديد المجرمين المطلوبين ، وكذلك عناوينهم ومعاونيهم.

هذا ، وقد يرتكب شخص ما جريمة ثم يهرب من موقع الجريمة إلى موقع آخر داخل المحافظة حيث يختبئ فيه ، مما يعتبر نوع من الهجرة الداخلية بهدف الهروب من العدالة ، والتسبب في إضافة المزيد من الصعوبات في عمليات الضبط والإحضار.

2. إن الكثافة السكانية المرتفعة لها علاقة مباشرة بالجريمة ، حيث ان ازدحام السكان المرتبط بإنخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد ، يؤدي إلى مزيد من جرائم العنف ، كما أن إزدحام السكن بالأفراد وما ترتب عليه من وجود الأب والأم والأبناء (بنين وبنات)

والذين في بعض الحالات يقيمون في حجرة واحدة ، ينتج عنه الكثير من الجرائم الأخلاقية ، خاصة إذا كان أحد الأبوين غريباً عن الأبناء كحالة زوجة الأب ، أو زوج الأم.

وتشكل المناطق الكثيفة بالسكان عبئاً ثقيلاً على بعض الخدمات الأمنية ، مثل: خدمات المرور والإطفاء: ذلك لأن هذه المناطق إضافة إلى اكتظاظها بالسكان ، فإن شوارعها في الغالب تكون ضيقة ، وتسبب ارتباكاً شديد للمرور ، كما يصعب على سيارات الإطفاء الوصول إلى معظم أبنيتها.

3. وتؤثر الطبيعة الجغرافية التي يقيم فيها السكان بهذه المناطق على الأداء الأمني ، فالحضر حيث الشوارع ممهدة والطبيعة المتميزة للسكن تفرض أنواع معينة من الخدمات الأمنية ، من حيث الأفراد أو المعدات المطلوبة ، وعلى سبيل المثال فإن الأمر يتطلب تسيير دوريات سيارة بها ، في حين أن الطرق الزراعية بالريف غير ممهدة وغير مناسبة ، لذلك تسير لها دوريات خيالة ، ولذلك تختلف المعدات والتجهيزات المطلوبة أيضا وكذلك تدريبات قوى الشرطة المنوط بهم هذه الخدمات والمسئوليات في كل من الحضر والريف.

4. كما يجب أن تكون المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة التي تقيمها الدولة كأسلوب لحل مشكلة التوزيع السكاني محوراً للتخطيط الأمني ، فضلاً عن تخطيط هذه المدن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والطبية ، كما يراعى عند تصميمها البعد الأمني أيضاً.

ويراعى عند تصميم المناطق الجغرافية والتجمعات الجديدة ما يلي:

أ- يراعى الاختبار الدقيق لتصميمات المباني الشرطية اللازمة للمجتمع الجديد ، سواء كانت أقسام شرطة أو وحدات متخصصة ، مثل وحدات المرور ، والجوازات ، والإطفاء ، وغير ذلك ، لذا لزم أن تفي المباني بالاحتياجات اللازمة لتقديم الخدمة الشرطية المناسبة ، كما يلزم أن تكون المباني قابلة للتوسعات (أفقيا ورأسيا) وذلك على ضوء أعداد السكان المتوقعة مستقبلاً. كما يجب تحديد المواقع المناسبة للمباني الشرطية بحيث تؤدي المهام الأمنية للسكان من خلالها في سهولة ومرونة.

ب- كما يراعى اتساع الشوارع ، وعمل الجراجات اللازمة عند التخطيط للمدن الجديدة ، برؤية زمنية متسعة. ومراعاة اشتراطات الأمن الصناعي في المباني والمصانع والمنشآت الجديدة ، حتى يمكن مواجهة عمليات الإطفاء والإنقاذ بسهولة ودون عوائق.

ثالثا : الانعكاسات الأمنية لخصائص السكان :

يترتب بلا شك على اختلاف خصائص السكان تأثير ظاهر على الأداء الأمني ، فالنوع والعمر والحالة التعليمية والحالة الاقتصادية وغير ذلك من الخصائص ، نجد أن انعكاساته على الحوادث والجرائم طبقاً للكم والنوع ، فكلما كانت خصائص السكان متدنية ، كلما ارتفعت معدلات ارتكاب الجرائم والحوادث.

لذلك نعرض فيما يلي بعض الخصائص السكانية وتأثيرها على الأمن العام:

1- النوع :

نظراً للطبيعة المختلفة بين الذكر والأنثى ، فإن الجرائم والحوادث تختلف كما ونوعاً حسب النوع ، فمعظم الجرائم ترتكب من الذكور ، كما أن نوعية الجرائم وأسلوب ارتكابها تختلف بين الذكور والإناث.

ويوضح الجدول التالي توزيع المتهمين بارتكاب الجنايات حسب النوع طبقاً لبيانات الجريمة في عام 1995.

جدول رقم (22)

يوضح توزيع المتهمين في جنايات حسب النوع عام 1995

الجناية	ذكور	إناث	إجمالي
- القتل العمد	1480 ٪96	62 ٪4	1542 ٪100
- السرقة	699 ٪98	12 ٪2	711 100
- ضرب أفضى إلى الموت	429 ٪97	14 ٪3	433 ٪100
- تزوير أوراق رسمية وتقليد أختام	238 ٪93	18 ٪7	256 ٪100
- هتك عرض واغتصاب	196 ٪97	6 ٪3	202 ٪100
- حريق عمد	192 ٪93	14 ٪7	206 ٪100
- جنايات أخرى	576 ٪75	193 ٪25	769 ٪100
المجموع	3810 ٪92	319 ٪8	4129 ٪100

المصدر: مصلحة الأمن العام، تقرير الأمن العام، 1995.

ويتضح من هذا الجدول الحقائق التالية :

أ- الغالبية العظمى من إجمالي مرتكبي الجنايات هم من الذكور، حيث يشكلون نسبة 92٪ من إجمالي المتهمين، في حين أن نسبة النساء هى فقط 8٪ .

ب- يشكل الذكور الغالبية العظمى أيضاً في ارتكاب كل جناية من الجنايات المذكورة بالجدول.

ج- إن أكثر الجنايات المتهم فيها الذكور بالنسبة لجملة المتهمين في كل جناية من هذه الجنايات هى جناية السرقة بالإكراه حيث

تشكل نسبة (98٪) ثم جنايتي الضرب المفضي إلى الموت ، ثم هتك العرض والإغتصاب حيث تشكل كل منهما (97٪) ، ثم جناية القتل العمد والتي تشكل 96٪ ، في حين ان أعلى نسبة للإناث المتهمات بالنسبة لجملة المتهمين في كل جناية من هذه الجنايات هى جنايتا الحريق العمد وتزوير أوراق رسمية والتي تشكل (7٪ لكل منهما) ، ثم جناية القتل العمد التي تشكل 4٪ .

كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (23)

يوضح توزيع المتهمين في جنايات حسب النوع عام 1995

الجنح	ذكور	إناث	إجمالي
- سرقات من مساكن	4557 ٪93	350 ٪7	4907 ٪100
- النصب	1231 ٪95	70 ٪5	1301 100
- سرقات من متاجر	2756 ٪97	71 ٪ 3	2827 ٪100
- سرقات السيارات	882 ٪99	6 ٪1	888 ٪100
- سرقات ماشية	667 ٪99	7 ٪1	674 ٪100
المجموع	10093 ٪95	504 ٪5	10597 ٪100

المصدر: مصلحة الأمن العام ، تقرير الأمن العام ، 1995

ويتبين من الجدول التالي ما يلي :

أ- الغالبية العظمى من إجمالي مرتكبي الجنح هم من الذكور ، حيث يشكلون نسبة 95٪ من إجمالي المتهمين ، ذلك في الوقت الذي يشكل فيه الإناث نسبة لا تزيد عن 5٪ فقط.

ب- فكل جنحة من الجنح الموضحة في الجدول كان للذكور النصيب الأكبر في ارتكابها مقارنة بالجنس الآخر (الإناث).

ج- أن الغالبية الكاسحة من المتهمين بارتكاب جنح سرقات السيارات وجنح سرقات الماشية هم من الذكور ، حيث يشكلون نسبة 99٪ من جملة مرتكبيها ، يلي ذلك جنحة السرقات من المتاجر (97٪) ، أما بالنسبة للإناث فإن أكبر نسبة منهن واللائي إرتكبن جنحة السرقة من المساكن يشكلن نسبة (7٪) ، يلي ذلك جنحة النصب التي تشكل نسبة (5٪) فقط.

2. *العمر:*

إن المراحل العمرية للسكان هى من العلامات التي تهم رجال الأمن كثيراً ، لذلك توجد شرطة متخصصة للتعامل مع صغار السن (أقل من 18 سنة) ، نظراً للطبيعة الخاصة بهم ، ولابد لأفراد الشرطة المتخصصة بما تتضمن من باحثات شرطة ومتخصصات نسائية ، أن يكن مؤهلين علمياً ، ولديهم المهارات اللازمة للتعامل مع الأحداث ، من حيث ضبط وتقويم الجانحين منهم والخارجين على قانون البلاد.

أما بالنسبة لفئة الشباب ، فإن لها طبيعتها الخاصة من حيث القوة البدنية والتهور والاندفاع والإقبال على الجرائم التي تتسم بالعنف ، وكذلك الجرائم المرتكبة بهدف الحصول على المال والتي يكون للشباب

دائماً النصيب الأكبر منها ، نظراً للبطالة وعدم وجود مورد مستقر للرزق.

ولقد لوحظ في الآونة الأخيرة انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات ، وخاصة البانجو بين الشباب ، نتيجة لعوامل متعددة ، منها الإحباط والشعور بالفشل وأصدقاء السوء وعدم الرقابة من جانب الأسرة ، وغياب الوالد أو الوالدين بالخارج ، وغيرها من الأسباب الأخرى.

3. *التعليم :*

يجزم خبراء التربية بوجود ارتباط وثيق بين التعليم وارتكاب الجريمة بصفة عامة ، لذلك فإن نسبة الأميين من مرتكبي الجرائم عموماً تفوق نسبة المتعلمين منهم ، كما أن هناك اختلافاً في نوعية وأسلوب ارتكاب الجرائم حسب الحالة التعليمية للمجرم ، فالأميون غالباً ما يلجأون إلى العنف في ارتكاب الجرائم ، أما المتعلمون فليجأون إلى الفكر واستخدام التقنيات الحديثة في جرائمهم ، مثل: الكمبيوتر ، الفاكس ، والانترنت ، كوسائل حديثة في ارتكاب جرائمهم. ويفرض هذا الوضع على أجهزة الشرطة أن تواجه مثل هذه الجرائم بأسلوب علمي ، وباستخدام أدوات أكثر تطوراً وحداثة من الناحية التكنولوجية ، مما يفترض في أفراد الشرطة أن يكونوا مدربين تدريباً جيداً على استخدام هذه التقنيات الحديثة والمعقدة.

واستشهاداً ببيانات الجريمة عام 1995 ، فإن الجدول التالي يوضح لنا توزيع المتهمين بارتكاب جنايات حسب حالتهم التعليمية كما يلي :

جدول رقم (24)

يوضح توزيع المتهمين بارتكاب جنايات حسب حالتهم التعليمية

الجناية	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	عال	غير مبين	اجمالي
- القتل العمد	878 ٪57	380 ٪25	6 ٪0.4	26 ٪2	172 ٪11	28 ٪2.5	32 ٪2.1	1542 ٪100
- السرقة	376 ٪53	254 ٪35.7	5 ٪50.7	12 ٪1.7	35 ٪4.9	5 ٪0.7	24 ٪3.3	711 ٪100
- ضرب أفضى إلى الموت	263 ٪59.4	110 ٪24.8	2 ٪50.5	6 ٪1.3	44 ٪9.9	11 ٪2.5	7 ٪1.6	433 ٪100
- تزوير أوراق رسمية	59 ٪23	126 ٪49.2	2 ٪0.8	3 ٪1.2	50 ٪19.5	12 ٪4.7	4 ٪1.6	256 ٪100
هتك عرض واغتصاب	80 ٪39.6	79 ٪39.1	- -	5 ٪2.5	26 ٪12.9	9 ٪4.4	3 ٪1.5	202 ٪100
- حريق عمد	83 ٪40.3	79 ٪38.3	1 ٪0.5	13 ٪6.3	22 ٪1.7	7 ٪3.4	1 ٪0.5	206 ٪100
- أخرى	197 ٪25.6	197 ٪25.6	5 ٪0.7	22 ٪2.9	117 ٪15.2	65 ٪8.4	166 ٪21.6	769 ٪100
المجموع	1936 ٪46.9	1225 ٪29.7	21 ٪0.5	97 ٪2.3	466 ٪11.3	147 ٪3.6	237 ٪5.7	4129 ٪100

المصدر: مصلحة الأمن العام، تقرير الأمن العام، 1995

يتضح من هذا الجدول ما يلي:

أ- أن هناك علاقة عكسية تبدو واضحة بين التعليم وارتكاب جرائم الجنايات وتبدو واضحة ، حيث يشير الجدول السابق إلى أن غالبية مرتكبي هذه الجرائم ليس لديهم مؤهلات علمية حيث يشكلون نسبة (46.9٪ أميون ، ونسبة 29.7٪ من فئة من يقرأ ويكتب). أي أن ما يزيد على ثلاث أرباع المتهمين في هذه الجرائم ليس لديهم أية مؤهلات علمية ، وأن أقل من ربع المتهمين (23.6٪) هم من الحاصلين على مؤهلات علمية ، ويؤشر ذلك على أن للتعليم دوراً أساسياً في الابتعاد عن مثل هذه الجرائم.

ب- أن أكثر الحاصلين على مؤهلات علمية ممن يرتكبون جرائم الجنايات هم من الحاصلين على الثانوية ، حيث يشكلون نسبة 11.3٪ من جملة مرتكبي الجنايات يليهم الحاصلون على التعليم العالي (نسبة 3.6٪) ثم الحاصلون على الإعدادي والذين يشكلون نسبة 2.3٪ ، وأخيراً الحاصلون على التعليم الابتدائي والذين يشكلون نسبة بسيطة لا تتجاوز 0.5٪.

ج- أن أعلى نسبة أميين ممن ارتكبوا جنايات ، كانت جناية ضرب أفضى إلى الموت ، ويشكلون نسبة (59.4٪ من إجمالي المتهمين في هذه الجناية). ثم جناية القتل العمد (57٪) وهاتان الجنايتان تتسمان بأشد صور العنف ، أما بالنسبة لجرائم المتعلمين ، فإن أعلى نسب من الحاصلين على الثانوية العامة أو التعليم العالي ارتكبت جناية التزوير في أوراق رسمية ، وهذه الجريمة تحتاج على فكر على مستوى عال واستخدام أسلوب علمي وقني.

ويبين الجدول التالي توزيع المتهمين في ارتكاب الجنح الهامة حسب حالتهم التعليمية :

جدول (25)

توزيع المتهمين في الجنح الهامة حسب حالتهم التعليمية عام 1995

الجناية	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	عال	غير مبين	إجمالي
سرقات من مساكن	2464 20.5 %	1874 %38.2	199 %4	75 %1.5	210 %4.3	33 %0.7	56 %1.10	4907 %100
النصب	247 %19	508 %39	197 %15.1	43 %3.3	2.9 %16.1	84 %6.5	13 %1	1301 %100
سرقات من متاجر	1353 47.9 %	1047 %37.1	156 %5.5	63 %2.2	167 %5.9	12 %0.4	29 %1	2827 %100
سرقات سيارات	319 35.9 %	341 %38.4	147 %16.6	12 %1.3	47 %5.3	12 %1.3	10 %1.2	888 %100
سرقات ماشية	424 62.9 %	210 %31.2	4 %0.6	5 %0.7	12 %1.8	- -	19 %2.8	674 %100
إجمالي	4807 45.4 %	3980 %37.6	703 %6.6	195 %1.8	645 %6.1	141 %1.3	127 %	10597 %100

المصدر: مصلحة الأمن العام، تقرير الأمن العام، 1995.

ويتضح من الجدول التالي ما يلي :

أ- توجد علاقة عكسية بين التعليم وارتكاب الجنح الهامة ، حيث يشير الجدول إلى أن غالبية مرتكبي هذه الجرائم ليس لديهم مؤهلات علمية ويشكلون نسبة (45.4 مليون ونسبة 37.6 من فئة يقرأ ويكتب) أي أن 73٪ من مرتكبي هذه الجرائم ليس لديهم أية مؤهلات علمية (ويمثلون ثلاثة أرباع المتهمين) ، وأن باقي المتهمين (الربع الباقي تقريباً) هم من الحاصلين على مؤهلات علمية.

ب- أعلى نسبة ارتكاب لكل جريمة من الجرائم الموضحة كانت من الأميين ، حيث كانت نسبة الأميين التي ارتكبت جنحة سرقات الماشية (62.9٪) ، يليها السرقات من المساكن نسبة (50.2٪) ، ثم سرقات المتاجر بنسبة (47.9٪) ، أما جنحة النصب التي تحتاج إلى فكر ، والتي تستخدم فيها بعض الأساليب العلمية ، فإن نصيب الأميين منها قليل (19٪ فقط) والذين يعرفون القراءة والكتابة والحاصلون على شهادات علمية ، كان لهم النصيب الأكبر في هذه الجريمة (81٪).

الفصل السابع

أثر الدين على الجوانب السكانية

مقدمة :

أولا : الحقوق الأسرية في الإسلام

ثانيا : تأثير الخطاب الديني الإسلامي على السياسات السكانية :

ثالثا : الخطاب الديني المسيحي ودوره في دعم السياسات السكانية :

مقدمة :

لقد نظم الإسلام العلاقة بين أفراد المجتمع ، من خلال الأسرة التي هى نواة المجتمع. وجعلها علاقة تبادلية Feed & Feed back بين افراد الأسرة ، أي بين الزوجين ، وكذلك بين الأبوين وأبنائهم وهكذا.

كما أهتم الإسلام بتكوين الأسرة وتكريمها وتعزيزها ، وتأسيس العلاقات التبادلية والمتوافقة بين أعضائها ، وبخاصة الزوج والزوجة ، لذلك شجع على الزواج وحث الشباب عليه ، وسهل فيه ، صيانة للكيان الأسري وتقوية له ، وتطهيرا للأسرة من الرذيلة.

لذلك قال رسول الله (ﷺ) مخاطباً الشباب والشابات ترغيباً في الزواج ، بقوله ما معناه : يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعلية بالصوم فإنه له وجاء.

ثم خص الشباب بحديث توجيهي عظيم ، قال فيه (ﷺ) ما معناه: تنكح المرأة لأربع لجمالها وحسبها ولمالها ولدينها ، فأظفر بذات الدين تربت يداك.

ثم خص الشابات بحديث توجيهي رائع اخر ، قال فيه (ﷺ) ما معناه: إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة وفساد كبير ، أو وفساد عريض .

كل هذه التوجيهات النبوية كي يتم الاختيار بين الأزواج بمعايير دقيقة كي تحقق التوافق والقياس بالاعتدال والقسطاس ، ونبذ الشطط والتسرع الذي يخرق التوافق بين الأزواج الذي يسعى دائماً إليه الإنسان ، إذا لم يتحقق فلن تستقر حقوق كل من الزوجين قبل الآخر ، وسوف تمج

أولاً : الحقوق الأسرية في الإسلام :

عرفنا من المقدمة السابقة ، أن الأسرة هى نواة المجتمع ، وأن حسن تكوينها وتوافقها واتساقها وتحصينها ، يعني بالتالي توافق المجتمع بأسره ، لذلك يبين الإسلام حقوق أعضائها بعضهم على بعض ، وحدد آداب العلاقة بين الزوج وزوجته ، فقدم المرأة ورفع شأنها ، وسما بمكانتها ، وأسس لها من الحقوق ما يصعب على المرأة حصره .

لكننا سوف نذكر في هذه الدراسة أهم الحقوق التي رتبها الإسلام لأعضاء الأسرة :

◆ *حق المرأة :*

1. **حقها في اختيار الزوج :** دون تدخلات من أقاربها بما فيهم الأب والأم الذين لهما كل الحقوق على بنتهما. وهنا لا يجوز لأي من كان من الأشخاص أن يزوجها بغير إرادتها وموافقتها على الزوج بمحض إرادتها.
2. **الحق في عدم حرمانها من حق حضانة أطفالها :** عند فراق زوجها ، بالوفاة أو بالانفصال (الطلاق).
3. **الحق في الميراث :**

وهذا من عدل الإسلام وسماحته ، بعد أن كان عرب الجاهلية يورثون الأبناء الذكور ويحرمون الإناث . قال الله تعالى في محكم التنزيل : *للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا(النساء اية7)* . فضلا عن مسئولية الرجل المادية عن الزوجة (مسئولية الإنفاق) أي تنسحب عليه مسئولية الإنفاق على الزوجة فور الزواج حتى ولو كانت زوجته غنية ، وتملك من المال الكثير .

4. حق العمل :

وهو حق أصيل في شريعة الله استناداً إلى القاعدة الشرعية الأصولية القائلة: أن أصل الأشياء هو الإباحة ، ما لم يرد دليل من الشرع بمنعه ، فما شرع لأسلافنا من قبلنا ، فهو شرع لنا مالم يرد ما يخالفه في شريعة الله عزوجل ، فبنتي سيدنا شعيب –على سبيل المثال – كانت تعملان بالسقيا لحيوانات يملكها أبوهما سيدنا شعيب (عليه السلام)وقد ذكر القرآن ذلك صراحة محكمة.

5. حق طلب العلم :

حيث أوجب الإسلام ذلك على كل مسلم ، بنص الحديث الذي معناه : طلب العلم فريضة على كل مسلم ، أي كل مسلم ومسلمة ، وهذه قاعدة مستقرة في أحكام الإسلام التي يخاطب بها المسلمون ، حيث تكون شاملة للرجال والنساء ، ما لم يكن هناك حكم ودليل باستثناء النساء. حيث أن النساء هن شقائق الرجال ؛ ولذلك لم يكن طلب العلم قاصراً على الر جال فقط.

6. حق التملك :

حيث احترم الإسلام الملكية الفردية المتحققة من حلال ، لكلا الجنسين الذكروالأنثى ، واحترام استقلالية ذمة المرأة المالية عن ذمة باقي الأطراف كزوجها وأبيها وغيرهما ، لذلك لا يجوز لأحد مهما كان الاعتداء على شيء من مال المرأة إلا بإذنها. ولها في سبيل ذلك كامل الحرية في التصرفات المالية كالرجال بالضبط ، من بيع وشراء وخلافه.

❖ *حق الوليد :*

أحاط الإسلام الأطفال بسياج من الأحكام والتشريعات التي تأمن حياته وتصونها ، قبل ولادته وأثناءها وبعدها .

وأهم هذه الحقوق ما يلي :

1. **حسن اختيار الأم :**

إن اختيار الزوجة الصالحة ، هو السبيل القويم المؤدي إلى تنشئة الأسرة التنشئة المأمولة والمستقرة ، فالزوج أن يتحرى كافة السبل ، حتى يقترن بالزوجة الصالحة ذات الدين والتي تتقاسم معه المسئولية لتخرج للمجتمع أولاداً أصحاء ملتزمون بمنهج الله في جميع أطوار حياتهم.

2. **العناية بالحمل وصحة الجنين :**

أي العناية بالأمومة من كافة الجوانب ، والتي هى في نفس الوقت العناية بصحة الأبناء.

3. **محاربة الإجهاض :**

وذلك صيانة لحياة الأجنة من الإجهاض ، فلا يسمح مطلقاً بالإجهاض ، إلا إذا تعرضت حياة الأم لخطر الموت ، على أن يكون ذلك من خلال التشخيصات الطبية الموثقة ، ومن خلال أطباء عدول

4. **حق الجنين في الميراث :**

وذلك في حالة وفاة أبيه قبل ولادته ، فلا توزع التركة إلا بعد ولادة الجنين ، والتأكد من جنسه كان ذكراً أو أنثى.

5. **حق الإرضاع :**

فعلى أم الوليد إرضاعة ، فترة الرضاعة المحددة في كتاب الله حتى لا تتعرض حياته لأي أخطار.

6. حق النسب :

وهذا الحق هام جداً ، حيث يترتب على ثبوت النسب كافة الحقوق المترتبة على البنوة والنفقة والميراث . وما إلى ذلك من حقوق.

7. حق التأديب والتعليم :

كي يتعلم الطفل امور حياته وبخاصة الأمور الدينية ، وما يصلح حاله ، وما يحسن أخلاقياته ، حتى يندمج في المجتمع كلبنة طيبة صالحة ، ويقع هذا الواجب على كلا الوالدين بصفة أساسية لكون الطفل أمانة عندهما فهما اللذان يؤهلانه للاندماج في المجتمع.

8. حق المساواة بين الأبناء :

حيث لا يجوز تفضيل أحد الأولاد أو بعضهم على بعض ، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً ، تصديقاً لقول هادي البشرية(ﷺ) ما معناه : اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم.

ثانياً : الخطاب الديني الإسلامي وأثره في السياسات السكانية :

اعتاد معظم أفراد المجتمع – باعتباره مجتمعاً متديناً – استطلاع آراء الفقهاء والعلماء الشرعيين في كافة الأمور الحياتية الخاصة بهم ، وبخاصة في قضية الإنجاب ، باعتبارها القضية التي تستحوذ على اهتمامات المجتمع ، لذلك نجد كوكبة من علماء الدين والخبراء ، الذين أهلتهم الدولة يضطلعون بواجب الإفتاء في المشكلة السكانية وغيرها من المشكلات .

إن الفهم الخاطئ لدى بعض العامة من الجمهور ، هو الذي أدى إلى تفاقم المشكلة السكانية ، وإلى الضعف في مواجهة معضلة الإنجاب بالذات.

لقد جاءت شريعة الإسلام لتحقق مصالح العباد ، وإرشادهم إلى الطريق المستقيم في الدنيا والآخرة ، وقد بينت الحكم في تنظيم الإنجاب أو ما اصطلح على تسميته بتنظيم الأسرة. فقد بين العلماء بعض النصوص الشرعية بما يدل على أن المباعدة بين فترات الحمل لاشيء فيها .

فقد جاء ذلك صراحةً في سنة خير الأمام (ﷺ) من حديث جابر بن عبد الله ، أن أحد الصحابة قال : "كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقرآن ينزل[**] "رواه مسلم" فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه

(**) رواه البخاري ومسلم

( ) لمؤلف هذا الكتاب رأي في اختيار لفظ "تجديد" الخطاب الديني. وقد وضح رأيه هذا في مؤتمر عقد في مدينة الإسماعيلية عام 2008 بحضور فضيلة السيد الأستاذ/ وكيل أول وزارة الأوقاف. وقد طرح أربعة أسئلة على المؤتمرين بهذا الخصوص الأول : ما معنى لفظ "تجديد"؟ فكانت الإجابة: ترميم أو او تحسين او بالأنجليزية Up grading. والسؤال الثاني: لمن ينسب الخطاب الديني؛ فكانت الإجابة: إلى سيدنا رسول الله محمد(ﷺ). والسؤال الثالث: من منكم في مصر أو حتى العالم أجمع ان يجدد او يحسن في خطاب حضرة النبي محمد (ﷺ) وهو الذى نشر العلم في الدنيا كلها ، فكانت الإجابة: لا أحد. إذن فتم اخبارهم طان اختيار لفظ تجديد غير موفق وفي غير مكانه الصحيح ويجب تبديله*

وسلم فلم ينهانا"

ولذا ، فمما نراه مفيداً ، أن نستعرض بعض الفتاوي في هذا الشأن لأعاظم فقهاء مصر في الفترة من 1937 – 1988 كالتالي:

(1) فتوى مفتى مملكة مصر (فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم):

أصدر مفتى الدولة المصرية في 12 ذي القعدة سنة 1355هـ الموافق 25 يناير 1937 فتواه كإجابة عن سؤال عن تجنب كثرة النسل:

بقوله : "نفيد بأن الذي يؤخذ من نصوص الفقهاء الحنفية أنه يجوز أن نتخذ بعض الوسائل لمنع الحمل على الوجه المبين في السؤال ، كإنزال الماء خارج محل المرأة ، أو وضع المرأة شيئاً يسد فم رحمها لمنع وصول ماء الرجل إليه ، وأصل المذهب أنه لا يجوز لرجل أن ينزل خارج فرج المرأة إلا بإذنها ، كما لا يجوز للمرأة أن تسد فم رحمها إلا بإذن الزوج ، ولكن المتأخرين أجازوا للرجل أن ينزل خارج محل المرأة بدون إذنها ، إن خاف من الولد لسوء الزمان. قال صاحب المقنع: " فليعتبر مثله من الأعذار سقطاً لأذنها ، والظاهر من عبارة فليعتبر مثله من الأعذار" ، كأن يكون الرجل في سفر بعيد ويخاف على الولد.

وقياساً على ما قالوه ، قال بعض المتأخرين أنه يجوز للمرأة أن تسد فم رحمها بدون إذن الرجل ، إذا كان لها عذر في ذلك.

وجملة القول هذا أنه يجوز لكل من الزوجين برضاء الآخر أن يتخذ من

فورا . والسؤال الرابع : بماذا نستبدل لفظ تجديد. فأجاب المؤلف:نستبدله بلفظ تعزيز أو تعظيم أو إعلاء أو التنقيب على الخطاب الديني. لانه موجود أصلا بالفعل ، لكن الأمر يحتاج منا الى المزيد من البحث بعمق في ميراث الأمة من منهج رسولها محمد. صلى الله وسلم وبارك عليه ، وعلى اخوانه انبياء الله ورسله .

الوسائل ما يمنع وصل الماء إلى الرحم إذا كان له عذر من الأعذار التي قدمناها.

(2) فتوى شيخ الأزهر فضيلة الشيخ محمود شلتوت :

صدرت هذه الفتوى في عام 1959 كالتالي :

"تحديد النسل بمعنى تنظيمه بالنسبة للسيدات اللاتي يسرع إليهن الحمل ، وبالنسبة لذوي الأمراض المتنقلة ، وبالنسبة للأفراد القلائل الذين تضعف أعصابهم من مواجهة المسئوليات الكبيرة ، ولا يجدون من حكوماتهم أو من الموسرين من أمتهم من يقويهم على احتمال ذلك ، أن تنظيم النسل بشيء من هذا – وهو تنظيم فردي لا يتعدى مجاله – شأن علاجي تدفع به أضرار محققة. والتنظيم بهذا المعنى لا يجافي الطبيعة ، ولا يأباه الوعي القومي ، ولا تمنعه الشريعة ، إن لم تكن تتطلبه وتحدث عليه ، فقد حدد القرآن مدة الرضاعة بحولين كاملين ، وحذر رسول الله (ﷺ) أن يرضع الطفل من لبن الحامل ، وهذا يقضي بإباحة العمل على وقف الحمل مدة الرضاعة.

وإذا كانت الشريعة تتطلب كثرة قوية لا هزلية ، فهي تعمل على رفع الضرر الذي يلحق الإنسان في حياته ، ومن قواعدها الضرر مدفوع بقدر الإمكان".

ومن هنا قرر العلماء إباحة منع الحمل مؤقتاً بين الزوجين ، أو دائماً إذا كان بهما أو بأحدهما داء من شأنه أن ينتقل إلى الذرية والأحفاد.

(3) فتوى شيخ الأزهر ، فضيلة الشيخ حسن مأمون :

وضع فضيلة الشيخ حسن مأمون سنة 1964 راي الإسلام في قضية تنظيم الأسرة بقوله: "رأي الإسلام في هذا الموضوع واضح وصريح ، ولعل ما

أثاره في نفسك – وما يثير في نفوس الكثيرين – هذا التساؤل هو أن الإسلام مأثور عنه بأنه يدعو إلى التناسل والتكاثر، ويحفز من استطاع الباءة من الشباب على أن يتزوج ويدعو إلى أن يختار الرجل لنفسه الزوجة الولود الودود، إلى غير ذلك مما قد يرى معه البعض أن هذا الرأي هو رأي الإسلام ولا رأي غيره.

على أنه يمكن لنا تناول الموضوع من زاوية أساسية، هي بناء الحكم الشرعي، الذي يقتضي الدعوة إلى التناسل والتكاثر والحفز عليهما. لأن الإسلام في بدء أمره، كان غريباً على مجتمع الشرك الجاهلي، وكان أتباعه ومعتنقيه قلة ضعيفة وسط كثرة مستعلية باغية استأثرت المال والجاه، لذلك اقتضت مصلحة المسلمين في بدء الدعوة مضاعفة عدد المسلمين لكي يواجهوا واجباتهم نحو الدعوة.

لكن الآن قد تغيرت ظروفنا، وأصبحت الكثرة السكانية تهدد بهبوط خطير في مستويات الحياة، مما حدى بالكثير من المفكرين إلى تنظيم النسل في بعض الدول، حتى لا تعجز مواردها عن إعالة سكانها.

إن الإسلام يدعو دائماً لمصلحة الفرد، ما لم يخالف ذلك شرع الله، وإنني أرى أنه لا مانع شرعاً من النظر في تنظيم النسل، إذا كانت الحاجة تدعو إلى ذلك، وعلى أن يتم هذا باختيار الناس واقتناعهم دون قهر أو قسر، وفي ضوء ظروفهم، وعلى أن تكون الوسيلة على ذلك مشروعة.

(4) رأس الداعية الكبير فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي 1980:

أجاب فضيلة العلامة الشيخ محمد متولي الشعراوي عن سؤال عن تحديد النسل، هل هو حلال أم حرام؟ فأجاب فضيلته: إن الهدف من تحديد النسل يحدد الرد على هذا السؤال، فقد يرجع سبب تحديد الزوجين

لنسلهما هو المحافظة على صحة المرأة ، وعدم قدرتها على تحمل تبعات الحمل وحضانة الأولاد والرضاعة أو قد يكون السبب في محافظة المرأة لنفسها باعتدال جسمها مما يجعلها أقدر على إعفاف زوجها والاهتمام به ، وقد يكون السبب ضيق المنزل الذي تعيش فيه الأسرة ، مما يجعل إنجاب مزيد من الأطفال أمراً مزعجاً للأسرة. كل ذلك جائز ولا مانع من تحديد النسل من أجله ، أما أن يكون التحديد بسبب الرزق ، فهذا هو الممنوع ، والإنسان غير المتزوج هو في أن يتزوج أو لا يتزوج ، ما دام آمنا على نفسه وعلى دينه ومأمونا على أعراض الناس ، فإذا كان ترك الأصل — وهو الزواج — الذي شرعه الله لاستدامة النوع مباحا، فمباح كذلك ما يترتب عليه من إنجاب أولاد حسب رغبة الزوجين ، ولهما حرية الاختيار ، غير أن هذا لا يكون قانوناً لكل الناس ، وإنما رجع لحال الزوجين ، ويشرط ألا يكون الرق هو السبب ، لأن الإنسان بذلك يدخل نفسه فيما ليس من مهمته ، ولأن الله هو الرزاق ذو القوة المتين.

(5) راي فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي 1988:

أجاب فضيلة الشيخ محمد سيد طنطاوي — مفتي الديار المصرية عن سؤالين هامين في بحث أعده عن تنظيم الأسرة ورأي الدين فيه كالتالي:

(أ) السؤال الأول: ما معنى تنظيم الأسرة ؟ وهل هناك فرق بينه وبين التحديد والتعقيم والإجهاض؟

الجواب: ببساطة تنظيم الأسرة أن يتخذ الزوجان باختيارهما واقتناعهما الوسائل التي يريانها كفيلة بتباعد فترات الحمل ، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان ، يتفقان عليها فيما بينهما ، والمقصود من ذلك: تقليل عدد أفراد الأسرة بصورة تجعل الأبوين تستطيعان القيام برعاية

أبنائهما رعاية متكاملة ، بدون عسر ، أو حرج ، أو احتياج غير كريم ، وهناك فرق شاسع بينه وبين التحديد والتعقيم والإجهاض ، إذ أن تحديد النسل بمعنى منعه منعاً مطلقاً ودائماً ، حرام شرعاً ، ومثله التعقيم الذي هو بمعنى القضاء على أسباب النسل نهائياً.

وإنما الإجهاض وهو قتل الجنين في بطن أمه ، أو إنزاله ، فقد أجمع الفقهاء أيضاً على حرمته ، وأنه لا يجوز إلا إذا حكم الطبيب الثقة ، بأن في بقاء الجنين هلاكاً للأم ، أو ضرراً بليغاً سيصيبها بسبب بقائه في بطنها.

(ب) السؤال الثاني: هل تنظيم الأسرة بتلك الصورة التي سبق بيانها جائز من الناحية الدينية؟

الجواب: أن تنظيم الأسرة أو النسل ، بتلك الصورة التي سبق بيانها جائز شرعاً وعقلاً ، متى كانت هناك أسباب تدعو إليه ، وهذه الأسباب يقرها الزوجين حسب ظروفهما ، فقد تنشا أسباب تدفع الإنسان إلى تنظيم أسرته أو نسله ، وقد ذكر الفقهاء قديماً وحديثاً جملة من الآيات التي تتيح للزوجين تنظيم نسلهما ، ومن الفقهاء القدامى الذي فصلوا الحديث عن هذه المسألة الإمام الغزالي ، فقد قال في كتابه "إحياء علوم الدين" ص 51 حـ 2 "وأما العزل وهو أن يقذف الرجل ماءه خارج الرحم منعاً للحمل ، فقد اختلف العلماء في إباحته وكراهيته. والصحيح عندنا أن ذلك مباح.

ثالثاً : الخطاب الديني المسيحي ودوره في دعم السياسات السكانية :

بتاريخ 2002/6/19 ألقى قداسة البابا شنوده الثالث ، في ملتقى علماء الدين الإسلامي والمسيحي ، حول رأي الكنيسة الأرثوذكسية في تنظيم الأسرة ، وأشار إلى أهمية تغيير المجتمع رؤيته لانتظار ولادة الطفل الذكر .

ويبين أن تنظيم الأسرة أمر ندعو إليه جميعاً ، وأن الأم لا تدعى بولادة البنين ، وإنما بتربية البنين ، يعنى الأم الحقيقية هي التي تعرف تربي الأولاد ، مش مجرد أنها تجيب أولاد ، واستطرد نيافته مؤكداً على أن مهمتنا أن نربي أجيالاً جديدة على مستوى قوى وناجح ، حيث الرغبة ليست في كثرة البنين بقدر ما هي في حسن تربيتهم وضمان مستقبلهم ، وأيضاً صحة البنين وصحة الأم.

وقد استطرد قائلا: "نحن نوافق على تنظيم الأسرة ، وعلى الوسائل التي تستخدمها وزارة الصحة ، سواء من جهة الحبوب ، أو الأقراص والحقن واللولب والعازل الطبي ، والأمر الذي لا نوافق عليه هو قتل البويضة بعد إخصابها ، لأن هذا نوعاً من الإجهاض ، واستطرد قائلاً : حيث أننا ضد الإجهاض ، حيث أننا نعتبر الإجهاض جريمة قتل ، ولا نصرحه إلا في حالة واحدة ، إذا كان الأم عرضة للموت إذا انجبت.

فنحن من جانبنا ككنيسة نقوم بالخدمات العامة والاجتماعية بزيارة القرى والبلاد وتوزيع وسائل منع الحمل ، وفي فترات الصوم تكون فترات امتناع عن المعاشرة الزوجية. والولادة مسئولية ليست فقط المسئولية الجسدية من جهة الرضاعة والعناية بالابن جسدياً ، وإنما أيضاً التربية ، فلابد أن تكون الزوجة قد وصلت إلى سن ناضج تستطيع فيه أن تربي غيرها

المراجع

- *إبراهيم العيسوي* : "التنمية في عالم متغير" ، دار الشروق ، القاهرة ، 2000.
- *إبراهيم محرم* : "السكان والتنمية في مصر" ، المرجع في التربية السكانية في مصر ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة.
- *احمد الجلاد* : " التنمية والبيئة في مصر" ، مكتبة الأسرة القاهرة ، 2001.
- *الأمم المتحدة* ، السكان والبيئة والتنمية : إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، شعبة السكان ، نيويورك ، 2001.
- *الحزب الوطني الديمقراطي* : "المشكلة السكانية في مصر" ، القاهرة ، سبتمبر ، 2003.
- *المجلس القومي للسكان* : "المشكلة السكانية في مصر" ، القاهرة ، 1995.
- *المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية* : "التربية السكانية" ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، 1997.
- *المركز الديموجرافي بالقاهرة* : "سكان مصر في القاهرة العشرين" ، المركز الديموجرافي بالقاهرة ، 2003.
- *جهاز شئون البيئة* : "مجلة التنمية البيئة" ، العدد الخامس ، القاهرة ، 1987.
- *جريدة الأهرام* : 28 أغسطس ، 2000.
- *زكريا طاحون* : "أخلاقيات البيئة وحماقات الحروب" ، المكتب العربي للبحوث والبيئة ، القاهرة ، 2003.

- *زكريا طاحون* : "الإنسان المعاصر صانع الأزمات" ، المكتب العربي للبحوث والبيئة ، 2007.
- ــــــــــــ : "قدسية البيئة" ، المكتب العربي للبحوث والبيئة ، 2008.
- ــــــــــــ : "ممارسات مذلة للبيئة" ، المكتب العربي والبيئة ، 2007.
- *سعد زغلول* : تقدير الخصوبة والمجتمع المستهدف لنشاطات تنظيم الأسرة في مصر" (1991- 2001) ، فبراير ، 1993.
- *صندوق الأمم المتحدة للسكان* : بالإشتراك مع الجمهورية اليمنية "السكان والتنمية ، الجمهورية اليمنية ، 2003.
- *عبد المجيد فراج* : "الأسس الإحصائية للدراسات السكانية" ، دار التربية القومية للطباعة ، القاهرة ، 1975.
- *عزت الشيشيني* : "أثر العوامل الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية على معرفة الشباب واتجاهاته نحو الصحة الإنجابية في مصر" ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 2000.
- *عشري درويش* : "السكان والأمن" ، مذكرات لطلبة كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة.
- *عبد الرحيم عمران* : "دليل السكان" ، الطبعة الثالثة ، اللجنة الوطنية للسكان ، الأردن ، 1991.
- *محمد صابر سليم وآخرون* : الأمم المتحدة للسكان مع صنعاء:جامعة رون: "برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية" ، القاهرة ، 1986.
- *هشام مخلوف ،آخرون* : "السياسات والاستراتيجيات السكانية في مصر" ، المركز الديموجرافي بالقاهرة ، أوراق في ديموجرافية ، القاهرة ، 2003.
- 2021) إجمالي الجمهورية ، المركز الديموجرافي بالقاهرة ، 2000.

- هند أبو السعود : "أعرفوا جسمكم واهتموا بصحتكم" ، رسالة إلى الفتيات والفتيان ، جمعية التنمية والصحة البيئية ، القاهرة ، 2004.
- *هند أبو السعود ، وآخرين* : "دليل التثقيف الصحي" ، رسائل صحية موجهة إلى المرأة ، الجمعية المصرية للدراسات السكانية والصحة الإنجابية ، القاهرة ، 2004.
- هشام مخلوف ، وعزت الشيشيني: "الديموجرافيا الأمنية" ، كلية الشرطة ، القاهرة ، 2003.
- *هشام مخلوف ، وفريال عبد القادر* : "اسقاطات السكان المستقبلية لمحافظات مصر" ، لأغراض التخطيط والتنمية خلال الفترة (2001 – 2021) إجمالي الجمهورية ، المركز الديموجرافي بالقاهرة ، 2000.
- *هشام مخلوف ، وآخرون* : "التحضر في مصر ديموجرافيا واجتماعياً واقتصادياً" ، المركز الديموجرافي بالقاهرة ، 2003.
- ـــــــــــــ : "الشباب في مصر ديموجرافيا واجتماعياً واقتصادياً" ، المركز الديموجرافي بالقاهرة ، 2003.
- ـــــــــــــ : "سكان مصر في المستقبل وتداعيات النمو السكاني (2002 - 2012)" ، المركز الديموجرافي بالقاهرة ، 2003.
- ـــــــــــــ : "المسنون في مصر ديموجرافيا واجتماعياً واقتصادياً" ، المركز الديموجرافي بالقاهرة ، 2003.
- ـــــــــــــ : "المرأة في مصر ديموجرافيا واجتماعياً واقتصادياً" ، المركز الديموجرافي بالقاهرة ، 2003.

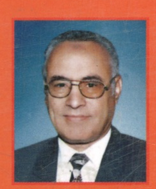
هــذا الكتــاب

تعانى البلدان ذات النمو السكانى المتسارع ، وما يترتب على ذلك من أزدحـام واكـتظاظ فى غيـاب آليـات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ، تعانى من العديد من التأثيرات التى سرعان ما تتحول إلى مشكلات وخاصة مع عدم مرونة سكانها وعدم تقبلهم لسياسات وتدابير حكوماتهم نحو اعتماد ثقافات الأسر والعائلات صغيرة الحجم ، وسياسات خفض معدلات المواليد ، والذى يهدف الى تحقيق خفضاً متوازياً لمعدلات النمو العشوائى للسكان.

وبالطبع فلا يتحقق ذلك إلا بالوعى السكانى والثقافى و الاقتصادى والاجتماعى ، ومن خلال خطة طموحة ومستمرة للتربية السكانية والاسكانية ، وضمن مناهج دراسية نظامية إجبارية مدروسة ومخططة فى التعليم النظامى . فضلا عن التعليم غير النظامى كى تتحقق بعض المنطلقات الأساسية التالية :

- الاهتمام بالشباب بإعتبارهم عدة المجتمعات وعتادها اليوم وغدا ، فشباب اليوم هم أزواج الغد ، وهم المسئولون عن الإنجاب ، أى انهم هم المسئولون عن الزيادة السكانية.
- تضمين المناهج الدراسية فى التعليم النظامى ببرامج للسكان والاسكان والإنجاب.
- الاستفادة من خبرات البلدان التى حققت نتائج ملموسة فى خفض اعداد السكان ، مثل ،، اندونيسيا ، وتونس ، وإيران ، ...... وغيرها .
- تنفيذ الإعلان الدولى الصادر عن الأمم المتحدة فى عام ٢٠٠٠ ، والخاص بتعظيم وتحقيق الأهداف الإنمائية للسكان ، والذى وقعته أكثر من ١٨٠ دولة ، والذى يدعو فيما يدعو الى التحكم فى معدلات النمو الإنجابى ومعدلات الخصوبة ، ومن مكافحة الفقر المدقع والجوع والمرض، المترتب على الزيادات السكانية العشوائية غير المخططة.
- الايمان بأن التعليم عموما وخاصة التعليم الابتدائى هو حق لجميع المواطنين ، وأن يتحقق ذلك بحلول عام ٢٠١٥ .

: فعلى الجميع كل فى موقعه ـ التعاون والمساعدة فى تنفيذ هذه الأهداف الإنمائية ، وبخاصة مؤسسات المجتمع المدنى.



- عضو الهيئة العالمية للإعجاز العلمى .
- عضو هيئة التدريس بأكاديمية العبور .
- عضو هيئة التدريس بالجامعة العمالية .
- محاضر بجامعة بنها .
- عضو بالعديد من الهيئات العلمية .
- عضو بالعديد من الجمعيات البيئية .
- رئيس المكتب العربى للبحوث والبيئة .
- صدرت له السلاسل التالية :
- سلسلة صون البيئة (١٦ كتاب)
- سلسلة الرسول الخاتم (٥ كتب)
- سلسلة إفعل ولاتفعل (٣ كتب) .
- الكتاب الأول (عدد تمهيدى)
- الكتاب الثانى (سلوكيات بيئية غير مرحـ
- الكتاب الثالث القضية السكانية إلى أين

